

12

رسیدہ ہوئے، جو کہ رسم ۱۲۹۶ء کے مطابق ہے۔

المصنف ابن أبي عمير

الحمد لله على ما من بطبع هذا السفر المبارك المصون السمي



بأهتام مديره مورد مراحم الرحمن المولوي محمد عبد المجيد بن سبيح المنان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام



# فهرس مطالب الظفر الاضئ بما يجب في القضاة القضاة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	دباجة الكتاب	٩٥	وجوب طاعة من يبعه السلطان
٣	المقدمة في معنى القضاء و	=	من لا يبايعه السلطان ولا ولاية له
٨	معناه حديث معاذ بن جبل	٩٦	الذي ثبتت له الصلاحية له
٨	القسم الاول في ذكر الاحاديث الواردة		مزيد خصوصية في القيام بالامر المعروف
	في ابواب القضاء وشرحها على الوجه العتيق		والذي عن المنكر
	عند العلماء	=	احضار الخصوم و دفع الزعم
٩	باب في وجوب نصب ولاية القضاء و		والاصوات
	الامارة وغيرهما	=	التسوية بين الخصمين
=	باب كراهية المحص على الولاية وطلبها	٩٤	لا يتم الحكم بالحق كائني في الا
١٠	باب التشديد في القضاء والولاية		بالثبوت
٢٥	باب الشهادات	=	البينة
٥٦	باب الدعاوي والبيانات	٩٨	الاقرار بالتسليم هو الثمة المستفاد
٤٤	خاتمة القسم الاول في حكم قبول		من التخاصم الى الحاكم
	عطايا السلاطين	=	تحريم الظلم مطلقا
٨٤	القسم الثاني في مسائل القضاء مما	٩٩	ندب البحث على الصلح
	تقدم ولم يتقدم	=	ترتيب الواصلين الى القاضي في القضا
=	وجوب الامر بالمعروف والنهي	١٠٠	استحباب استحضار العلماء
	عن المنكر		الحاكم
٩٠	شروط القضاء	١٠١	وجوب تعريف الخصم بما يجب
٩٢	عدم فصل احد في زمن		له وعليه
	النبي صلواته على القضاء الا بالمره	=	حكم الفتي الذي هو فظة تهمه الخ
٩٥	التحكيم	١٠٢	الكل امره ما بان به كغيره من الناس

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١٠٣	قضاء الحاكم بعلمه	١٢٥	الاعراف بالوفاء
١٠٤	اسباب حكم الحاكم	=	طلب المدعي للمصلحة
١٠٥	كون حكم الحاكم حقا وعدلا	١٢٦	الارض للموات
=	ثبوت العمل بالخط	=	الارض التي فيها اثار ماله ببقايتها
١٠٦	نفوذ قضاء الحاكم ظاهر الا باطنا	=	لما لا غير معروف
١٠٧	انزال الحاكم بالجور	١٢٧	امراة المفقود
=	عدم انتفاض حكم الحاكم	١٢٨	الاقتصار في الدعوى على البعض
١٠٨	بطلان الولاية بالجور	=	عدم قبول الدعوى التي قد علم كذبها
١١٠	ثبوت اجرة الحاكم من مال الصالح	=	كون احكام امضاء الله في ارضه
١١١	المبدية للقاضي نوع من الرثوة	=	ثبوت اليد على شيء
١١٣	القضاء لا خذل الخصمين	١٢٩	الحكم بالقرائن القوية
١١٤	اليقين حق ثابت للمدعي	=	الاسباب التي ورد بها الشرع من
١١٥	طلب الزيادة على شجاعة	=	الاقرار بالبينه واليمين
٩	شاهدين عدلين	١٣٠	لم يصح شيء في يمين الرد فقط
١١٦	لا وجه لقبول من ليس عدل	١٣١	اليقين الموكلة
١١٧	البينة على النفي ليست بمنسوبة	=	التخليف
=	للسالك الشرعية	١٣٢	ان كان المحلوف عليه حايث
١١٩	جواز بعث الامناء لكل امر من	=	الحالف ان يقطع به جاز تخليفه على ذلك
١٢٠	الاجرة الثابتة في الشريعة	=	الاقرار
١٢١	اجرة البجان والاعوان	=	وجوب حمل الاقرارات على الاعوان
١٢٢	جواز التاديب بالمال	=	التغالبية
١٢٣	عدل الحاكم في الحادثة الرأبي	١٣٣	الاقرار بما هو فرع لثبوت الشيء
	والاستحسان		اقرار بثبوت ذلك الشيء





# القصص النبوية في السيرة النبوية

الحمد لله على ما من بطبع هذا السفر المبارك المصون المسمى



بافتتاح مديرية مورد مراح الرحمن البرلوي محمل عبد المجيد خان سلمه النان

الطبعة ١٢٩٢ هـ  
في دار القيد والادب في بلدة فاس الحسنة



# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حمى الظالم على عبادة نكاح حرمه على نفسه المقدسة بقله وكثرة أعوذ  
 برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته واسعدكم من حركه وشكره فقد اوضح السبيل  
 وشفى العليل بانزاله على رسوله في حكم البين من النبي على الظلمة بتلك الايات الحكمة  
 والقوارع المولمة فاقام الحجة واوضح الحجج بكلام يفهمه الصم ونظام لا يخفى على العاقل  
 ولم يبدع دقيقا ولا جليلا ولا فقيرا ولا غنيا لا الا اوضحا اتم اوضحا وابانه اكمين بان فانه  
 تعالى جده وتضاعف شكره وحده لم يترك نبيان الواخذة على مثاقيل الذر اذ قال ومن يحمل  
 مثقال ذرة شرارة حبة امان الواخذة بمثقال حبة الخرجل كما قال وان تك مثقال حبة من  
 خردل اثبتا ما ركتي ساجدين بل تجاوز هذه الغاية واوضح لنا ما هو دون هذه النجاة  
 فاخذ على العباد ان لا يظلموا الناس شيئا فان النبي يصدق على عشر معشار الخرجل فمادوا  
 شجابه ما اوضح برهانه واتم بيانه واتم حجته واحكم حكمته واما كانت حجة مسابقة لنصية  
 وشفقة على عباده اكمين من شفقة ادم حادى اياها كمال الحجة بارسال رسول اليهم من انفسهم

عنه وبالنسبة اليه فقام فيهم مقامات وتفق مسامحة كل ما رتب بعد كلمات يحزنهم  
 من الظلم ويجبرهم عن الغضب يقرب لهم بين الله والاموال والاعراض فيبين لهم حرمتهما ويؤكد  
 ذلك عليهم أكيدا اوضح من الشمس ما بين من لا يمس في بكر ذلك عليهم في المواقف والجامع و  
 يستذكر منه في خطبه ومواعظه حتى كان من جملة ما قاله عند توديعه حرمات الاموال الكرم ودماء كرم  
 مواعرضكم عليكم حرام ثم اشهد الله سبحانه على البلاد و امر الناس به وخصصه عليه فساد  
 بذالك الركبان وعرف كل منشع ولم يشك مسلم من المسلمين ان هذا من ضرر ربان الدين البلاء  
 صل الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه واهل ملته وجزاه عنا افضل ما جرى به نبيا على امته  
**وبعد** فلما كان القضاء من الوظائف الداخلة تحت ادارة الخلافة وسياسة الامامة  
 لا اله منصرف الفصل بين الناس في الخصومات جسم التقاضي وقطع اللتان عارذت بعد  
 ان سبق في تأليف الرسالة التمهالة باكتين الكرامة في تبيان مقاصد الامامة ان راجع في  
 احوال القضاء كتابا يشتمل على الاحكام الشرعية المتعلقة من الكتاب والسنة النبوية وان كان  
 قد تقدم بعض الكلام عليه في الرسالة المشار اليها لكونه مندرجا في عموم الخلافة ولكن  
 ما هنا مقاصد يستحق ان تفرز بالخير وبما حث يقتضي ضبط التفرع فجعلت لها هذا  
 الكتاب على حدة ورتبته على مقدمة وقسمين وخاتمة واسميتها **بظفر الاظفار** بما يجب  
**في القضاء على القاضي** وكان تأليف هذا الزمير في سنة اربع وتسعين ومائتين  
 والاف من هجرة سيدنا الووف الرحيم ببلدة جهونال المحمية من بلاد مالو الركن الهندية  
 صافها الله واهلها عن كل رزية وبلياة واعظم ما يراى من هذا الاصدار والايراد هوارشاد  
 النقاد من المشتغلين بعلوم الاجتهاد الذين لا يهملون المعارف العلمية ما يفتشون بالاضواء  
 في مواطن العصبية الوبية بالسير تليح وادنى تلويح وهو لا يهمل اهل الرتبة الوسطى من المشتغلين  
 بعلوم الدين فاما من كان من التحقيق بكان متكين او من كان من القصود عرج والحقاق  
 بجل مهين فامر اجمع هذا الكتاب لجلين النوعين لان الاول قد صار بالديرة ترويعين والثاني  
 يعود من معارك الدار ان يخفى حين فهو ان يتقدم ليعلم مقدرات الحجج اخرج فما اشتغل بالفتا  
 قبل البنادي الا التعمار الا هو و قد اقتصرت في بيان ذلك على اهلها من المقاصد لا يقع

عنا من باب الازد  
 بيان

من المراد على وجه تيسر في التأمل في غايته ودراسة فيه التامل في حوائج وبارئ الخلق  
 قبول الكلام واستيفاء سائر كل مسئلة من اختلاف بين الاحلام والعوام مؤلفات مطبوعة  
 لا في الامتلاء ومن اياه استعمل الدين والاشاد واسداده حسن الخاتمة وخلص الاعتقاد به  
 الجليل كبر احواد المقدسة في معنى القضاء ومعنى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه  
 القضاء بالمدى الوكيلة المعروفة وهو في اللغة مشتركة بين امكان الشيء والرفع عنه ومنه  
 فقضاء من جمع موات يعني امضاء الامر ومنه وقضينا الى نبي اسرائيل بمعنى التحكيم والالام  
 ومنه وقضى بربان لا تعبد الاياه وفي الشرع الزام ذي الولايات بمقدار الترفع وقيل هو كراه  
 بحكم الشرع في الوقائع الخاصة بلعين اوجها والمراد بالجهة كالحكم ليسيت المال والاجابة  
 الى الحاكم يحكم بما ازل الله تعالى امر الحاكمية في حكم كتابه وبالعدل وبالقسط وبما اراه الله  
 واجبة على كل من ليس له من عصر النبوة لان رفع الظلمة واستيفاء ما يمكن الا بالخاص في الشرع  
 الى الحاكم الذي كور وغيره من له امان في انتماء الى الشريعة المطهرة ان الجحابة رضي الله عنهم  
 بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم قاموا بالامور المتعبد بها في تسليم الزكاة واقاموا الحدود ووجها  
 الكفار والزنا الناس الفياض جميع الواجبات الشرعية وحالوا بينهم وبين المحرمات الدينية  
 واضغوا الظالمين من الظالم ونصبوا الحكم وواجبوا على الناس الاجابة اليهم وامثال  
 احكامهم والوقوف على الجرد الذي يرموهم من الشريعة فلم يرفعل ذلك التابعون و  
 تابعوهم ومن بعدهم الى هذه الغاية والمراد بالحكم الشرعية المطهرة وقد بلغها رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عز وجل لم يكن لكم علينا شيء ما اوحى اليه بل قال عز وجل اليوم اكملت  
 لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عنه تركتكم على الواضحة ليلها كنفها لا يزعج عنها الاخذ وقال سلمان الفارسي رضي الله  
 عنه لقد بلغنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل شيء حتى انخراة فقرئ هذا ان الشريعة التي اوجب الله على  
 عباده الاجابة اليها في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي هذه الشريعة التي تركها بين اظهرنا النبوة  
 بين دفعتي المصحف والمنقولة في دواوين الاسلام وما يلحق بها ولم يكن ايجاب الاجابة الى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم رسوا لا يكونه مختصا بالمرئيين كالمته من الفضائل والفواضل التي

لا يحاط بما لا يكون حاكما بين الداعي والمدعوية الشريعة الموجودة ولا وجه التخصيص علم  
 التبعيد للامة بمسائل العلامات دون مسائل العبادات كان الكل شرعية شرعا للعلماء  
 في محكم كتابه وعلى لسان رسوله فنسبة الكل الى مطلق الشريعة نسبة واحدة وليس البعض  
 بالامتياز الى الشريعة المطهرة اولى من بعض بل جامع المسلمين واما كون ذلك معلوما بالضرورة  
 الدينية فيما يجده كل متشعر من نفسه سواء كان مقصرا في معرفة الشريعة او كاملا من العلم  
 الضروري الحاصل عنده في جميع الاوقات انه وسائر المسلمين متعبدون بهذه الشريعة لا يجوز  
 بين ظهراني المسلمين في كل عبادة ومعاملة وخصوصا وظائف الامة والدعوة بعد وفاته صلوات  
 الى حاكم يحكم بتلك الشريعة التي جاء بها المصوم لا الى حاكم يحكم بحجة الراي الذي يكون تارة  
 صوابا وتارة خطأ ان الحاكم الراي عند علم وجوب الدليل في الكتاب والنسبة ان صح دليله  
 فهو من شريعته التي ارشد اليها امته فانه قد اخرج ابو داود عن حديث معاذ ان رسول الله صلى  
 لما اراد ان يبعث معاذ الى اليمن قال كيف تقضي اذا عرض لك قضاء قال اتقي بكتاب الله  
 قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال  
 اجتهد رايي لا الوضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحسن الذي رفع رسول الله صلى  
 لما يرضى رسول الله قال المذني واخرجه الترمذي وقال هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه  
 وليس سنده عندي بمقتضى التمهيد واخرجه ايضا احمد والطبراني والبيهقي وابن سعد  
 وهو من طريق البخاري بن عمر بن الخطاب بن شعبة عن ابي اسحق عن اهل حمص عن ابي اسحق  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن معاذ او في رواية لا يوحى ابو داود عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخاري  
 البخاري بن عمر بن عطاء بن رباح عن ابي اسحق عن اهل حمص عن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخاري  
 في طريقة وشواهد جزء وقال هو حديث حسن مشهور لا يمتنع عليه ائمة الاسلام في اثبات  
 اصل القياس وقاله ايضا ابو بكر بن العربي المالكي شارح الترمذي وقال كذا في نسخة  
 بعضها من طريقة وشواهد وقال الدارقطني في الغلار واه شعبة عن ابن عون هكذا واربعة  
 ابن مهدي وجماعات والمرسل اصح وقال ابن حزم لا يصح لان الحديث مجهول وشيوخ لا يوثقون  
 قال رادعي بعض ضعفيه التواتر هذا ان لم يثبت هو ضد التواتر لانه ما رواه احد غير ابن

عن الحارث فكيف يكون متواترا وقال عبد الحق لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح وقال  
 ابن الجوزي في العلل المتناهية لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يروونه ويعتبرون عليه  
 وان كان معناه صحيحا وقال ابن طاهر في تصنيف لا مفرد في الكلام على هذا الحديث اعلم  
 اني قد نصحت عن هذا الحديث في السانيد الكبار والصغار وسمعت عنه من لقيه من  
 اهل العلم فلم اجد احدا غير طريقين احدهما عن شعبة والآخر عن محمد بن جرير اشعث عن  
 ابى الشعثان عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح قال واتيح ما رايت فيه قول امام الحرمين  
 في كتاب اصول الفقه ان العمدة في هذا الباب على حديث معاذ قال وهذه رواية عنه ولو كان  
 عالما لما ترك هذه الجملة قال الحافظ ابن حجر اساء الادب على امام الحرمين وكان يمكن ان  
 يجاري باليمن من هذه العبارة مع ان كلام امام الحرمين اشد مما نقله عنه فانه قال والحديث  
 مدون في الصحيح متفق على صحته لا يتطرق اليه التاويل قال وقد اخرجنا الخطيب في  
 كتابه الفقيه والمتفقه من رواية عبد الرحمن بن غنم عن معاذ فلو كان الاسناد الى عبد الرحمن  
 ثابتا لكان كافيا في صحة الحديث وقد استند ابن عياش القاضي في صحته الى تلقيه اياهما  
 والفقهاء له بالقبول قال وهذا القول معنى من حجر الرواية وهو نظير اخذهم بحديث لا وصية  
 لوارث مع كون رواية اسمعيل بن عياش قد اعترض صاحب البذل المندرج على ان كثيرا في تحسينه  
 الحديث في كلامه السابق بانه لم يصب ذلك انا فهو جرح منه الى قول الجوزي قال والحديث  
 ضعيف بالاجماع وقال ابن حبان هذا الحديث لا اصل له ورجاله مجهولون وهو حديث مشهور  
 عند ضعفاء اهل الفقه وقد استند الحافظ ابن ابراهيم الزبير في تقوية هذا الحديث الى  
 ما قاله ابن كثير وقد عرفت ما انتقبت وما قاله من خراعه من هذا الشأن من الكثرة والجملة  
 فانه استدل بهذا الحديث الذي لم يرق الى درجة الحسن لغيره فضلا عن الحسن لانه فضلا  
 عن الصحيح تشكك غاية الاشكال لاسيما في هذا الاصل الاعظم القضي لشئ لا يصح  
 السانيد وعلو كماله فالحديث ما يستدل به على شيء الكتاب في السند صحيح قوله انه لم يجد  
 ذلك التحكم في كتاب الله ولا في سنة رسوله فاداري ربه محمد نفسه بالبحث عن الدلائل في  
 الكتاب السنة على وضوء يقدر على ذلك فهو باطل لا يرام للتخاصين قبوله ولا يجل لاحد من

وفي اسناد الرواقين قال  
 الخطيب في اسناد مشهور  
 معروف في الفقهين الى  
 العلم قد نقلوه وادخلوه في  
 كتابه في صحيحه من كتابه  
 على قول رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم في الخبر  
 قوله لا يروى عن اهل بيته  
 في الخبر الا من ثبت له  
 في الخبر في السنة قاله في الفقه  
 وان كان في  
 هذه الاحداث  
 لا ثبت من جهة الاسناد  
 ولكن لما قلنا اننا لم نلب  
 غرضنا فخذوا من حديث  
 الاسناد ما تذكركم من طلب  
 لما خرجوا جميعا فخذوا من كلام  
 الاسناد ما تذكركم من طلب  
 في صحيحه كلامه في صحيحه  
 انما يدل على انهم قد  
 كما ينبغي في السانيد والبيان  
 في صحيحه من جهة الاسناد  
 في صحيحه من جهة الاسناد

قضاة المسلمين تقريره وأما رأي القاضي الذي لا يرتكبا ولا يستند إلى الرأي المتكدر  
في هذا الحديث بل هو طاعت بحت جاحلية مخالفة وهذا القاضي هو أحد القاضيين  
الذين همأى بالنار بنص رسول الله صلى الله عليه وآله لا يدعي أن محكم به هو ما شرعه الله لعباده  
في محكم كتابه وعلى لسان رسول صلوات الله عليه فإنه لا يرتكبا ولا يرجع ما قاله فلا جدون  
دائما ولا يدعي أيضا أن ذلك الرأي الذي حكم به فهو قضيته لم توجد في الكتاب والسنة  
لأنه لا يصح الحكم منه بالعدم إلا بعد علمه فإنه حكم بالعدم عليه وأنه لا يعلمه إلا  
العدم أم أنما تعرف بالمكانة من يقر على نفسه بأنه لا يدعي بكتاب ولا سنة كيف يدعي  
أن حكم به غير موجود فيما فاكنا حصل أنه ان كان محكم به حقا فطابقا للشرعية  
فهو قد حكم بالحق وهو لا يعلم بأنه الحق وهو أحد قضاة النار وان حكم بغير الحق غلما بأنه  
غير الحق أو جاحلا به أنه غير الحق فهو أيضا القاضي الأخر من قضاة النار فهو لا يخرج عن كونه  
في النار على كل تقدير فانظر في هذا بعين الاعتبار لتعلم ما في قضاء المقصرين من الخطر  
العظيم فان القضاة المقصرين ان كانوا يعلمون بالحديث المصريح بان القضاة ثلاثة قاضيات  
في النار وقاض في الجنة فقد هافت في النار ثقافت الطرائف عدوان كانوا يجملون في ذلك  
غير نافع لهم فإنه يجب عليهم ان يتعلموا العلم الصحيح كما مثل هذا الحديث الذي يرمي القضاة  
فقر يطعم في العام به مع توثيقهم على التسمي بالقضاة وبإشارة ما يشره القضاة لا يكون ذلك  
لهو وهذا الحديث قد اتفق على إخراج أهل السنن والصحاح والتبسي في سن حديث بريئة ورواه  
طريق غير هذا فجعلنا الحافظان حجر في جزء ففرد كما قال في التلخيص وسياق الكلام على قضاء  
في القسم الأول من هذا الكتاب فهو لا القضاة المقصرون ليسوا بأهل للمكره من الكتاب والسنة  
لا فخر لا يتفقون بالحج الشرعية فكيف يكونون أهلا للحكم بحض الرأي الذي لا يستند له من كتاب  
لا سنة قالوا لا رأي لهم ولا رواية ولا فخر ولا رواية بل فهم في عامية محرم التي نشأوا عليها وان  
ظنوا الفروق خرجوا عن باب الالاح على بعض أقوال أهل العلم وأول ما لم يذكر ان العلم  
ما وراء ذلك كما وظنوه فأسد فإنه إنما يعرف العلم أهله ومعرفة أسماء العلما لا تستلزم  
معرفة الشئ ومن انكر هذا فليسال أحد مني عن أحد من علما من علوم الاجتهاد أو فائدته أو فوائده

او غايته او مستنده من مسانده ويظهر لي عندك من ذلك ان القاضى العالم بشريعة  
 المظهر على الوجهين قد سلك تحقيقه فدان كان على خصلته مباشرة باعتبار الاحاديث  
 الواردة في الترغيب عن الكمارة على العموم وعن القضاء على الخصوص كما سياتى بعضها  
 في هذا الكتاب من حيث ان بابا كان امر وحادث ومسلطات وهي الاحاديث الواردة  
 في الترغيب في ذلك وقد اورد الجميع شيئا وركتنا الشوكاني رح في شرحه المنقح ولو لم يكن  
 الترغيبات في ذلك الا حديث عمر وابي هريرة للفق عليه ما يلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطا فله  
 اجر وان اصاب فله اجران ورواه الحاكم والارقطي بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطا فله اجر  
 وان اصاب فله عشرة اجور ورواه احمد ايضا من حديث حمزة وطرقه يشهد بعضه البعض  
 فيكون ثبوت العشرة الاجور بدليل جوهري غير وثبوت الاجور بدليل اجمعي والزيادة مقبولة  
 اذا كانت غير منافية للاصل كما في هذا الحاكم للجمهور في كل ما ياتي من الاحكام فانزع الحكم  
 بعشرة اجور ومع الخطا بالاجر وهذا مرغبت عظيم ومحسن جميل فان الخطا بالنسبة الى غير القاضي  
 غاية امره وان لا يكون فيه عقوبة اخروية مع ثبوت غالب الوازم الذموية كالمالية في كل الخطا  
 والكفارة وغوذا الشك فله قد قدم وجروا على الخطا وادوح قوم يميزون على الاصابة وجر  
 القضاء الذين يحكمون بالحق ولا يعلمون بانه الحق فانظر كبر هذا التفاوت فانه من اعظم التمرات  
 التي يستفيد منها اهل العلم من علمهم ومن اعظم البليات التي يستلزمها اهل الجمل جهلهم ومسلطات  
 الكلام على اطراف هذا المقصد وعلى ما على المقصرين للتوسين على هذا المنصب من الورد  
 والحق الاخرية والذموية في غصون هذا الكتاب وقد استوفى الكلام على ذلك شيئا وركتنا  
 القاضي محمد بن علي الشوكاني في كتابه القول المفيد في حكم التقليد من الانبياء ذكره وذكر  
 من وادي نيله وقطره من بحر فضله وانه يختص برحمته من يشاء وانه ذو فضل عظيم  
 وفي اعلام الموقعين من سائر المذاهب فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج  
 به والملك لا تظفر خافي غير ذلك الكتاب لا يقرب منه واكن ان مباحث القياس والاحتجاج  
 التي في ارشاد القول ومنه من اصول الماصول من اصول القياس فانه انقيس على هذا  
 صان السؤل الى سواء السؤل ومنه من اصول مختار في التقليد من التاويل القلم وال



في ذكر الأحاديث الواردة في أبواب القضاء وشرحها على الوجه المعتبر عند العلماء وفيه اثبات

## باب وجوب نصب ولاية القضاء والامارة وغيرها

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يحل لثلاثة يكونون بقيادة من الأرض إلا أمروا  
عليهم أحدهم رواه أحمد وأبو داود وأبو حنيفة وأبو يونس وأبو عيسى وأبو داود وأبو حنيفة وأبو يونس  
كثيرة ثلاثة في سفرهم واحد كذا قال أمير المؤمنين رسول الله صلى الله عليه وآله وأخرج الزبير بن عدي  
صححه من حديث ابن عمر في علفاظ إذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم وأخرج هذا اللفظ  
الطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح وهذا الأحاديث يشهد بعضها لبعض  
وعن أبي سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم  
رواه أبو داود وله من حديث أبي هريرة مثله وأخرج نحوه الزبير بن عدي صحيح عن عمر بن الخطاب  
وقد سكنت أبو داود والمنذري عن حديث أبي سعيد بن أبي هريرة وفيه دليل على أنه يشترط لكل  
أحد بلوغ ثلاثة فضاء لأن يومروا عليهم أحدهم لأن في ذلك السلامة من الخلاف الذي  
يؤدي إلى التلاؤف فمع عدم التامير يستبد كل واحد بآرائه ويفعل ما يطاق هو فيه كذا  
ومع التامير يقل الخلاف ويحقق الكلمة وإذا اشترع هذا الثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو يساء  
فشرعية لعدم أكثر ليسكنون القرى والأصهار ويحتاجون إلى رفع النظام وفصل الخطا من  
وأخرى وفي ذلك دليل لقول من قال إنه يجب على المسلمين نصب ثمانية والولاية والحكم  
وقد هيأه الله تعالى أن الإمامة واجبة لكل واحد من أهل الوجوب عقلا أو شرعا وقد سبق  
الكلام منا على ذلك في كتابنا الكليل الإكرامة في بيان مقاصد الإمامة \*

## باب إكراهية الحرص على الوهية وطبها

عن أبي موسى قال سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال لا يزال من بني عبي فقال أحد غيا رسول الله  
أمرنا على بعض ما ولاه الله عز وجل فقال الآخر مثل ذلك فقال أنا والله لا نولي هذا العمل  
أحدنا يئس أو أحدنا حرص عليه متفق عليه والحكمة في أنه لا يولي من يسأل للولاية

انه يوكل الربا ولا يكون معه اعانة كما في حديث عبد الرحمن بن سمرق قال قال رسول الله  
صلوات الله عليه وسلم لا يسأل الامارة فانك ان اعطيتها من غير مسئلة اعنت عليها  
وان اعطيتها من مسئلة وكلت اليك نفسك فليدعها واذا لم يكن معها اعانة لا يكون كفوا ولا  
يولى غير الكفو لان فيه شبهة ويستفاد من هذا ان طلب ما يتعلق بالكلية مكره فليدعها  
الامارة القصدا والحسبة ونحو ذلك واذا كان الطلب مصلحة لا غنة وورط فيما دخل فيه  
وخسر الدنيا والاخرة فلا يحمل وتولية من كان كذلك ربما كان الطالب لطلبه مريدا ما انظر  
على الاحل والتكليف فهو فيكون في توليته مقصد عظيم قال ابن القيم يحمل على الغالب  
والا فقد قال يوسف عليه السلام اجعلني على خزان الارض وقال سليمان وصلي ملكا  
قال ويحمل ان يكون في خير لا يبيد انتهى قال الشوكاني في النيل قلت قلت لو توفى الانبياء عليهم  
السلام في الغيبة من الذنوب ايضا لا يعارض الثانية في شرعنا ما كان في شرع غيرنا فيكون  
الطلب في شرع يوسف سائدا واما سؤل سليمان فخرج عن محل النزاع اذ محله سؤال الخلق  
لا سؤال الخلق وسليمان اما سؤل الخلق وعن ابن القيم انه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جهر عليه ينزل عليه ملك يسدده رواه احمد  
الشافعي ورواه الطبري في الاوسط والبرار في الترمذي حسن غريب اخرجه المصنف  
وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من طلب قضاء المسلمين خزيه الله فله الجنة  
فله الجنة ومن طلب حوزة خلافة الله النار رواه ابو داود ومثكت عنه هو والذري  
سنة كالمطعم فيه قال في المنتقى وقد حمل على ما اذا لم يوجد غيره انتهى وظاهر الحديث ان  
من شرط الاجابة ان يحصل من القاضي حوزة لادلائل الوارد ان يكون حوزة  
مطلوبه بعد ما لا يضره من الجور والفساد بالعدل انما الذي يضره وجب ان يكون  
الجور غابرا بالعدل

باب التشديد في القضاء والبرار في الترمذي حسن غريب اخرجه المصنف  
عن ابن جسر عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهر بكمين الناس الا حبسهم القيامة وملك

أحسن بقاءه حتى يبقاه على جهنم ثم رفع رأسه إلى الله عز وجل فان قال المفة القاه في مروي فهو اربع مروي  
 رواه احمد وابن ماجه بمعناه واليه بقي في شعبك يمان في الزلزال في اسناد مجال سيعيد ثقة السنان وضعف  
 قال في النهاية الحريف هو الزمان المعروف من قبل السنة بدر الصيف والشتاء ويريد اربعين في يكون السنة  
 فاذا انقضى اربعون خريف انقضى اربعون سنة وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال ويل  
 للامراء ويل للعرفاء ويل للائمة ليتبين ان اقام يوم القيامة ان ذوابهم كانت معلقة بالآثار  
 يتذبذبون بين السماء والارض لم يكونوا عملوا على شيء رواه احمد وحسنه السيوطي قال في النهاية  
 الحريف هو القدير يامو القليلة والجماعة من الناس يلهي امورهم ويتعرف لاميرهم احوالهم والعرفاء  
 علماء وسبب الوعيد لهذه الطوائف الثلاث اظهر يقبلون ويطاعون فيما ياتون به فاذا جازوا  
 على الاعيان جازوا وهم قادرون فيكون ذلك سبب للشدائد العقوبة عليهم لان حتى شكر النعمة  
 التي امتازوا بها على غيرهم ان يعدلوا ويستعملوا الشفقة والارادة عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اس السبعين وامارة الصبيان رواه احمد فيه دليل  
 على انه لا يصح ان يكون الصبي مقاضيا وقد خرج ما يشهد له احمد ايضا من حديث ثعلبة التماري  
 مرفوعا وفيه التحذير من امارة السفهاء ورجالهم رجال الصيخم ومثله اخرج الطبراني عن عوف  
 بن مالك مرفوعا في اسناده النباس بن مفضل وهو ضعيف وعنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 من اتى بفتيا غيري ثبت فانما ائمة على الذي افناه رواه احمد وابن ماجه وفي لفظ من اتى بفتيا  
 بغير علم كان اثم ذلك على الذي افناه رواه احمد وابو داود وسكت عنه هو والنسائي  
 رجال اسناد ائمة اكثرهم من رجال الصيخم وراى ابو داود ومراى على ابيه بامر يعلم ان الرشد  
 في غيره فقد رآه قال في النيل ائمة مبني للمفعول والمعنى من افناه مفتت عن غير ثبت في الكتاب  
 والسنة والابن ذلك كان ائمة على من افناه بغير الصواب على المستفتي المقلد ودوي ائمة  
 بغير الميزة والمعنى من اتى الناس بغير علم كان ائمة على الذي سوغ له ذلك وافتاه حجاز الفتيا  
 من مثله سبع جهل وادخله في الفتوى ورخص له في قوله فقلت في ادا ب الفتوى كتاب  
 يسمى دخر الفتى مراد ابي الفتى وعن ابي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال يا ابا ذر  
 اني اراك ضعيفا واني احب اليك ما احب لنفسك لا تفرق على اثنين ولا تولى مال اليتيم

وعنه قال قلت يا رسول الله ألا تستعلمني قال فضرب بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر إنك  
 ضعيف إنهم أمة وأما يوم القيامة خزي وندامة ألا من أخذ بالحق وأذى للذي عليه  
 فيها رواها أحمد ومسلم وفيه دليل على أن من كان ضعية ألا يصلح لتولي القضاء بين المسلمين  
 قال أبو علي الكراسي صاحب الشافعي في كتابه القضاء لأهل العلم من سلف خلافاً  
 إن الحق الناس إن يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدق وعلمه وورعه وإن يكون  
 عارفاً بكتاب الله عالماً بالآثار أحكامه عالماً بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله حافظاً لأحكامها كالقاضي  
 عالماً بالوقائع والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتبع النوازل من الكتاب  
 فإن لم يجد ففي السنة فإن لم يجد على ما اتفق عليه الصحابة فإن اختلفوا فواحدة أشبه  
 بالقرآن ثم بالسنة ثم يفتي أكبر الصحابة عمل به ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والشأن  
 لهم مع فضل وورع ويكون حافظاً لسانه ونطقه وورعه فمالك الكلام المخصوص ثم لا بد أن يكون  
 عاقلاً ما لا عن الهوى ثم قال وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه أكثر من أحد يجمع هذه  
 الصفات ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وإفضالهم وقال البيهقي لا يكفي في  
 استجباب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك بل أن يراه الناس أهلاً له وقال ابن حبيب عمالك  
 لا بد أن يكون القاضي عالماً عاقلاً قال ابن حبيب إن لم يكن عامراً فعقل وورع لأنه بالورع يقف  
 بالعقل يسأل وهو إذا طرب العلم وورعه فإذا طرب العقل لم يجدته الله قال في النبل قدس إذا  
 يصنع كمال العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل  
 خصوصية تد عليه وملائمة سؤال أهل العلم عنها وأخذ بالورع مع عدم المعرفة كحقيقاً  
 من أطلعت وما هذا أمر الله عبادة فانه أمر الحاكم أن يحكم بالحق وبالعدل وبالقسط وما أنزل الله  
 ومن إن لمثل هذا العاقل العاقل عن حلية الكمال أن يعرف حقيقة هذه الأمور بل من إن  
 له أن يتفكر في الحكمة إذا جاءته من كتابك سنة حتى يحكم بما لو لم تفرق عن اختلاف بقا  
 أهل العلم في الكمال والقصور والأنصاف الاعتساف في التثبت في الاستحسان والطيش والوقار  
 والتعويل على الدليل والقنوع بالتقليد فمن إن لمثل كمال العاقل معرفة العالي من السافل حتى  
 يأخذ عنه أحكامه وينبذ به حله وإبرامه فذلك شيء لا يعرف بالعقل اتفاق العقلاء فما حال

والعفة عن الأول والثبوت بين القوي والضعيف الدخول في القضاة الأولى أن لا يمكن  
واجبا عليه بشرط أن يكون في العامر على الصفة المعتدلة فيه ومن كان يضعف عن هذه  
الأوصاف فالترك الأولى به وقيل عليه الترك وما يشهد إلى هذا قوله صلى الله عليه وآله في ذرأه إنك  
ضعيف فمأرشد إلى عدم الدخول في الإمامة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد ذكرنا الكتاب  
الصحيح على أن الحاكم للنصوص القضاة يجب أن يكون مجتهدا وهذا هو الحق الذي لا شك فيه ولا  
شبهة لأن الحق الذي في أمر الله الحاكم بأن يحكم به كما في قوله تعالى فأحكم بين الناس بينهم  
وكذلك العدل الذي في أمر الله الحاكم أن يحكم به كما في قوله تعالى وإذا حكمتم بين الناس  
فحكموا بالعدل لا سبيل للعدل المعترف بما وكذا لا سبيل إلى معرفة ما أنزل الله كما قال تعالى  
وإن أحكم بينكم معي أنزل الله فإنه لا يعرف ما أنزل الله إلا من كان مجتهدا وأما المقلد فما يعرف  
ما قاله إمامه الذي يقلده وكذلك لا يعرف ما أراه الله إلا من كان مجتهدا كما قال تعالى إنا أنزلنا  
إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله والمقلد إنما يحكم بما أراه من يقلد من المجتهد  
لأنما أراه الله وانظر كيف أجاب معاذ على سؤاله صلى الله عليه وآله بماذا تحكم فقال كتاب الله  
الحديث وتدرجت القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فإنه دار التقدير على  
الحق والقضاة مع العلم بأمر الله الحق ومع عدمه وأحق لا يعلم به إلا من كان مجتهدا بلا ريب  
والجنة لا يدخلها إلا قاض علم الحق تقضى به وأما المقلد فهو إما يعلم بأن إمامه قال كذا  
ولا يري هل هو حق أو باطل باعتراف كل مقلد بهذا وتذكرني حديث إذا اجتهد الحاكم وهو  
حديث ثابت في الصحيحين وغيرهما فإن المراد بقوله هنا اجتهد أي اتعنت بنفسه في طلب الحق  
حتى وقف عليه حقيقة أو ظاهره وإن المقلد من هذه الربة والحاصل أن المقلد ليس من  
يعقل حجج الله إذا جاءته فضلا عن أن يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والراح  
من الرجوح بل لا ينبغي أن ينسب المقلد إلى العلم مطلقا قال الشوكاني في دبل الغمام ومن  
غريب ما أحكيه لك أنه لما ذكرنا الخاطم من قضاة حضرة الخلافة الأستاذة الخليفة خفيا  
أحد في جمعهم لقصد ترديدهم في العدل وترديدهم عن الحق فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا  
فسألهم عن شيء ما يتعلق بشروط القضاة المذكورة في كتب الفروع فلم يميز أحد منهم في الأمر

على وجه الصواب بل اعتبر فاجمع بالقبول عنهم ذائق التقليد فضلا عن معرفة  
علوم الاجتهاد وبعضها وليت اهلها ان تصرف في العام لم يقصر في الورع فان الورع يردح  
صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء العي السؤال ويكفه عن التسليم لاموال المسلمين  
ويرد عنه عن التسرع اليها بادنى شبهة فان قلت حديثان النبي صلى الله عليه وسلم عليهما السلام قاضيا  
فقال يا رسول الله بعثتني بغيرهم وانا شايد لا ادري ما القضاء قال قضيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في صدري وقال اللهم امددني ثبت لسانه قال علي فوالذي فاق الحجة ما شككت في قضا  
بين اثنين اخرجهم اهل السنن وغيرهم هليل على جواز قضائهم ليس يجتهد لقوله وانا شايد  
لا ادري ما القضاء قلت من متبك بهذا فليتنا رجل يدع القاضى الذي لا علم له بالقضا  
بمثل هذه الدعوة النبوية حتى لا يشك بعد احكام الميثاق على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة  
فاذا فعل هذا فحق لا تخالفه انتم ويجوز للقاضي ان يحكم بعلمه وهذا هو الحق ومن منع من  
ذلك لم يأت بحجة واضحة ولا يفي الادلة المقتضية لوجوب الشاهدين او اليقين او ما يقو  
مقام احد هاد دليل على انحصار مستند الحكم فيها ولا يبان الحاصل عن مثل التمسك من  
عدلين او يمين من ثقة او تكول او اقراره وحجج الظن الحاكم فقط لان من اجاز ان يكن الشاهدان  
ويجوز الخالف في يمينه ويكذب المقرحة اقراره واما العارف فلا يكون الا عن مشاهدة او ما يقو  
مقامها وهو اولى من الظن بلا نزاع وقد تقر في الاصول ان فحوى الخطاب معمول بخنث جميع  
المحققين وهذا منه فان العلم اولى من الظن عقلا وشرعا ووجدنا الادلة العامة شاملة  
له كالايات الدالة على ذلك فخصيص الحد بيقول عمر رضي الله عنه ما لا يرضيه  
الا صاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاده ليس بجح على غير قال الشوكاني في الزل  
وقد حققت هذا البحث في شرح المنتقى بالمراجعين لغيري انتم قلت مسياني الكلام على هذه  
المسئلة في القسم الثاني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مع مزيدا يوضح عن براد رضي الله  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في الغار وواحد في الجنة  
رجل عرف الحق فقتل في الجنة ورجل عرف الحق فامتنع من القضاء ورجل عرف الحق فامتنع من القضاء  
ورجل لم يعرف الحق فقتل في النار رواه الاربعة وصححه الحاكم قال في

علوم الحديث تفرد به أنصار سانيون ورواؤه مروية قال الحافظ ابن حجر بطريق غير هذه  
بمقتضى في جزء مفردة انتهى ومروية جمع مروزي نسبة إلى مروا سم موضع ويقال في النسبة إليه  
مروي ومروي إفاضة القاموس قال في المنتقى وهو أي الحديث دليل على اشتراط كون القائل  
رجلا انتهى وفيه دليل على أنه لا يخرج من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعلى به والعمل  
العمل فإن من عرف الحق فلم يعمل فهو من حكمه بأجل سواء في النار وظاهره أن من حكمه بجمل  
وان وافق حكمه انتهى فانه في النار لأنه صلا المراطاق فقال فقضى الناس على جمل فإحصاء  
عليه من وافق الحق وهو جاحل في قضائه أنه قضى على جمل وفيه التحذير من الحكم بجمل أو  
بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث أن الناجي من نفي بائع عالم به والاشنان في النار  
وفيه أنه يتضمن النبي عن قولية الجاحل القضاة قال في القيل وهذا الحديث اعظم وأرفع للحجة  
عن الدخول في هذا المنصب الذي يشتهر بالجاحل أو الجائر أو النار وبالحجة فيا صنع أحد بنفسه  
ما صنعته من ضاقت عليه المعاش فرج بنفسه في القضاء لينال من الخطام وأموال الأراذل  
والإيتام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالأحكام وأجوده على من قد عين يد الخصم  
من أجل الإسلام انتهى قال في مختصر شرح السنة أنه لا يجوز تغيير الجعذان ينقل القضاء ولا يجوز  
الإمام قوليته قال ولجئنا من جمع خبيثة علوم علمتنا رب الله وسلم سنة رسول الله وآقاويل  
علماء السلف من إجماعهم واختلافهم وعلم الله وعلم استنباط الحكم من الكتاب والسنة  
أذ لم يجد صريحا في نص كتاب سنة أو إجماع انتهى وفي إمكان الإجماع وكونه حجة كلام معتبر  
في أصول الفقه والدارقطني بالأصاين حق المعرفة لا يحتاج إلى شيء سواه كما حققنا ذلك في  
موضع آخر من مؤلفاتنا قال شيخنا وأبركتنا القاضي محمد بن علي التوكاني في بحث وجوب الإجماع  
إلى أحكام الشريعة من فتاواه المسماة بالفقهاء باني أن المعتبر في الاجتهاد السورخ بل الموجب للعمل  
الاجتهاد فيما يخص نفسه وترك التعويل على رأي غيره هو أن يكون إلهام من علمه إلهام ما يقيم به  
لسانه ويفهم عند ما يخلف من معناه باختلافه وقد يحصل ذلك لكامل الأمة بعد صفات  
الفرجة بكتب متوسطين الاختصاص والاكثار في النحو وكتاب مثله في الصرف وكتاب مثله  
في المعاني والبيان وكتاب مثله في أصول الفقه مع إتيان إلهام على البحث عن مفردات اللغة

في الكتب الموضوعة لبيان مدلولاتها ومع علمه بالتفسير باخذها عن المفسرين على وجه  
 يكون له درية في ذلك وخبرة به على وجه لا يتقصّر عن فهمها والكتاب العزيز من الحكامات  
 ولو بالبحث في بعض الأحوال عن لغة غريبة أو غريب مشكل أو تطبيق كلام على ما يقتضيه  
 المقام واستيضاح الوجه التي يتنوع إليها المعنى الواحد عند الإيراد أو النظر في كيفية الجمع  
 على مقتضى الأصول وإن يكون مطلعا من علم السنة على المختصات الدينية في العبادات  
 والمعاملات مع إشرافه على بعض علوم الحديث وتمييزه بين أسباب الصحة والحسن والضعف  
 والوضع فمن كان جامعاً لهذه العلوم فحقّر عليه أن لا يقلد غيره في رأيه ولا يرجع إلى أقوال  
 المجتهدين ويدع النظر لنفسه ومن كان قاصراً عن هذه البرتبة فمن جواز التقليد أباح له  
 التقليد ومن لم يجزّه قال عليه أن يستدري علماء الشريعة فيما يحث له فيه من ذلك  
 لا ويعمل به ويكون علمه من باب فعل ذاية الغير لا رايه بخلاف المقلد فإنه يقبل رأي الغير  
 دون روايته وقد اوضحت هذا في مولف مستقل انتهى وقد كان رحمه الله تعالى <sup>عليه السلام</sup>  
 في منزلة المجتهد المطابق بل فوق ذلك كذا تلاميذه كانوا يجتهدون لا يقلدون أحداً  
 أبداً من زمانه إلى الآن والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صيا من ولي القضاء فقد خرج بعيرين كان رواه ابن ماجه والاربعة وصححه  
 ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية من جعل قاضياً بين الناس فقد خرج بعيرين كان رواه الخمسة  
 إلا النسائي والحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الأرمزي وأطرق وقد علمه ابن حجر  
 فقال هذا حديث لا يصح قال الحفاظ ابن حجر وأبو بكر قال وكفاة قوة خضرج النسائي لا وقد  
 ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال والخمسة وحسنه عن أبي هريرة قال المنذر  
 وفي مسنده عثمان بن محمد الأحشي قال النسائي ليس بذلك القوي قال ابن الأثير له لا يخرج  
 من الوسط ويجعل عن ابن أبي شيب عن سعيد بن أبي قال الشوكاني فلا تتم التقوية بأخراج  
 النسائي الحديث كما ذكره الحفاظ بنى ودل الحديث على الحق ومن ولاية القضاء والرجوع  
 فيه كأنه يقول من تولى القضاء فقد تعرض لدخ نفسه فليحذر له وليتوقه لأنه إن حكم  
 بغير الحق مع علمه به أو جهلاً فهو في النار والمراد من دخ نفسه أهلاً كما هي فقد أهلاً كما



على من لم يتمكن من الحكم ما أنزل الله من الحق أن يفعل هذا العبا الثقيل قبل تحصيل شرطه  
الذي يصرم قبوله قبل حصوله فبما من هذا أن الحامل للقصر على التهاونت على القضا  
والعوثب على احكام الله بدفن ما شرطه ليس إلا الدين بالدين فإياك ولا غتره اربا قول قوم  
يقولون بالسند صح ما ليس في قلوبهم فاذا التسوا لك اواب الربا والتصنع واظم واشعار التعر  
والتدليس والتليس وقالوا ما لهم بغير الحق حاجة ولا ارادوا التحصيل بالثواب الا خروفي نقل  
لهم دعوا الكذب على انفسكم يا قضاة النار بفض المختار فلو كنتم تخشون الله وتتقون به حتى  
تقاته لما اقدمتم على المخاطرة بادي دين بدن ايجاب من الله ولا اراه من سلطان ولا حاجة  
من المسلمين وقد ذكرنا التابع من الحكمة في هذا المنصب الشريف واشتهر به بالاموال ممن هو  
اجل منهم حتى تمت البايوى جميع اقطار الارض ولما دخل الشيخ العلامة ناصر بن حسين  
الحبش بلدة صنعاء العلماء في شهر رجب سنة تسع وتسعين ومائة والف وقل بها القضا وكان  
تبلغ سن الستين كرهه ذلك السيد العلامة بد الملة المنير محمد بن اسمعيل بن صلاح <sup>مد</sup>  
لما صار من احوال قضاة عصره وكان حاله قبل ذلك حال المعرضين عن الولايات والاتصال  
بالمال وكان قد قرء على السيد العلامة الموصوف في بلدة شهادة عدة فنون وادراك مع تقو  
ودرع وحسن حال فكتب اليه السيد رحمه الله تعالى بقصيدة منها هذه الابيات الزاجرات  
عن الدخول في القضا

كما روينا عن طه ولي  
عليك في العمر ما ذا بعد ستين  
كنا نعدك للثقوى والدين  
اذ يجمع الله اهل الدين والدين  
واثنان في النار دار الخزي والموت  
يوم التغابن شخصا غير معيون  
الاخرى ففي النار من اقران قارون  
فمن نعرف احوال السلاطين

ذبحت نفسك لكن لا يسكت  
ذبحت نفسك الستون قد قدت  
ذبحت نفسك بالحفي عليك لفته  
اي الثلاثة تعدد في عذرة عدم  
واحد في جنان الخلد من زله  
ياقي القيامة قد غلت يداه فكر  
فان يكن عاد لا فكت يداه وان تكن  
فان تقل اكرهنا كان ذا كذا با

وان نقل حاجة مسمت وسكتة  
واحدة وعشرون في الدنيا في سنة  
قد شد غير الوري في بطنة حجرًا  
مامات والله جوعاء العرايد  
ليس القضاء مكسب الرزق تعرفه  
الامن الرشاكفاء قد بسطت  
من الحسن والغنى من خزائنه  
وحيث قد صرفت من حلقه نبتا  
اياك اياك ككتا بانحاصم  
واحد يحجابا وحجابا مع الخدم  
وجانب الشوة المدعون قابضها  
وفي الرشاء خفيات ويعرفها  
واحد بقرينا نقل بش القرير غدا  
ولا نقل ذا امين الشرح ارسله  
ولا تمفد احكاما ومستند ال  
لا تجعل نيوت الله حكمة  
لتنظرن الى قوم صراخهم  
لا يستطيع الصلح من صراخهم  
واحد وكلا لا يريك الحق باطلا  
ولم اشياء ما بينتها لك في  
ان عشت سوف ترى منها عجا  
ومن ميت قلبه لا يهتدي ابدا  
هذي النصائح ان كان القبول لها

فان صبرك من حين الى حين  
كمر في الحواميل من والطواوين  
ولو اراد اتاه كل محزون  
سل التواريج عنه والارادون  
كما عرفناه في اهل الدكاكين  
بسطة الصوص شياكا للشبابين  
سبحانه بين حرف الكاف والنون  
النصح ما بين تخشين وتلين  
انسا وهم مثل اخوان الشياطين  
فهم اكل اموال المساكين  
نصافحها كاحزاب الملاعين  
من كان داهية في الحفظ الدين  
كحكام يقرين السوء مقررون  
فكم وجدنا امينا غير مأمون  
احكامهم بجم يتخيت وتخين  
ولا تخاف من خلف الاساطين  
صالح نكلى ولكن غير محزون  
ياقي بفرض ولا ياتي بمسئوت  
يزنه بين تميم وتخسين  
نظي وتعرفها من غير تبين  
ان كان قلبك حيا غير مفتون  
لوجته بصيحات الابرار  
مهرا ظفرت عدا بالخر العبد

والله السادة الغر النيامين  
 واستغفر الله العظيم راجيا  
 واللسيد العلامة اديب ابن القاسم كاهن ارجوزة والباري عده  
 يا سرحني بقينا عنده بنون  
 شمر الصوة على الخار من مصر

استغفر الله العظيم راجيا  
 مبسلا فحين كالحسنة  
 مستحيا مستحدا مستحيا  
 على النبي افضل الانام  
 وهذه ارجوزة مملوكة  
 حصرا وصفا فضاء العصر  
 جيلة واشلية في طري  
 وقلة الاولاء والقبول  
 فانسيت مطر في موزة  
 ساءة لا وكذا الزواجر  
 ومن حنا سميت بالجر الغضا  
 ولست فيا قلته مبدعا  
 فليسوي امام دهره  
 كذلك الشيخ الامام ابن حجر  
 مصنف لقبه جسر القضا  
 وجاء في الخبر عن قوله  
 ومن ساء وروع الاخبار  
 حق فمن الذبح يلا سكين  
 وحشية من دم القيام  
 وجاء عن صلاة عصر السلف  
 احسانه وبرة صاديا  
 مولا مكبرا عن قلا  
 مصليا مبادكا مسلما  
 والله وصي الاعلام  
 فصحة جاءت في القرحه  
 بصدق الاخبار بعد الشرا  
 لما رايت عزة المناصر  
 من غير لما جاء عن الرسول  
 محبة بليغة مستعد  
 كاوية لكل قاصر جائر  
 لكل ذي ساهل من القضا  
 بل قانيا انه مشعا  
 بيتان في طامر قضا عصر  
 الحني ذي التصانيف العمر  
 لمن ولي لا بحق القضا  
 شريك في طامر لا عليه  
 عنه كما سارت بالاحبار  
 كما رويته عن كاسيد  
 بحق الواجب في الاحكام  
 فيها كما ما امره غير خفي

فقصنا المعروف وكيف حاله  
ومن ضاقت ما يلفني  
فقلت ولا صا دقا والله  
ضناة هذا العصر كل انعام  
قد ابتلا ابا قبح الخصال  
واهلوا شرائع الاسلام  
واغفلوا محاسن الآداب  
وزكوا الجمعة والجماعة  
ويايوا اكابر الاحبار  
وبكروا السعي الى الاسواق  
وانتم كوا في مشتهى النفوس  
ورتبوا على القضا مظالمها  
وبذلوا فيه جزيل المال  
وجعلوا على عقود الكلي  
وبما ظنوا المكوس حقا  
واعتقدوا تخليع اقدحها  
واستحسنوا محرم الهدية  
كالحكم حتى يتامى ظالما  
اما الرشا فاعذب الماكل  
صالحهم اجرا من العشار  
عالمهم تراه في الاحكام  
ان علموا بقضا بغير العلم  
وداهم دهرهم المداينة

اخرى بان لا ترضى فعالة  
بالصدق عن فعل تضاة الزمر  
مخذرا عن حالهم وناهي  
بل جملهم اربع احكام  
واولعوا باس الاحوال  
وارتكبوا ذواجر الاحكام  
واهمكوا في موجب العقاب  
ورغبوا عن فعل كل طاعة  
وجانبوا مجالس الاخيار  
وبعوا سوارا دخل الاعلاق  
وشعروا في طلب المكوس  
كثيرة وغير المتكامل  
وامنوا ما فيه من وبال  
ضريبة بنسقه مصرحة  
واكل ما يحظر مستحقا  
فكفروا الذي جميع العما  
بغيا وقالوا نعم العطية  
وحبهم للمال حبا جمعا  
لديهم واقرب الوسائل  
ما يحبهم الا عن الاعشار  
مثل قريب العهد بالاسلام  
او جهلوا ورطوا في الانام  
وشاغلهم في الما ثمر الغاوة

قد واطثوا عواصمهم والوكلا  
 لياكلوا بذالك زاد النار  
 كاهنهم ما انتظر واما ابا  
 ولم يخافوا سطوة الجبار  
 وذلك فيهم غالب ما نذر  
 فرادهم الهنم جسر الغضا  
 او اصلح الكل جميعا وعطف  
 واسأل الله تعالى العافية  
 واحسن الله وازكى الشكر  
 والله وصحبه الامنة  
 وعلو المد عين الحكيم  
 ويحكموا بعينه حكم الباري  
 وامنوا الفتنة واحتسابا  
 وبطشه الوارد في الاخبار  
 ليس له حكم لدى اهل النظر  
 عقوبة فيه الى دمج القضا  
 بتوبة تحولهم ما قد سلف  
 ونظرة من كل هول كافيته  
 نعم الصلوة النبي الطهر  
 والمفتي من صلحاء الامه

وهذا اخر الاجزاة البديعة تنفع الله بعلومنا ظمها ووركاته وتذكرنا ببياننا فخرها هذا الكلام  
 للسيد العلامة عز الانام والبدن اكمل مثل محمد بن السباوي اكمل لانها من تمة اليا وليعني  
 واحد المحصن صابل من عرفت فيه هذه الصفة التكملة بن الله من صفات الاقوال والافعال

### وهي في

يا قاضيا يدعي في دهره ورعا  
 هبها تان الدنيا من بينا ولما  
 اين التورع والاحكام ضائعة  
 تبكي شريعة خير الرسلين على  
 وتشتك بلسان ناطق دلول  
 ولانامل انما ظل يكسبه  
 يمضي النهار ولا يقضى به اربا  
 وان قضى فيه جزء من بوكرة  
 وقد حوكمك اجراما وفالدا  
 سقى زمانك ياد المدعي ورعا  
 فترحم جحمتك الغراق اندفعا  
 والفصل فيها طريد ماله شفعا  
 اكفأها بالمدعي عسيلها دفعا  
 من بعض من يدعي تصويتها  
 في كل يوم لاصي كل من سميها  
 لذية شكاة اليه طال ما عبقها  
 قال اغلقوا البابا ان لا تضرنا  
 بشر من كان ولاه ولا رتجها

فكيف يا رجل احرا لا يقا يا به  
 ان القضا خطرا لمن سخط  
 واز الضرر الاخرى واكرمها  
 في ذلك الى عمة الشجر عاتية  
 وبعضهم يدعي على الى درع  
 ما اذا جوا به في يوم خصمهم  
 يا حكاما مقسطات الاله ولا  
 اهد القضاء الى الفج الحيد كيدا  
 وصل يا رب ما غنيت مطوية  
 على النبي والى والعجاب معا

بعضهم كثر من الخطا ولا يقا  
 انفسا بعضا الحكامات لا تدعا  
 بصيرة ومشى بمسدا لا وسعا  
 عمق ما قبله ما يؤمن الفزع  
 وقول طاع الهوى الخرفا واتعا  
 ذو حاجة النبوة الزجر من دعا  
 سواك يكشف ضرر او عيب دعا  
 يا من انما فضله والكل قد سعا  
 على الاذالك يا بايك رد قاسما  
 ومن وقفا صبر يساير ومن تبعا

لهم  
 انهم من قبل فهدا بين  
 ووفى ذلك من بين  
 الذكور منها في  
 منة اخرى في  
 النظاره اذ لو لم يفرق  
 منها بالولاء لانه يصير  
 الناس على ذلك  
 فانه في بعض قول  
 فيكون في ذلك  
 وقال بعضهم  
 لما بينا من  
 الجاهل  
 وفقا والكل  
 الذات الحسية  
 حال حصولها  
 عند الانفصال  
 او غيره ما  
 من التبتات  
 في الاخرة  
 من اجس  
 من

حين ابي حريزة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما يوم القيامة في غيبته الموضوعة بنيت لقاطرة زواة الغاري واخذ الناس في الحديث  
 يحكم كل ادارة من الامامة العظمى في الخلافة الى ادنى ادارة ولو على واحد وهذا احار منه  
 صلوات الله قبل وقوعه فوقع كما اغتير واخرج الطبري الى والبرابلسنا حجة من حديث  
 عوف بن مالك يلقظا واما الامامة وثانيها امانة وتاليف اعذاب يوم القيامة الامر على  
 واخرج الطبري الى من حديث زيد بن ثابت يروعه ثم الشئ الامارة لمن اخذها حقها وحملها  
 وبش الشئ الامارة لمن اخذها غير حقها تكون عليه حشر يوم القيامة وهذا يقيد ما طعن  
 فيما قبله وقد اخرج مساه من حديث ابن ذر قال قلت يا رسول الله لا تستعلى قال انك  
 ضعيف واذا امانة واذا يوم القيامة خزي وندامة الا من اخذها حقها وادى الى  
 عليه فيها قال النووي هذا اصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان ذميا  
 وهو في حق من دخل فيها بغية اهلية ولم يعد لثانها يندم على ما وقع فيه اذا جازى الجرا  
 يوم القيامة واما من كان املا لم يعد فيها فاجره عظيم كما نظمت به الاخبار ولكن  
 في الدخول فيها خطر عظيم وان لك ما تنفع الا كما رغبنا في الشئ في الامانة

ويعلم من هذا انهم  
 في بعض قول  
 فيكون في ذلك

لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه ابو حنيفة لما استدعى النصارى فحبسه وضمه  
والذين امتنعوا من الاكام جماعة كثيرة من ائمة وقد عد في النجمل الواح جماعة وفي  
الحديث دلالة على عجة النقول الامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا والافاق ونفوذ الكلمة  
ولذا اوردا النبي عن طلبها في الصحيحين وغيرهما ويتعين على الامام ان يبحث عن ارضي الناس و  
الغضمر فويله لما اخرجاه الحاكم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استعمل رجلا على عصابة  
في تلك العصابة من حواري الله سبحانه منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين  
وانما نفي عن طلب الامارة لان الولاية نفيد قوة بغض ضعيف قدرة بعد عجز يتجزأ النفس  
المجولة على الشر وسبيلا الى الانتقام من العدو والنظر للصدق وتتبع الاغراض القاسية  
ولا يوفق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورها فالاولى ان لا تطلب ما يمكن وان كان قد اخرج  
ابو حنود باسناد صحيح عنه صلوات الله عليه من طلب قضاء المسلمين حتى قتاله فغلب عليه جوره فله الجند  
ومن غلب جوره عدل فله النار عن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصح فله اجران فاذا حكم واجتهد ثم اخطا فله اجر متفق  
عليه وهذا الحديث من ادلة القول بان الحكم عند الله في كل قضية واحل معين قد يصيبه  
من اعل فكره ويتبع اكدالة ووقفه الله فيكون له اجران اجرا لاجتهاده واجرا لاصابته والله  
له اجر واحد من اجتهد فله اجر الاجتهاد ويؤيد حديث عقبة بن عامر وابي هريرة رضي الله  
عنهما بن عمر بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطا فله اجر وان اصاب فله عشرة اجور رواه الحاكم  
والدارقطني وفي اسناده فرح بن فضالة وهو ضعيف وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه ورواه  
احسن من طريق عمرو بن العاص بلفظ ان اصبحت القضية فلك عشرة اجور وان اجتهدت  
فخطأت فلك حسنة واسناده ضعيف ايضا واستدلوا بالحديث على انه يشترط ان  
يكون الحاكم مجتهدا ومن قال يعز وجهه في هذا الزمان فقد ابدل النجعة وقد بين بطلان  
هذه الدعوى السيد العلامة المجتهد محمد بن اسمعيل الامير اليماني في رسالته ارشاد اليقاد  
الى تيسر الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وكان الامام الفهماء المجتهد المطلق القاضي محمد بن علي  
الشوكاني في خالاب مؤلفاته وقبلها السيد محمد بن ابراهيم الوزير اليماني قال الامير في سبل السلاط

وما ارى هذه الدعوى اليه تطابقت عليها الانظار الا من كفر ان نعمة الله عليهم فانهم  
اعنى المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها محتجون بعرف احد هم من الادلة ما يمكن بها  
الاستنباط حاله ان قد عرفه عتاب بن ناسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله ولا ابو موسى  
الاشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله في اليمن ولا معاوية بن جبل قاضيه في بلاد الشام ولا علي بن ابي طالب  
قاضي عمرو بن عبد الله عنهما على الكوفة واذا كان من شرط المقلدان ان يكون عارفاً بهذا  
امامه محققاً لاصوله وادلتها فلا جعل هذا المقلدا اماماً كتاب الله وسنة رسوله صلى الله  
عليه وآله وعوضاً عن امامه وتتبع نصوص الكتاب في السنة عوضاً عن تتبع نصوص امامه والعبارة  
كلها الفاظ الله عليه معان فلا استبدال بالفاظ امامه ومعانيها الفاظ الشارع ومعانيها  
نزل الاحكام عليه باذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيله على مذهب امامه فيما لم يجد  
منصوصاً لله لقلنا استبدال الذي هو ادنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب في السنة الى معرفة  
كلام الشيوخ والاصحاب في تفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم يقيناً ان كلام الله  
وكلام رسوله صلى الله عليه وآله اقرب الى الافهام وادنى الى الصواب بل هو المرام فانه ابلغ الكلام بالاجماع وادنى  
في الاقضية والاشتماع واقربه الى الفهم والانتفاع ولا ينكر هذا الاجماع والطباع ومن لاحظ ذلك والتفت  
والانتفاع والافهام التي فهمها الصحابة الكرام الالهية والخطاب النبوي هو كافها منا ولما لم  
كلامنا اذا لو كانت الافهام متفاوتة تفاوتاً يسيراً قطعاً فهم العبارات الالهية والاشتماع  
النبوية لما كنا مكلفين ولا ماعودين ولا منجبيين ولا مجتهدين او لا نقول اننا الاول فلا حاجة  
واما الثاني فلا نأخذ بنقل حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من  
الكتاب في السنة على جوازها لتصريحه بانه لا يجوز لنا التقليد في جواز التقليد هذا الغرض الذي  
فهمناه هذا الدليل نفهمه به غير من الادلة من كثير وقليل على انه قد شهد المصطفى صلى الله  
عليه وآله بانه ياتي من بعده من هو افقه من في عصره وادعى لكلامه حيث قال قد يبلغ افقه من  
سامع وفي لفظ ادعى به من سامع ومن احسن ما يعرفه القضاة كتاب عمرو بن عبد الله عنه  
الذي كتبه الى ابي موسى الذي رواه احمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ ابو اسحق هو من اجل  
الاشعري في الحديث ان ادعى الفضاة صفته المخالفة وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس في لفظه



أما بعد فان القضاء نعمة محكمة وسنة متبعة فعليك بالعقل والفهم وكثرة  
الذكر فافهم اذا دلت عليك الرجل الحجة فاقض اذا فهمت فامض اذا قضيت فانه لا ينفع تكلم  
بحق لا فساد له اس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطع شريف في  
حيفك ولا يياس ضعیف من عدلك البينة على المدعي واليمين على من انكر الصلح  
جائزين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا ومن ادعى حقا غائبا او بينة فاضر  
بها امل ايتم اليه فان جائمينة اعطيته حقه والا استحللت عليه القصة فان ذلك  
ابلع في العذر واجل للعلماء لا يمنك قضاء قضيت فيه اليوم فاجعت به بعقلك وهذا  
فيه لرسدك ان ترجع الى الحق فان الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التقاضي في الباطل الفهم  
الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وآله من الاشباه  
والامثال وقس الامر عندك الى الله تعالى واشبهها بالحق المسلمين  
عدول بعضهم على بعض الاجلود في حد او حجة باعليه شهادة زور او ظيئنا في ولاه  
او نسب او قرابة فان الله تعالى قولي منكم السرار ودرء بالبينات والايان وآياك  
والغضب والقلق والخبر والتأذي بالناس عند الخصومة والتكر عند الخصومة  
فان القضاء في موطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته  
في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن تخلف للناس باليسر في  
قلبه شأنه الله فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان له خالصا فضاظنك بثواب من الله تعالى  
في عاجل رزقه وخزان رحمة والسلام انتم قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين  
هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وببوا عليه اصول الحكم والشهادة والحكام  
واللفظ اوج شئ اليه واني تأملت في النسخة فيه انتم ثم شرح هذا الكتاب واطال اطالة  
حسنة بستان طار الى البحر الحجاب في ضمن القصول الى اخر الكتاب قال في سبل السلام  
وقد اخذ من قول عمر رضي الله عنه انه ينقض القاضي حكمه اذا اخطأ ويدرك حديث  
ابي هريرة عند الشيخين يرفعه بينهما امران معهما ابناهما جاء الذئب فذهب ابان احدهما  
فقال هذه لصاحبتنا انما ذهب بابناك وقالت الاخرى انما ذهب بابناك ففتحنا كتابنا الى

داود عليه السلام فقطى بذلك يرى فخر جنات المسلمين فاخبرناه فقال انوفى بالسكينة  
 استبقه بينك النصفين فقال الصغرى لا تفعل ورحمك الله هو انبها فقطى بالصغرى  
 وذنن بعض اهل العلم انه لا يصح الاستدلال بحديث اذا اجتهد الحاكم فاصح النسخ على  
 رفع الاثر عن المجتهد المخطئ ثبت الاجراء انما ان المراد بالاجتهاد هنا هو الاجتهاد في الاجتهاد  
 عن الخصومة الواردة عليه كالبحت مثلا عن عدالة اليهود وعن حال المدعي والمدعى عليه  
 ونحو ذلك مما يتعلق بالخصومة وروى هذا عن العلامة المصلي قال الشوكاني قد تقرر  
 في علم المعاني والبيان وهو العلم بالباحث عن دقائق العربية واسرارها ان حذف المتعلق  
 مشعر بالتعميم وهذا قد حذف المتعلق فيكون معناه البحث عن كل ما يتعلق بالخصومة  
 من الامور التي ينبغي البحث عنها وان اهم هذه الامور اولاها بالبحث هو حكم الله تعالى في  
 تلك الحادثة التي وردت فيها الخصومة لان الحكم ما هو بيان يحكم فيها بحكم الله فلا  
 يحكم بغيره ولا شهادة ولا يمين ولا نكاح حتى يعلم ان هذه الامور يصح جعلها تحت الحكم  
 ولا يكون ذلك الا لانها من دليها وخصوصية عن شوائب القبح والنقض المعارضة  
 فاذا ثبت ان ذلك بالبرهان الذي تقرر به حجة فالبحت عما عداه يسيرا لانه يعرف مثلا عدالة  
 الشهود بحجة الترتيب وعدم المعارضة قطعا بالخرج ويعرف حال الخصمين في الورع والوفاء  
 على رسوم الشرع وعدم التهور في الدعوى الباطلة او انكار ما يحل التخاصم به بالبحث  
 عن حالهما وذلك انما هو بعد ثبوت حكم الله سبحانه به بل ان المستند فلو قد بان انه اجده  
 في البحث عن احوال الشهود او عن حال الخصمين قبل ان يعلم ان حكم الله في تلك الخصومة هو  
 كذا وانه لا يصلح مستند الحكم الا بشرط اذا كان اجتهاد نفسه في البحث عن حال الشهود  
 والخصوم مع جهل بحكم الله سبحانه في تلك الحادثة ضائعا لا يستحق المصيبة فيه اجرين  
 ولا المخطئ اعرا بل هذا القاضي هو احد قضاة النار كما ورد بذلك الدليل الصحيح لانه لا يخلو  
 عن امرين اما الحكم بالحق وهو لا يعلم انه الحق او الحكم بالباطل وهو يعلم بخلافه  
 وكان من قضاة النار في كلا حالتيه فان قلت اريد ايضا كلام في القيام بما يحصل  
 به الانقام قلت اؤوض هذه الحادثة في جل ادعى على اخروما لا تمجاء بشاهد واعوزه

ان ياتي بشاهد آخر وطلب من الحاكم ان يحلفه حتى تقوم بينة مقام الشاهد الآخر  
 فها هنا يجب على الحاكم ان يقدم البحث ويجهد نفسه في البحث والفحص عن حكم الله سبحانه  
 في الحادثة حتى يعلم قيام الحجة التي تصلح مستندا للحكم بالشاهد الواحد واليمين وذلك  
 هو الذي يجب ان يبحث واجهاد النفس بامعان النظر فيه واسباغ الفحص عنه واما البحث  
 عما عداه من عدالة الشاهد وحال الخصمين فهو شيء تفرغ عن كون ذلك المستند صالحا  
 للحكم فلو ذهب يجهد نفسه عن حال الشاهد ونحو ذلك قبل ان يعلم جواز الحكم بالشاهد  
 الواحد اليمين او عدم جوازه لكان سعيه ضائعا وجهته ذاهبا واجتهاده في ذلك لا يعود  
 عليه بفائدة ولا يرجع اليه بعائلة لانه اشتغل في النظر بشي تفرغ عن اصل وهو لا يدري  
 بالاصل فانظر اصلحك الله ما هو الامر الذي ينبغي ان يحل عليه قوله صلوات الله عليه والاجتهاد الحاكم  
 وعلى كل حال انما مقام البحث عن حكم الله سبحانه في الحادثة والحكم المذكور في البحث  
 هو الحكم بالماور ان يحكم مباشرة الله لعباده فيها فاي معنى يحمل اجتهاده على البحث عن  
 امور لا تتعلق لها بالحكم الا من جهة كونه راجعة اليه ومتفرعة عنه ثم انظر ما وقع في  
 حديث معاذ لما بعثه النبي صلوات الله عليه قاضيا فانه صلوات الله عليه قال يا به ثم تحكم قال بكتار الله قال فان لم  
 تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد فقلل الاجتهاد لي رأيت وانظر كيف كان الامر لهم عند  
 هذا الصحابي للقضاء هو الالة الارشاد لا الاسترشاد عن مستند ما يحكم به لا عن غيره و  
 هكذا كان صلوات الله عليه من يبعثه من القضاة والولاة وكذلك كان يرشد الى ذلك الخلفاء  
 الراشدين من يبعثونه ثم انظر قول هذا الصحابي العظيم اجتهد اي فان المراد بلا شك  
 ولا شبهة ان يجتهد اياه في مستند الحكم فيستخرجه من قياس او نحوه على ما في الكتاب  
 والسنة فهذا هو الاجتهاد الذي قال فيه صلوات الله عليه اجتهد الحاكم فاصاب الى آخر الحديث  
**فالحاصل** ان هذا الحديث ان كان عاما كما ذكرناه فالا جتهاد في مستند الحكم و  
 فيه دخوله اوليا لانه الفرع الكامل الذي لا ينبغي ان يادسوا له اهل طريق التبعية كالبحث  
 عن حال الشهر والخصوص منع انه لا يبحث عن ذلك لذاته بل يعلم الحكم وجوب المستند  
 الذي ثبت عن الشارع فان النظر في الشهادة ليس لمعرفة حصول الاهلية وعدم وجودها

فتبت عند ذلك ان مستند الحكم هو الشهادة التي تدل على الحكم باجتهاده انما مستند  
للحكم تقوم بها الحجج الشرعية وان كان المحديث غير عام بل مطابق كما هو شأن دلاله الافعال  
فالتعين حله على الاحتجاج في مستند الحكم على حسب ما قررناه سابقا والنظر في حال  
الشهود والخصم ليس بمقصد مستقل بل هو متفرع عن المستند ومكمل له ولا يجعل المستند  
على غير ذلك مما لا مدخل له في مستند الحكم وما هو فرع عنه لانه على فرض ان له نفعا  
في الحكمة كالبحت مع المدح عليه من الحكم ما يتاثر عنه الاقرار هو سياسة عفية لا  
شرعية لانه لا يتمدد الى ما يتفرع من المخادعة والقتل في المذرة والتأديب منه والمدح اياه  
له ولم نتعبد بذلك فكيف يحمل عليه قول الشارع وفي هذا المقدار كفاية وبالله الوثيق  
وهو المستعان عن ابي بكرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احد  
بين اثنين وهو غضبان متفق عليه ولفظ الجماعة لا يقضيان حاكم اخر قال المهلب سبب  
هذا النعيان الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم الى غير الحق فسمع بذلك فقهاء  
الانصار وقال ابو حنيفة النعمان عن الحكم كماله الغضب لما يحصل بسببه من التغير  
الذي يخل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال عدة الفقهاء لهذا المعنى الى كل  
ما يحصل به تثير الفكرة كالحجج والعطش للشرطين وغلبة النفس سائر ما يتعلق بالقلب  
بتعلقها بشيء عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكان الحكم في الاقتصار  
على ذكر الغضب كاستيفاء النفس ومعونة مقاديرها بخلاف غيره وقد اخرج البيهقي  
بسند صحيح عن ابي بصير رفعه لا يقضى القاضي الا وهو مشبعان ريان انتهى بسبب  
صعقته ان في اسناده انه بنو العجم وهو متهم بالوضع وظاهر النهي التحريم ولا موجب  
لشرقه عن معناه الحقيقي الى ان كراهية الحكم عليه او تحريمه عليه او تركه النووي في شرح مسلم  
باب كراهية قضاء الناصبي وهو غضبان وترجم البخاري باب هل يقضى القاضي او  
يقضى المفتي وهو غضبان قال في مسيل السلام ان من غير طريق مع كل غضب ومع كل انسان  
فاذا اضنى الغضب الى عدمه فلا يحسن من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يرض الى  
هذا الحكي فاقول امواله ذكرها في غير هذا الموضع من الباطل لا فرق بين مراتب الغضب لا يبرأ

انتهى وخصة البغوي وإمام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله تعالى وعلى باب الغضب  
 الله يومئذ مع العبد في خلاف الغضب لنفسه استبعدة جماعة منهم السيد الأمام  
 والفاضل الشوكاني واستغفروا الروايات الخالصة لظاهر الحديث والمعنى الذي لا يخفى في  
 عن الحكماء وأما حكماء صالحي مع غضبهم في قصة الزبير فدل على من أن عصيته مانعة  
 عن إخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب إذا لم يكن  
 يقضي الفساد واليه ذهب بعض الجهابذة والفرقة بين النهي للذات والنهي بالوصف  
 كما بقوله الجمهور غير واضح كما قرر في غير هذا الحل قال الحافظ ابن القيم في الأحكام من قصص  
 النبي على الغضب وجهان قد وردوا في المخرج والخوف المطلق والجمع والظن الشديد وشغل  
 القلب المانع من الفهم فقد قل فقوه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والآفات  
 لم تقصد لنفسها وإنما هي مقصورة للعاني المتوسل بها إلى معرفة مراد المتكلم ومراده  
 من عموم لفظة تارة ومن عموم المعنى الذي قصد تارة وقد يكون فهمه من المعنى أقوى  
 وقد يكون من اللفظ أقوى وقد يقال إن إلى آخر ما قاله عن علي رضي الله عنه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله إذا تناهى إليك رجلان فلا تقض الأول حتى تسمع كلام الآخر سوف تدر  
 كيف يقضي قال عليه السلام لما قيل يا أبا عبد الله ما رأيك في رجلين أحدهما يخطئ ويخطئ  
 إن الدين في صحته إن جبان والآخر يخطئ ويخطئ من طرف أحسنه ما رواه البزار عن عمرو بن  
 مرة عن عبد الله بن سبيلة عن علي بن أبي حمزة عن ابن المقدم واختلاف فيه على عمرو بن  
 مرة فوافقه عنه عن أبي الجارود قال حدثني من سمع عليا أخرجه أبو يعلى في أسناده صحيح  
 لو كان هذا الجمهور لا طريق آخر يثبت له وقال الحافظ في بائع المرام وله شاهد عند الحاكم  
 من حديث ابن عباس انتهى وأما حديث تليل عليه السلام فيجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعى  
 أو لا يسمع جواز الجيب كما يجوز له أن يبنى الحكم على ما سمع دعوى المدعى قبل جواز الجيب  
 استنفال ما لديه وأما إجماعه والنتيجة التي بدلت على قيمة النهي عنه والفتح يستلزم الفساد  
 فإن حاكم وقضى قبل سماع الكتاب من أحد الخصمين على بطلان قضاءه وكان قد حلف في ذلك  
 لا يلزم قبله بل يوجب عليه دفعه ويعيد الحكم على وجه الصحة لأن الحكم شرع لغيره

وقد رفع الضرر او يعيده حاكم اخر فان امتنع احد الخصمين من الاجابة لحصمه جاز القضاء  
 عليه لتمرده ولكن بعد التثبت المسموع للحاكم كما في الغائب على خلاف فيه معترف وعن ابن  
 عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خاف في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ياتي  
 وفي لفظ من اعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله رواها ابو داود والاسناد الاول  
 لا مطمئن فيه والثاني فيه المثنى بن يزيد قال المذنب هو مجرور وفيه ذم شديد له شرطان  
 احدهما ان تكون المخاصمة في باطل والثاني ان يعلم انه باطل فان اختل احد الشرطين فلا وعيد  
 وان كان الاول ترك المخاصمة وما وجد اليه سبيلا وورد في معنى قوله صلى الله عليه وسلم اعان على  
 بظلم ما اخرج به الطبراني في الكبير من حديث ابن شرجيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من مشي مع ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام وامامنا ما ورد في الحديث  
 الصحيح بلفظ انصر اخاك ظالما او مظلوما فقد ورد تفسيره في اخر الحديث ان نصر الظالم  
 كفره عن الظلم وفي الحديث دليل على انه ينبغي للحاكم اذا رأى مخاصما او معينين على خصم  
 بتلك الصفة ان يزجره ويرد عليه لينتقي عن غيئه عن ام شيلة رضي الله عنه قالت قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ابشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الحسن محجة من بعض  
 فاقضي بتجوها اسمع منه فمن قضيت له من حق اخيه شيئا فلا ياخذ فاما اقطع له قطعة  
 من النار رواه الجماعة ورواه ابن كثير في الارشاد والحسن هو الميل عن حجة الاستقامة والمراد  
 ان بعض الخصم ان يكون الباطل واعترف بالحجة وافطن لها من غير وافصح تعبير اعنها واطهر احتياط  
 حتى يخيل انه غنى وهو في الحقيقة مبطل وقوله على نحو ما سمع اي من الدعوى والاجابة  
 والبيئة واليمين وقد تكون باطلا في نفس الامر فيقطع من مال اخيه قطعة من يار اعتبارا  
 ما يؤول اليه من يار انما يكون في بطنهم نار او الحديث دليل على ان حاكم الحاكم لا يحل  
 للحاكم له ما حكم له به على غيره اذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الامر وما اقامه من الشهادة  
 كاذبا واما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والالزام به وتخليص المحكوم عليه بما حكم به ولا امتنع  
 ويبقى حكمه ظاهرا ولكنه لا يحل به احكام اذا كان المدعى مبطلا وشهادته كاذبة والى  
 هذا ذهب الجمهور وخالف ابو حنيفة فقال انه يبطل ظاهره وباطنا وانه لو حكم الحاكم بشهادة

زوران هذه المرأة زوجة فلان حلت له واستدل بان لا يقوم بهادليل وبقياس لا يقوى  
 على مقاومة النص في الحديث دليل على انه صالح يقر على الخطا وقد نقل الاتفاق عن  
 الاصوليين انه لا يقر على الخطا في الاحكام وجمع بينهما بان مرادهم لا يقر فيما حكم فيه بها  
 بقاء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة اسارى بدر والاذن للتخلفين واما الحكم  
 الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبينة او بين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفا  
 للباطن لا يسمى الحكم به خطا بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل  
 بالشاهدين وان كانا شاهدين ذور فالتيقصر منهما واما الحكم فلا حيلة له في ذلك ولا  
 عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا الخطا في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه مثل  
 ان يحكم بان الشفعة مثلا للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت الا بالخيط  
 فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطا للجهل على من يقول  
 الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا الخطا كان له اجر وليس في الحديث ان الحاكم  
 لا يحكم بعلمه كذا قاله ابن كثير في الاشارة لانه صلى الله عليه وسلم اخبر انه يحكم على من هو ما يسمع  
 ولم ينف ان يحكم بما علمه والتعليل بقوله فانما اقطع له قطعة من النار حال على ان ذلك  
 في حكمه بما يسمع فاذا حكم بما علمه فلا تجزي فيه العلة وعن انس قال ان قيس بن سعد  
 كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لاصحاب الشرط من الامير واه البخاري زاد الترمذي لما  
 يلي من امور وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال احتراز الصنفين من المشركين في مجلسه  
 اذا اخرجوا وقل دى الامم على ان سعدا سال النبي صلى الله عليه وسلم ان يصرفه عن الوضع الذي  
 وضعه فيه مخافة ان يقدم على شيء فصرفه عن ذلك والشرط بضم المعجمة والراء والنسبة اليها  
 شرطي بضمين وقد يفتح الراء اعوان الامير والمراد بصاحب الشرط كاتبهم وفي الحديث جواز  
 اتخاذ الاعوان لرفع ما يرد على الامام والحاكم عن ابن خزيمة رضي الله عنه قال جاز له ان  
 يختصم من الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للمدعي انقر البينة فامر بقرتها فقال الاخر احدان فجلعت  
 بالله الذي لا اله الا الله ما له عند شيء فقال الرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن غفر لك بانك  
 لا اله الا الله اخبر جابر احمد والنسائي والحاكم وفي رواية الحاكم بن هو عندك ادفع اليه

حقه وفي رواية لاحد فتزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله فقال انه كاذب  
 له عنده حقه فامر ان يعطيه فهذا الحديث فيه انه صلى الله عليه وآله قضى بعلمه بعد وقوع السبب  
 الشرعي وهو اليمين فبالاول جواز القضاء بالعلم قبل وقوعه قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن  
 علي الشوكاني والحكي الذي لا ينبغي العدول عنه ان يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع  
 اسبابا للحكم كالبيعة واليمين ونحوها امور اتعبدنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم بها وان حصل لنا  
 ما هو اقوى منها بيقين فالواجب علينا الوقوف عندنا والتقيد بها وعدم العمل بغيرها والقضاء  
 كما نأما كان وان كانت اسبابا يتوصل الحكم بها الى معرفة الحق من المبطل والمصيب من الخطي  
 غير مفقودة لذاتها بل الامر اخر وهو حصول ما يحصل للحاكم بما من علمه او من اقل ما يحصل  
 له ذلك في الواقع فكان ان ذكرها لكونها طرقا لتحصيل ما هو المعتبر فلا شك ولا ريب انه يجوز  
 للحاكم ان يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ الى مرتبة العلم للحاصل عن  
 المشاهدة او ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند الى شاهدين او يمين  
 لهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله قضيت له بشي من مال اخيه فلا يأخذه انما اقطع له قطعة من  
 اذ اجاز الحاكم مع حق نيزكون الحاكم صوابا وتجرى بكونه خطأ فكيف لا يجوز وضع القطع بانصاف  
 لاستناده الى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقوعه لان الحاكم به قد حكم بالعدل والقسط  
 والحق كما امر به تعالى وفيه هذا ما ورد في باب استحقاق المنكر حيث قال صلى الله عليه وآله انكذي الك  
 بيعة فان البيعة في الاصل ما به يتبين الامر ويتضح ولا يرد على هذا انه يستلزم قبول شهادة  
 الواحد الحكم بما انا نقول اذا كان القضاء باحد الاسباب المشروعة فيجب التوقف فيه على ما  
 ورد وقد قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال صلى الله عليه وآله انما النزاع اذا اجاب  
 اخو من غير جنسها هو اولى بالقبول من غير العلم بالحكم واستدل المستثنى للحدود بقوله صلى الله  
 عليه وآله لا ايمان لمن كان لي ولها شأن وفي لفظ لو كنت رجلا احد من غير بيعة لوجبتها اخريه مسلم  
 وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملاعنة وظاهر انه صلى الله عليه وآله قد علم وقوع الزنا ما هو لم يحكم  
 بعلمه ومن ذلك قول ابي بكر وعبد الرحمن بن عمر ان يجاب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله انما لم  
 يفعل بعلمه لكونه قد حصل التلاعن وهو احد الاسباب الشرعية الموجبة للحكم بعدم الرجم



والنزاع انما هو في الحكم بالعلم دون ان يتقدم سبب شرعي ينافيه انتهى والله اعلم بالصواب  
على هذه المسئلة في الفتح الرباني وفي دبل العمام والسيل الجرار وخير ذلك من موافقته في جمعه  
تسعى عليه تروى غلتك ان شاء الله تعالى وسياقي لنا ايضا كلام على تلك المسئلة في  
القسم الثاني من هذا الكتاب عن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
كيف تقدس امة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم رواه ابن حبان وابن خزيمة وابن ماجة  
وآله شاهد من حديث بريدة عند البراء في الباب عن قابوس بن الحارث عن ابيه رواه الطبراني  
وابن تانغ وفيه عن خولته عن منسوبة قيل انها امرأة حمزة رواه الطبراني وابو نعيم والمراد ايضا لا تقدر  
امة من الذين لا ينصف لضعيفها من قويها فيما يلزم من الحق له وانه يجب نصر الضعيف حتى  
ياخذ حقه من القوي كما يريد حديث انصر اخاك طالما او مظلوما عن عائشة رضي الله عنها  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضي المعادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحسن  
ما يمتني انه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان واخرجه البيهقي ولفظه في ترة واخرجه  
العقيلي ايضا قال البيهقي عمران بن حطان الراوي عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبت سمع منها  
ووقع في رواية الامام احمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذكرنا القاضي فقالت  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لياتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يمتني انه لم يقض  
بين اثنين في ترة قط قال في جمع الزوائد واسناده حسن الحديث فيه دليل على شدة حساب  
القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر فينبغي ان يحترق الحق ويبلغ فيه جهدة  
ويحزن من خطايا السنن من الوكلاء والاعوان ويحزن الغرما والوكلاء ويروي لهر حديث من  
خاصم في باطل وهو يعلم له نزل في سخط الله حتى يترفع وفي لفظ من اعان على خصومة  
بظلم فقد باء بغضب من الله رواه ابو داود من حديث ابن عمر لما عرفته تجنب كبار العلماء  
ولاية القضاة كما قد مناه واذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجمالة  
وفي ترجع عبد الله بن وهب في التعويل انه كتب الى الخليفة بقضاة مصر فاخفى في بيته فاطاع  
عليه بعضهم يوما فقال يا ابن وهب لا تخرج فتكلمين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال اما علمتان العلماء يحشرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين وعن ابي امامة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من رجل يلى امر عشرة فما فوق ذلك الا انا الله عز وجل يوم القيامة  
الى عنقه فلكم براءه او اوبقه اثمه او لاسلامه او وسطها نائمة واخرها خزي يوم القيامة  
رواه احمد وعنه عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من امير عشرة الاحياء يوم  
القيامة ممنولوا فيه الى عنقه حتى يطلقه الحق او يبقه ومن تماط القرآن ثم نسيه لقي الله  
وهو اجذم رواه احمد وعنه عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع القاضي  
ما لم يجز فاذا جاز وكله الله الى نفسه رواه ابن ماجه وفي لفظ الله مع القاضي ما لم يجز فاذا جاز  
فخلى عنه وازمه الشيطان رواه الترمذي وعنه ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
المقسطين عند الله على منابر من نور عن ميمين الرحمن وكلتا يديه يميز الذين يعدلون في حكمهم  
واهلهم وما ولوا رواه احمد وصالح والنسائي وعنه ابن بكير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة رواه البخاري واحمد والنسائي والترمذي وصححه وقيده دليل  
على عدم جواز تولية المرأة شيئا من الاحكام العامة بين المسلمين وان كان الشارع قد ثبت  
لها اذمار اعية في بيت زوجها والمتنع من ان تولى الامارة والقضاة قول الجمهور وذهب المخنفية  
الى جواز توليتهم الاحكام الا الحدود وذهب ابن جرير الطبري الى جواز توليتهم مطلقا وهي  
رواية عن مالك والحد يث اخبار عن عدم الفلاح من ولوا امرهم امراة وهم من يرون عن جليل  
عدم الفلاح لانفسهم بل ما مردون بالكتاب ما يكون سببا للفلاح والحديث قاله رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان اهل فارس قد ملكوا عليهم بوران بنت شيرازية بن كسرخر وروى ذكر الطبري  
ان اختار زعيميدخت ملكت ايضا وروان ذكر قصة توليتها ان قينية في المعارف وقد  
حكى تلك القصة في هذا الزمان عليهم امراة منهم وبلغت لا يتجلى اقلها من هذه المناقشة التي  
رأى ترى هي من هذه الحجة والحيثية وملكها بالانتماء لهناء مسلمات منذ فرضت فخلوا  
ذات ايها عن تبعات ولا جعلها من الغرم الذين لا يفلحوا حيث ولوا عليهم امراة قال  
الشوكاني في ميل الاوطافيه اي في هذا الحديث دليل على ان المرأة ليست من اهل الولايات  
ولا يخل لقوم توليتهم لان تجنب الامر الموجب لعدم الفلاح واجب انتهى وعنه ابن مبرير  
ابن زدي عمري مرة البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه امر شيئا من امور المسلمين فاحجب عن

حاجتهم وفقرهم احتج الله دون حاجته اخرج ابو داود والترمذي والفظه عند  
 الترمذي ما من امام يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلعة والمسكنة الا اشلق الله تعالى  
 ابواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته واخرجه الحاكم عن ابن خزيمة عن ابي مريوة  
 قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من دله الله الخلة  
 فجعل معاوية رجلا على حواج المسلمين ورواه احمد من حديث معاذ بن ابي سفيان عن ابي مريوة  
 المسلمين شيئا فاحتج عن اولي الضعف والحاجة احتج الله تعالى عنه يوم القيامة و  
 رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ يا امير احتج عن الناس فامرهم احتج الله  
 عنه يوم القيامة وقال ابن ابي حاتم عن ابيه في هذا الحديث منكروا خرج الطبراني في رجال  
 ثقات الا شيخه فانه قال المنذري لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث ابن خزيمة  
 انه قال لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا احببت ان اضعه عندك مخافة ان لا تلقاني  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس من ولي منكم عملا فحجب بابه عن ذي حاجة للمسلمين  
 حجب الله ان يلج باب الجنة ومن كانت همته ان ينال حرم الله عليه جوارى فاني بعثت بخرباب  
 النداء ولم ابعث بعمارتها والحديث دليل على انه يحب على من ولي اي امر من امور عباد الله  
 تعالى ان لا يحتج عنهم وان ليس له ان يحجز ليصل اليه ذوالحاجة من فقير وغيره واحتج الله عنه  
 كناية عن منعه من فضله وعطائه ورحمته قال الشافعي جملة انه ينبغي الحاكم ان لا يتحجج  
 قال في الفتح وذهب اخرون الى جواز ذلك الاول على من سكن الناس واجتماعهم على الخير  
 طواعيتهم للحاكم وقال الاخرون بل يستحب الاحتجاب حينئذ لترتيب الخصوم ومنع المستطيل  
 ودفع الشر ونقل ان التين عن الداودي قال الذي احبته القضاة من شدة الاحتجاب ان خال  
 بطاق من الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى قال الشوكاني في النيل قلت صدق لم يكن من  
 فعل السلف لكن من لنا بمثل حال السلف في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالخصومة  
 لبعضهم بعضا فلم يحتج الحاكم للدخل عليه الخصوم وقت طعامه وشرابه وخاوة باهله  
 وصلاته الواجبة وجميع اوقات ليله وفاره وهذا الم تعبد الله به احد من خلقه ولا جعله  
 في رسع جمد من عبادة وقد كان المصطفى صلى الله عليه وسلم في بعض اوقاته وقد ثبت في الصحيح

من حديث أبي موسى أنه كان بوابا للذي صلا لما جلس على نفق البدر في القصة المشهورة  
 وإذا جعل لنفسه بوابا في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته فبأول اتخاذ  
 في مثل البيت وبين الأهل وقد ثبت أيضا في الصحيح في قصة خلفه صالما لا يدل على  
 نسائه فنهرا أن عمر استاذن له الأسود لما قال له يذبح استاذن لي فذلك دليل على أنه لم  
 كان يتخذ لنفسه وبابا ولو كان استاذن عمر لنفسه ولم يخرج الرقاه استاذن لي وقد  
 ما يخالف هذا في الظاهر وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجد حلتك عند فرجها  
 إلى بابها فلم يجد عليه من أبنا وأجمع على أنها أوله لأن النساء لا يجن عن الدخول في العائبات  
 إلا بعد الإذن من اتخاذ الحاجب هو منع دخول من يخفى الإنسان من اطلاع على ما لا يحل الصلوة  
 غيبه وأما ما ينادى لأن النقي الحجاب يفضي لوقا لا يستلزم النقي مطلقا غاية ذلك  
 أنه لم يكن له حجاب حاجب ثابت قال ابن بطال أجمع فيه بما أنه حصل الزاد المكن في شغل  
 من أضله ولا يفرج حتى من أمره رفع حجابها بينه وبين الناس ويدخل طالب الحجة ويثناه قال  
 المكن في وقد ثبت في قصة عمر في مناصرة أمير المؤمنين علي التماس في ذلك أنه كان الحجاب  
 يقال له روضة وحسن الدرب والتثبت في الحجاب لا يدل على الحجاب جميع من كان ببابه من المتحجبين  
 إلى مجلس حكمته وحده واحد إذا كان واجعا كثيرا ولا سيما إذا كان في مثل أهل هذه الدار النخلة  
 فافتراد أو صدر إلى مجلس القتيبي صرخا جديا فندس في فيه ويتغير خضنه فيقبل بكرة و  
 تنبيه بل يجعل ببابه من رعد الواحد من منصوص الأول فأقول فحري على من حال المجلس  
 حكمته كل خصه من على حدة فالتخصيص لعموم النعم بثل ما ذكرناه من كل باب الشريعة  
 وجوزها أمرا جدي في الحجاب كمن القضاة حال الغضب التادي بأمر من الأمور وذكر ذلك  
 أمره بالتثبت في الامتناع على كل واحد من الخصمين وذكرنا أمرة بإحقاد الرأي والخصم  
 التي تعرض قال بعض أهل العلم وظيفة البواب التي يجب أن يطلع الحجاب على حال من حضر  
 ولا سيما من الأغنياء لئلا يحال أن يجي بخاصة أو إلى الكرمين أنه جاء رافعا طيحه من الأكرام  
 إلى كرم لا يجوز لمن يجي بخاصة التبر ولا مثلك في ما به يكون دوام الاحتجاب أن لم يكن محرما لما في  
 حديث الباب قال في النخبة وأنتن العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالسابق والسافر على

المقيم ولا سيما خشى فوات الرفقة وان من اتخذوا بابا وحاجبا ان يتخذوا امينا ثقة عفيفا  
 عارفا حسن الاخلاق حادفا بمقادير الناس انتهى عن ابني هريزة رضي الله عنه قال لعن رسول  
 الله صلالم — الراشي والمرشئي في الحكم

وقد عراه الحافظ في بلوغ المرام الى اجل واكربعة وهو وهم فانه ليس فحش  
 ابني داود غير حديث ابن عمر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله على الراشي والمرشئي رواه الخمسة  
 الا النسائي وصححه الترمذي وروهم ايضا بعض الشيوخ فقال ان ابا داود زاد في روايته حد  
 ابن عمر لفظ في الحكم وليست تلك الزيادة عند ابني داود بلفظ لعن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والمرشئي قال ابن رسلان في شرح السنن وزاد الترمذي والطبراني باسنادا جيدا في الحكم  
 ابن عمر اخرجه ايضا ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي وقوة الراشي ايضا انتهى  
 واسناد لا مطعن فيه وفي حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلالم الراشي والمرشئي في الراشي  
 يعني الذي يمشي بينا رواه احمد قال في النهاية الراشي من يعطي الذي يمينه على الباطل والراشي  
 الاخذ والراش الذي يمشي بينا وهو الصغيرين للدافع والاخذ وان لم يأخذ على سفارته  
 الجور فان اخذ فهو بالغ قال الشوكاني الراشي هو دافع الرشوة والمرشئي هو بائع الرشوة  
 ذكره في الرواية قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة للحاكم والعامل على اخذ  
 الصدقات وهي حرام بالاجماع انتهى اي سواء كانت للقاضي او للعامل على الصدقة او لغيرهما  
 وقد قال تعالى ولا تأكلوا الاموالكم سيما بالباطل وقد لو ابا الحكم لكان في ارفق من اموال الناس  
 بالاثم وانهم يعلمون قال في النيل والتخصيص لطالب الحق يجوز تسليم الرشوة منه الى الحاكم لا ادري  
 باي شخص يخص في الحق التحريم مطلقا اخذ ابيهم الحديث ومن زعم الجواز في صدقة من الصدقات  
 جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه رد اخلية فان الاصل في حال المسلم التحريم لا الجواز  
 امر مسلم لا بطبيعة من نفسه وقد انضم الى هذا الاصل كون الدافع ائما دفعه لامر من اما  
 لينال به حكم الله ان كان محقا وذلك لا يصلح لان المدفع في مقابلة امر واجب او طاعة  
 على الحكم الصانع به فكيف لا يقطع حتى يأخذ عليه شيئا من الخطام وان كان الدافع لئال من  
 صاحبه لينال به خلافا مباشرة انه ان كان مضطرا فلا بد له من دفع في مقابلة

محظور فهو أشد حرما من المال المدفوع للبغي في مقابلة الزنا بل إن الرشوة يتوصل بها إلى  
 أكل مال الغير أو جراح ضده والأضرار به بخلاف المدفوع إلى البغي في التوصل به إلى شيء  
 محرم وهو الزنا لكنه مستلزم للمفاد والمفعول به وهو أيضا ذنب بين العبد وبين ربه وهو صحيح  
 الغرماء ليس بين الخاصي وبين الغفوة إلا التقوية ما بينه وبين الله وبين الأمرين بكونه بعيدا  
 انتهى قال في سبل السلام وحاصل ما يأخذ القضاة من الأموال على أربعة أقسام رشوة وهدية  
 وأجرة ورزق فالأول الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الأخذ والعطي  
 وإن كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطي لأنها لا تستيفاء حقيقة  
 كجعل الأبق وأجرة الوكالة على الخصومة وقيل يحرم لأنه يقع على الحاكم في الأثر وأما الهدية وهي  
 الثاني فإن كان ممن يهاخيه قبل الولاية فلا يحرم استدانتها وإن كان لا يهدى إليه إلا بعد  
 الولاية فإن كانت ممن لا خصوصية بينه وبين أحد عنده جازت وكهنت وإن كانت ممن  
 بينه وبين غريمه خصوصية عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي ياتي فيه ما سلف في الرشوة  
 على باطل أو حق وأما الأجرة وهي الثالث فإن كان الحاكم رزق من الإمام وجراية من بيت  
 المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لأنه إنما  
 يعطى الأجرة لكونه يعمل على الأجل كونها كما فاخته بما زاد على جرة مثله غير حاكم إنما أخذ ما  
 لا في مقابلة شيء بل في مقابلة كونها كما ولا يستحق لأجل كونها كاشية على أموال الناس  
 اتفاقا فاجرة العمل جرة مثله فاخته الزيادة على جرة مثله حرام وإنما قيل إن تولية القضاة  
 كان غنيا أولى من تولية من كان فقيرا وذلك لأنه لفقره جبر متعرضا للتناول ما لا يجزى تناول  
 إذا لم يكن له رزق من بيت المال انتهى وهذا الذي ذكره السيد هو في الأصل قول ابن عقيل  
 كما حكاه الحافظ ابن القيم رحمه في بدائع الفوائد قال وأصل هذه المسائل عامل الزكاة وقيم اليتيم  
 فإن الله تعالى أباح لعامل الزكاة جزأ منها وهو يأخذ مع الفقير والغني النبي صلى الله عليه وسلم  
 قبول الهدية وقال هلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر هل يهدي إليه أم لا وفي هذا دليل على  
 أن ما أهدى إليه وهو في بيته ولم يكن سببه العمل على الزكاة جاز له قبوله فدل ذلك على  
 أن الحاكم إذا أهدى إليه من كان يهدي له قبل الحكم ولم تكن ولايته سببا لهدية قبلها

وأما ناظر اليتيم فإنه تعالى أمره بالاستعانة مع النفي في إباحة أكله لكل بالمعروف مع الفقر  
 وهو ما افتراض إباحة على الخلاف فيه والحاكم رفع متروك دين أصليين حامل الزكاة وناظر  
 اليتيم فمن نظر العموم الحاجة إليه وحصول الصلحة العامة الحققة بما مل الزكاة في أخذ الزكاة  
 مع الغنا كما يأخذ حامل الزكاة ومن نظر المكونة باعتبار منصبها العاملة الرعية الحققة برؤي اليتيم  
 أن احتاج أخذ وان استغنى ترك وهذا هو مذهب الخلفيتين الرشدتين قال عمر بن الخطاب  
 إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي اليتيم إن احتاج أكل بالمعروف وإن استغنى ترك ولا فرق  
 بينه وبين حامل الزكاة لأن أصل الزكاة مستأجر من جهة الإمام كجباية أموال المستحقين لها وجمعها بما يأخذ  
 يأخذ به الله كمن يستأجر الرجل كجباية أمواله وأما الحاكم فإنه من تصد كإزام الناس لشرائع الرب  
 تعالى وأحكمها وتبلغها إليهم فهو مبلغ عن الله بقضائه وفتياه ويميز عن المفتي بالألزام  
 بولايته وقد تده والمبلغ عن الله الملتزم بالإمامة بدينه لا يستحي عليهم شيئا فإن كان محتاجا فإنه  
 من الغنى ما يسد حاجته فكذا لون وحامل الزكاة لأن الحاكم مفت في خيرة عن الله ودرس له  
 شاهد فيما ثبت عند ملزم لمن توجه عليه الحق فيشطه له شرط المفتي والشاهد في تميز  
 بالقدرة على التنفيذ فخر في منصب خلافة من قال قل لا أسئلكم عليه أجرا فلو لم يحكم المقام  
 وجودهم في الأذهان المفترودون في الأعيان جعلهم الله ظلالا يهوى إليهم اللطفان ومناصل  
 يرد لها الظان أنه كلام البدائع وهو كاسه بديع جدا وقال الحافظ ابن حجر لم نذكر في زماننا  
 هذا من يطلب القضاء أو هو مصرح بأنه لم يطلبه إلا الاحتياجه إلى ما يقوم بأودعه  
 مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى وقد ذكر شيخنا أبو الحسن الأناضي العلامة المحقق  
 المطابق محمد بن علي الشوكاني في مساواة الفقه الزباني في كتاب السير ما نصه وأما ثالث الدلائل وهو  
 هو الغاضي فهو عبارة عن رجل جاهل للشرائع ما يحمله بسيط أو جهلا مركبا وإن استغل في شيء  
 من الفقه فغاية ما يظفر به هو ما يظفر به وكيل المخصوصة فمن مارس الحضور مع من  
 المخصوصات من مسائل تدور في بلادهم وأهلية وطايب الإيمان والمدينة وليس له من العالم  
 غير هذا لا يعرف حقا ولا باطلا ولا محقولا ولا منقولا ولا دليلا ولا مدركا ولا يعقل شيئا من  
 علوم الشرع فضلا عن غير ذلك من علوم العقل ولكنه اشتاق إلى أن يدل على فاضلا وبنت أمه

في الناس ويرتفع بين معارفه واهله فعمل الشيايب الحبيدة فليسهما وجعل على لسانه عمامة  
 كالبرج واطال ذيل كمنه حتى صار كالحج والزم الشكينة والوقار واستكثر من قوله نعم و  
 وجعل له سبعة طويلا يد يراها في يده ثم جمع من الحطام قد اواسعا وذهب به يد ذوقا  
 ويدود في السكك واستعان بالشفعاء بعد ان ارشاهم ببعض من ذلك المال ليستروا له  
 هذا المنصب الجليل الذي هو مقعد النبوة ومكان من يترجم عن كتاب الله وسنة رسوله فيقول  
 انصروا قباين عباد الله بنا انزاله في كتابه المبين وبينه رسوله الامين ثم يد حبس هذا الجاهل  
 الباش الى قطر من الاقطار الواسعة فياتي اليه اهل الخصومات افاضل الحكماء ينجح حكم الطائفة  
 في الحقيقة وهو في الصورة حكم الشرع لان هذا القاضي الخذل لا يعرف من الشرع الا اسمه ولا  
 يدري من العلم بشي بل يحمل حدة ورسمه فينتشر عنه في ذلك القطر الواسع من الطواغيت ما  
 يتكبر له عيون الاسلام وتتصاعد عنده زفارات الاعلام وكيف يصتدي الفصل الخصومات  
 بالحق جاهل اشترى هذا المنصب كالمشتري ما يباع في الاسواق من المتاع فولاية مثل هذا  
 الخذل وتكمه في الشريعة المطهرة هي جناية على الله وعلى كتابه وعلى رسوله وعلى العلم واهله  
 على الدين والدين والدين ولا فرق بين من بعث مثله ليحكم بجهالة وبين بعث رجل من اهل الطاعة  
 العارفين بالمسالك الطاغوتية بل بعث هذا القاضي اعظم عند الله ذنبا واشد معصية لانه  
 لما كان في الصورة قاضيا من قضاة الشرع الشريف وحكما من حكامه مولى من اليه الولاية  
 العامة كان في ذلك تغيير على الناس مخادعة لهم فاجل بواله ليحكم بينه من شرع الله يحكم  
 بالطاعة وتقبلوه بناء منهم على انه حكم الشرع بخلاف بعث حاكم من حكام الطاغوت فانه  
 وان كان من العصية واجرة على الله بالمكان الذي لا يخفى لكنه لا تغرب في بعثه على العباد  
 ولا تخادعة فبما يجتنبه من يجتنبه ان لم يجتنبه جميعا وينفر عنه ويؤمنوا منه وكفى جنة  
 موعظة وعبرة يقشع لها جوار من كان في قلبه مثقال خردلة من ايمان وتوحيه منه قلوب  
 قوم يعقلون وذكر فان الذكرى تنفع الموصين هذا حال القاضي الذي هو من قضاة النار ومن  
 عصاة الملوك الجبار فيما يتولا من الخصومات واما سائر ما هو كقول القضاة الشرع من الامم  
 والنبي عن المبكر والاخذ على يد الظالم وارشاد الضال وتعليم الجاهل الى فرع عن الرعية من ظلم



من بضائعها والمكتبة لاهام المسلمين بما يورث في القطر الذي هو فيه ما يخالف الشريعة  
 المطهرة فلا يقدر هذا القاضي الشقي على شيء من هذه الأمور سواء كان خفيًا أو كبيرًا بل غاية أمره  
 ونهاية حاله أن يبقى في ذلك القطر يشاهد المظالم ويعينه وقد ينفذ ما يقامه وقد يعين عليها  
 بفهمه وهو تارك لما أوجبه الله عليه وعلى أمثاله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي الحقيقة  
 ضال مضل شيطان مرید بل أضل على عباد الله من الشيطان ومن ابن الشيطان واني له ان يظهر  
 للناس في صورة قاضي مفوض اليه الحكم في قطر من الأقطار فيه الرف مولاة من عباد الله فيحكم  
 بينهم بالطاغوت بصورة الشرع ثم يكون شهيدًا على ما يورث بذلك القطر من المظالم ويعينها  
 عليها وموسعًا لثقتها من دون أن يامر بمعروف وينهى عن منكر بل لا يجري قلبه قطبًا فيه جواب  
 خير الرعية أو دفع شر عنهم بل هو ما دام في هذا المنصب لا يهتم ولا مطلب إلا جمع الحطام من الخوص  
 تارة بالرشوة وتارة بالهدية وتارة بما هو شبيها بالتلصص ثم يدافع عن هذا المنصب الذي هو فيه  
 ببعض هذا السحت الذي صار يجمعه ويتوسع في دنياه بالبعث الأخر هذا الأمر لا يقدر عليه الشيطان  
 ولا يمكن منه ولا يبلغ كيد بني آدم اليه وفي هذا ما يكفي من كان له قلب والحق السمع وهو شهيد  
 بئس كرامه رح وقد شاهدنا مثل هذه الحال في جميع قضاة عصرنا هذا في العرب والعجم حتى في البلدة  
 التي نحن نزيلها اليوم بل وجدنا تلك الحالة في عصر من قبلنا منذ زمن طويل ودور عرض كانتهم  
 لأن كتب التواريخ فليكن على غربة الإسلام وذخاير أهله من كان باكيًا وبحقائق الشرع الشريف  
 داريا عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمين يقعدان بين  
 يدي الحاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم كما حكاه الحاكم في بلوغ المرام وأخرجه أحمد والبيهقي  
 كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام وهو ضعيف كما قال ابن معين  
 وابن حبان وبين الذهبي ذلك الضعف فقال فيه ابن الغنطوي وقال أبو حاتم صدوق كثير الغلط و  
 قال النسائي ليس بالقوي وقال النذري لا يحتج بحديثه والكرشي دليل على شرعية تعود الخصمين  
 بين يدي الحاكم وهينوي بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسافر فإنه يرفع المسافر لما في قصة عليه  
 السلام مع غريمه الذي عند شريح وهو ما أخرجه أبو نعير في الحلية بسندة قال وجد علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنه حدها عند يهودي التقطها فاعترفها فقال ادعي سقطت عن جبل لي أدق

مقعدة وجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر رواه أبو بعلال الدارقطني  
 والطبراني في الكبير وفي أسناده عباد بن كثير وهو ضعيف قصة أمير المؤمنين علي عليه  
 السلام مع خصمه عند شرج وفيها تخصيص السلام إذا كان خصمه كافرا فلا يساويه في الموقف  
 بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر لأن الإسلام يعاود ويستفاد من الحديث أن الخصمين لا  
 يتنازعان قائمين أو مضطجعين أو أحدهما **باب الشهادات** هي جمع شهادة مصداق  
 شهد جمع لاداة الأفعال الجهرية الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة وموديعها  
 لأنه مشاهد لما عاب عن غيره وقيل ما خذ من الأعلام من قوله شهد الله أنه لا إله إلا هو أي علم  
 والعرف بين الشهادة والرواية أن الرواية يعم حكمها الراوي وخبره على ممره لا زمان والشهادة تختص  
 المشهود عليه وأنه ولا يبعد إعمالها بالطريق التبعية المحضة فالزمان الغير يتوقع منه العدالة وحده  
 المنفعة والحقبة الموجبة للدفاع احتياطاً بالغد والذكورية وردت بالقرابة والعدالة وطريق  
 الحقبة ويبعد مثل هذا في الرواية التي يعم حكمها ولا يخص فلم يشترط فيها عدد ولا ذكرية بل اشد  
 فيها ما يكون مغلبا على الظن صدق الخبر قال الحافظ ابن القيم ربح في بدائع الفوائد وإذا كان كل  
 خبر شهادة فليس مع من اشتراط لفظ الشهادة فيها دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس  
 صحيح وعن أحمد فيها ثلاث روايات أحدها من اشتراط لفظ الشهادة والثانية الاكتفاء بمجرد الاختبار  
 اختارها شيخنا يعني ابن قيمية ربح والثالثة الفرق بين الشهادة على الأقوال وبين الشهادة  
 على الأفعال فالشهادة على الأقوال لا يشترط فيها لفظ الشهادة وعلى الأفعال يشترط لأنه إذا  
 قال سمعته يقول فهو بمنزلة الشاهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فما يخبر به عنه انتهى عن زيد بن  
 خالد الجعفي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا خير لكم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل  
 أن يسأله رواه مسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ الذين يبدون بشهادتهم من غير  
 أن يسألو أو اعتجاروا به دليل على أن خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي قبل أن يسأله  
 إلا أنه يعارضه حديث عثمان الأتي وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا ينشئون في سيئاتهم  
 لهم ولما تعارضوا اختلف أهل العلم في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه الأول أن المراد بحديث زيد  
 إذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فبأنى إليه ويخبر بها أو يثبت

صاحبها فيختلف ورشته فياتي اليهم ويخبرهم بان عنده لصحة شهادة ومن الحسن الاجابة وهو  
 جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بشهادة الحسبة وهي ما يتعلق بحقوق الاميين  
 المختصة بصرحها ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله او ما فيه شائبة منها كالصلاة والوفاء  
 والوصية العامة ونحوها وحدث عمران المراد به الشهادة في حقوق الاميين المختصة بذلك  
 ان المراد بقوله قبل ان يسألوا المبالغة في الاجابة وهذه الاجابة بمنزلة إعلان الشهادة لا قودي  
 قبل ان يطلبها صاحبها حتى ومنهم من اجاز ذلك عملا برواية زيد بن ثابت واول حديث عمران باحد  
 تاويلات الاول انه يحول على شهادة الزور اي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم كحكاية التوبة  
 عن بعض اهل العلم الثاني ان المراد اتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو شهادت الله ما كان الاكاذ  
 وهذا جواب الطحاوي والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية  
 فيشهد على قوم بانهم من اهل النار على قوم بانهم من اهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك اهل الكفر  
 حكاية الخطابي والاول احسنها وادبه اعلو اصل ان الجمع مما امكن فهو مقتضى الترجيح فلا  
 يصار الى الترجيح في احاديث الباب في قولنا يمكن الجمع بهذه الامور قال الشوكاني في النبيل المراد بخبر  
 الشهادة الحلف في توبة الشهادة والآخر هو ما اعند الله وهذه هي شهادة الحسبة فتشاهد ما خبر  
 الشاهد لانه لم ينظر في الضاع من احكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع وقيل انك في  
 الامانة والودعية ليتبين لا يعلم من تأخرها غير في خبر ما يعلم وقيل هذا مثل في سرعة اجابة الشاهد  
 اذا استشهد فلا يمنها ولا يؤخره كما يقال الجياد يعطي قبل سؤاله عبارة عن حسن عطائه وتجاوبه  
 انتهى عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خيركم قوفي ثم الذين يلونهم  
 ثم الذين يلونهم ثم يكون قومي ثم الذين يلونهم ولا يستشهدون ولا يؤتمنون ولا يؤمنون ولا  
 يؤفون ويظهر فيهم السم من صفق عليه القرن اهل ما ن واخذ متقارب شذوا في امر الامور  
 المقصودة ويقال ان ذلك مختص بما اذا اجتمعوا في زمان ورئيس يجمعهم على مائة او مائة  
 او على يطابق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديد ما من عشرة اعوام الى مائة وعشرين قال الكفطاني رحمه  
 الله لم يرض صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عد ذلك فقد قال الله تعالى انتم قد اقمتم التسعون فنعم والمائة  
 والعشرون فصرح به في القاموس فانه قال المائة او مائة وعشرين ولا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم ان قواما مائة سنة

انتم قال صاحب المطالع القرن يامة ملكت فلم يبق منه غير واحد في قوته ضالم المراد به المسلمون  
 في عصره ووقا ضالم ثم الذين يلوهم التابعون والذين يلوون التابعين اتباع التابعين وهذا  
 يدل على ان الصحابة افضل من التابعين والتابعين افضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر  
 الى كل فرد فرد واليه ذهب الجمهور وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع  
 الصحابة لا الى الافراد فمجموع الصحابة افضل من بقدهم ككل فرد منهم الا اهل بدر واهل الخندق  
 فانهم افضل من غيرهم يريدان افرادهم افضل من افراد من ياتي بعدهم واستدل على ذلك بما  
 اخبره الترمذي من حديث انس وصحبه ابن حبان من حديث عمار رضي الله عنه ما من قبل صلوات  
 امي مثل المطر لا يري اوله خيرا ام اخره وبما اخبره الشيخ الطبراني والدارمي من حديث  
 ابي جعدة قال قال ابو عبيدة يا رسول الله احب خيما اسلمنا معك وهاجرنا معك قال قوم  
 يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولهم روني وصحبه الحاكم واخرج ابو داود والترمذي من حديث  
 ثعلبة يرفعه تاتي ايام للعامل فيهم اجر خسين قيل منهم اومنا يا رسول الله قال بل منكم  
 واخرج ابو الحسن القطان في مشيخته عن انس يرفعه ياتي على الناس زمان الصابرين فيه على  
 دينه له اجر خسين منكم وهذا قال الشيخ احمد بن علي الله الدهلوي وجمع الجمهور بين الصحابة  
 بان الصحابة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الاعمال فلم يحبه ضالم فضيلتها وان قصر عملها  
 واجرة باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرية من سياقي باعتبار اثاره الاجرة والنظر الى  
 وادب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة واما مشاهير الصحابة فانهم حازوا السبق من  
 كل نوع من انواع الخير وهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وايضا فان المناضلة بين الاعمال  
 بالنظر الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العمية مختصة بالصحابة لم يكن لمن حل لهم  
 شيء من ذلك النوع وفي قوله ثم يكون قد مر الى اخره دليل على انه لم يكن في القرن الثالثة من  
 تنصف هذه الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الاغلب استدل به على تعدل  
 القرن الثالثة وكنهه ايضا باعتبار اذ الغلب قوله لا يؤمنون اي لا يراهم الناس امنا ولا يؤمنون  
 به لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة اول ما ترفع من الناس فمعنى قوله يظهر فيهم السم  
 اظهر يتوسعون في الماكل والشرب هي اسباب السم وقيل اراد اثرة المال وقيل المراد اثرة السم

اي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف قاله ابن التين قال في الفتح وحمل  
 ان يكون جميع ذلك مراد او قد ورد في لفظ من حيث عمران عند الترمذي في صحيحه قوم يستحسنون  
 ويحبون السمن قال الحافظ وهو ظاهر في تعاطي السمن على حقيقة فهو ادلى ما حمل عليه خبر  
 الباب انما كان ذلك مذهبهم لان السمين يكون غالباً بليداً الفهر ثقيلاً عن العبادة كما هو في  
 انتهى وعن ابي حريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لما ياتي الرجل العظيم السمن يوم  
 القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة واقرؤا ان شئتم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً  
 اخرجه البخاري ومسلم وللسيوطي اتحاد النبلاء باخبار النقلة وكان حماد بن سلمة اذا رأى  
 من يستثقله قال ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون وقال مجيد الدين بن ميمون

ما حيلتي في ثقيل قد بليت به  
 من قبح صورته يستحسن الرمد  
 قد نادى في الثقل حتى ما يقاربه  
 في ثقاه احد كلا ولا احد

وقال البيهقي

وثقيل ما برحنا نتمنى البعد عنه غاب عنا فنحننا جاءنا اثقل منه  
 ولبعضهم

انت يا هذا ثقيل وثقيل وثقيل انت في النظر انسان وفي الميدان فيل  
 والسيد الامام اسمعيل بن صلاح بن محمد بن علي الامير اليميني رح

وثقيل رايته دونه في الثقل نعم قلت لما رايته ان قد عندنا فقم  
 ولولاه السيد العلامة المجدد محمد بن اسمعيل الامير صاحب جبل السلام

وثقيل يزورني كل حين فحولا شك قاتلي لا محالة  
 ادفوني فما كتبوا فوق قبوري ان هذا ثقيل اهل الثقبالة

ولهم ما قيل

انت يا صاحب الخطاب ثقيل وقليل من الثقيل كثر

وما احسن قول الشاعر

ومثقل واني مقام جماعة فيها السقاة تدور بالكلمات

فثبت بعض القوم يدعون بعض  
وتوافد لها ذم اللذات

وفي الباب اخبار كثيرة واشعار كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وانما اشترت الى ذلك مع كون اجنبيا  
عن هذا المقام عملا بالمثل الساكن الشيء بالشيء يذكر وكثير من حديثه ورد في ذم السمن واهل وانه  
من اشراط الساعة الكبرى وقد رأينا من ذلك سمعنا ما لا يقادر قدره ونفوذ بالله سبحانه  
وتعالى عما يذكرون ولا يرضى به عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على اخيه ولا تخون شهادة الخائن والخائنة ولا أهل البيت والقانع الذي  
ينفق عليه أهل البيت واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا  
شعيب عن ابيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه وآله شهادة الخائن والخائنة واهل اجمدا واهل اجمدا  
والبيهقي وابن دقيق العيد قال في التلخيص سنة قوي واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا واهل اجمدا  
من حديث عايشة الى قوله ذي غمر وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عندنا اسناداه وقال  
ابو ذرعة في العلل متروك وضعفه عبد الحق وابن خزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء  
عن النبي صلى الله عليه وآله وفي رواية لابي داود ولا زان ولا زانية وهذه الاحاديث يقوي بعضها بعضا قاله  
الشوكاني في السيل والخائن قال ابو عبيدة لا زناه خضع به بخيانة في الامارات الناس ومن ما انتقض  
الله على عباده وانتمهم عليه فانه قد هي ذل الامانة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخفوا  
الله والرسول وتخفوا امانا تكلم فرس ضع شيئا ما امر الله تعالى به او تكلم بما نهي عنه فليس ينفع ان يكون  
عدلا فانه اذا كان خائفا فليس له تقوى ترجع عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا  
يحصل بخبره لانه مظنة قحة او مسلوب الاهلية والحاصل ان الخيانة تكون في حقوق  
الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص والعلم بفتح الميم وكسرها  
الحقد كذا في القاموس والحقمة والشحنة وهذا يدل على ان العداوة  
منع من قبول الشهادة لانها تورث القهمة وتخالف الصداقة فان في شهادة الصديق لصديقه  
بالزور ونفع غيره بمضرة نفسه وسبع اخوته بنيا غير وشهادة العدو على عدوه يقصد بها نفع  
بالشفق من عدوه فافترا قال الشوكاني والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام  
الدليل على ذلك والادلة لا تعارض بحض الآراء وليس للقاتل بالقبول دليل مقبول انتهى واما الراء

والرائية فالمانع من قبول شهادة قس الفسق الصريح وقد حكى في البحر الإجماع على أنها لا تقبل الشهادة  
من فاسق تصريح لغواه تعالى وإن جاءه كفر سابق ببناء وإامة شهادة المرأة فقال الحافظ ابن القيم  
في منع القواعد لما كان النساء ناقصات عقل ودين لم يكن من أهل الشهادة فاذا دعت  
الحاجة إلى ذلك قرئت المرأة بمثلها لأنها تكون حينئذ بعد من ينهوها وضابطها التذكير <sup>حيثما</sup>  
لها وأما اشتراط المحسن ففي غاية البعد لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع انتهى وقد  
اختلفت في شهادة الواكد والدة وبالعكس قال المتوكلاني ولا ريب أن القرابة والزوجية مظنة  
للقربة لأن الغالب فيها <sup>الحالات</sup> وحديث ولا ظنين يمنع من قبول شهادة المتهم فمن كان معروفا عن  
القرابة ونحوهم بمثانة الدين البالغة إلى حد لا يؤتمرها بحبة القرابة فقد زالت حج مظنة القربة  
ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لأنه مظنة للقفية انتهى وأما عدم قبول  
شهادة ذى السهو فوجه واضح لأنه مع كثرة سهوه لا يوثق بشهادته كجواز ان يسهو عن بعض ما  
يشهد به مما لا تتر الشهادته على وجه الصواب وهكذا لا تقبل شهادة ذى الكذب وهو واضح  
هو لا الضرورين حاله وأبعد هم عن العدل التي لا شهادة به فيها وكان الشهادة لا عمى على ما لا بد  
فيه من الروية فإن فعل كان مجازا كما ذاب بخلاف الشهادة على الصوت وعلى سائر ما لا يقتصر  
إلى الروية كذا في السيل وفي حديث عائشة زيادة ولا ظنين ولا قرابة وفيه مقال وفي حديث ابن  
عمر ولا خصم قال الحافظ ابن حجر ليس له أسناد صحيح لكن له طرق يقوي بعضها بعضها من ذلك  
ما رواه أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه  
والله وسلم بعث مناديا لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين وروى البيهقي أيضا من طريق الأعمش  
مرسلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة ذى الظنة والحكمة يعني الذي بينك وبينه عداوة  
وروى الحاكم من حديث عن أبي هريرة رفعه مثله وأمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والكا  
مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد  
مظنة عدم صدق خبره لمحبة اتزال الضرر من يحقد عليه وأما شهادة المسلم إذا لم يكن ذا <sup>حقد</sup>  
على الكافر بسبب غير الدين فاشتهر بقبول شهادته عليه وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن  
عداوة الدين لا يقتضي أن يشهد عليه زورا فإن الدين لا يسوغ ذلك إنما خرج الحديث

على الاغلب قال ابن سبلان وهذا من هذا الشافعي نال في الخبر والقانع هو الخادم  
 لاهل البيت والنقطع اليهم الخدم وقضاء الخراج ومن لا هم عند الحاجة فلا تقبل شيئا  
 للخدمة بحمل النفع الى نفسه وذلك كالاخبار الخاصة اليه ذهب الشافعي لان منافعه  
 مستغرفة فاشبه العبد وفي تمام الحديث واجازها اي شهادة القانع لغيره اي لغير  
 تابع له وانما منع من شهادته لمن هو تابع له لانه مظنة قهمة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب  
 الخير اليهم فمنع من الشهادة ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد وعليه  
 دل قوله تعالى واشهد اذوي عدل منكم قال السيد العلامة الامير في سبل السلام وقد  
 رسموا العدالة بانها حفاظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والورع ليس معها بدعة وقدر  
 في هذا الرسم في عدة من الباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تهم به البيهقي حكام الامة وحققا  
 الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في عالم الاثر وفي نسخة الغفار حاشية ضوء النهار  
 لله الحبل واخترنا ان العدل هو من غلبت فيه شريته ولم يجر عليه اعتياد كذب في اقباله  
 الا انه قد نال انتفى وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية رواه ابو داود وابن ماجه  
 والبدوي من يسكن البادية في المضارب والحجرام ولا يقيم في موضع خاص بل ينقل من مكان  
 الى مكان غير قياس النسبة والقياس بدوي والقرية بفتح القاف تكثر في مصر الجاهل وصاحب  
 القرية هو الذي يسكن القرية وهي مصر الجاهل وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي لصاحب  
 القرية لا بدوي مثله فصح والى هذا ذهب احمد بن حنبل وجماعة من اصحابه قال احمد  
 ان لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث لانه متهم حيث يشهد بدويا  
 يشهد قويا واليه ذهب مالك لانه قال لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الخفاء في الدين  
 والجهالة باحكام الشرع لا يفر في الغالب الا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب اكثر الى قبول  
 شهادته وهو حجة الحديث على من لا تعرف عند الله من اهل البادية اذا اكد ان عدالتهم غير  
 قاله ابن سبلان قال الشوكاني في النيل وهذا حمل مناسب لان البدوي اذا كان معروفا فعلى  
 كان د شهادته لعله لانه بدوي غير مناسب لقوله الشرع لان المساكن لا تأثر لها في الرد والقبول



لعدم صحة جمل ذلك مناط شرعي ولعدم انضباطه والمناط هو الدلالة الشرعية بان  
 وجد التسرع اصطلاح في الدلالة والاتوجه الحكم على الدلالة المغمورة فنجد وجود الدلالة  
 يوجد القبول وعند عدم صحته بعدم ولم يذكر صلاحي المنع من شهادة البديهي الا لكونه مظنة  
 لعدم قيامه باحتياج اليه الدلالة والا فقد قبل صلاحيه في الحلال شهادة بدوي انتهى كلامه  
 واستدل ايضا في البحر الزخار لقبول شهادة قهر بقرائه صلاحي لشهادة الاعرابي على علال المضار  
 قال الحافظ ابن القيرج في بدائع الفوائد في رد القول بعدم شهادة المملوك وقد حكى احمد  
 عن انس بن مالك انه قال ما علمت احدا رد شهادة العبد وانه تعالى يقبل شهادته على اعم  
 يوم القيامة فكيف لا يقبل شهادته على نظيره من المكلفين وتقبل شهادته على النبي صلى الله  
 في الرواية فكيف لا يقبل شهادته على رجل في درهم ولا ينتقض هذا بالارادة لانها تقبل معها  
 مع مثليها والمنافع من قبول شهادتها وحلها منتفذة في العبد وعلى هذه القاعدة مسائل  
 انتهى وانما قبول الدلالة في عورات النساء ففيها اقول اربعة لاصحاب المذاهب اربعة ذكرها  
 الشوكاني في الفتح الرباني وقال والراجح قول من قال انما تقبل الدلالة في عورات النساء لوجه وذكر  
 وجوها سبعة ثم قال ولا منافاة بين هذه الادلة الدلالة على قبول الدلالة في عورات النساء وبين  
 ادلة الدلالة على انه يعتبر في الشهادة رجلان او رجل وامرأتان لا مريد لثلاثة الاول ان هذا  
 خبر ليس بشهادة فلا يشترط فيه ما يشترط في الشهادة الثاني لو فرضنا انه شهادة لكان  
 الجمع ممكنا بان يقال خبر الدلالة في هذه الامور لا يتعلق به خصوصية والشهادة الكاملة انما  
 اعتبرت في الامور التي تتعلق بها الخصومات الثالث ان ادلة هذا الدلالة على قبول خبر الدلالة  
 اخض مطلقا من ادلة الدلالة على اعتبار رجلين او رجل وامرأتين فيبني العام على الخاص  
 قد تقر في الاصول انه واجب جمع بين ادلة وفي هذا المقدار كفاية انتهى حاصله عن  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال ان ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان الوحي قد انقطع وانما نأخذ كذا لان بما ظهر لنا من ايماننا خيرا امناه ووثيقا  
 وليس لنا من سريرة شيء الله يحاسبه في سريرته ومن اظهر لنا من ايماننا خيرا امناه ولم نصدقه وان  
 قال ان سريرته خصصة رواه البخاري واستدل به على قبول شهادة من لم تظهر منه رغبة

نظر إلى ظاهر الحال وأنه يكفي في التعديل ما يظن من حال العدل مما استقامه من غير  
كشف عن حقيقة سريرة لأن ذلك متعدد إلا بالوحي وقد انقطع وإنما اوردت هذا الخبر  
وان كان كلام صحابي ولا حجة فيه لأنه خطبة عمر أو من سمعه فكان قول جماهير الصحابة  
وهذا الذي قاله هو الجاري على قواعد الشريعة وظاهر كلامه أنه لا يقبل الجوهل فيدل  
لهما رواه ابن كثير في الأئساد أنه شهد عند عمر رضي الله عنه رجل فقال له علمت أعرفك  
ولا يعرفك إن لا أعرفك أنت من يعرفك فقال رجل من القوم أنا أعرفه قال بأي شيء تعرفه قال بالعدل  
والفضل قال أهو جارك الذي تعرفه ليلته وفادته ومدخله وخرجه قال لا قال فمعاملتك  
بالدينار والدرهم الذين يستدل بهما على الودع قال لا قال ففريقك في السفر الذي يستدل به على  
مكارم الأخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال للرجل أنت من يعرفك قال ابن كثير رواه البغوي  
باسناد حسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله عند شهادة الزور في أكبر الكبائر وأخبره الشيخان  
قال التعليق الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يحيل إلى من سمعه أو رواه أنه لا  
ما هو به فهو تويه الباطل لما يروم به حتى وقد جعل صلواته قول الزور عدل لا لا شرار ومساوياً  
له قال النووي وليس على ظاهره المتبادر وذلك لأن الشرار أكبر بلا شك وكان ذلك القتل فلا بد  
من تأويله وذلك بأن التفضيل لها بالنظر إلى ما يظن في المفسدة وهي السبب إلى اكل المال  
بالباطل فهي أكبر الكبائر بالنسبة إلى الكبائر التي يتسبب بها إلى اكل المال بالباطل في أكبر من الزنا  
ومن السرقة وإنما اهتم صلواته بأخبارهم عن شهادة الزور وجلس في حجره التنبيه وكررا الأخبار  
كون قول الزور وشهادة الزور اسم على اللسان والتهاون بها أكثر ولا أن الحوامل عليه كثيرة  
من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى الإهتمام بشأنه بخلاف أن لا شرار فإنه ينبوعه قلب المسلم  
ولأنه لا يتعدى مفسدته إلى غير المشرى بل هي مقصورة عليه بخلاف قول الزور فإنه يتعدى  
إلى من قبل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي  
صلواته قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال علمتها فاشهد وادع أخرجه ابن عدي باسناد  
ضعيف وصححه المحاكم فاخطأ لأن في أسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي وقال البيهقي  
لم يرد من وجه يعتدل عليه وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه

خلا يقيننا كما يعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز الشهادة بالظن فان كانت الشهادة على فعل  
 فلا بد من رؤيته وان كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت <sup>بشر</sup> الشئ  
 بالمصوت بعد اذن او عدل عند من يكتفي به الا في مواضع فافاد يجوز الشهادة بالظن وقد يروى  
 البخاري الشهادة على الظن بقوله بالاشهاد على الانساب والرضاع المستفيض بالموت القدر  
 وذكر اربعة احاديث في ثبوت الرضاع وثبوته انما هو بالاستقضاة ولم يذكر على ثبوت  
 الرضاع واشار بذلك الى ثبوت النسب اما ثبوت الرضاع بنفسها بالاستقضاة فانه مستفاد  
 من صريح الاحاديث فان الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً  
 عند من دفع له وحده الاستقضاة شهرة في الحجة ثم ظنا او علماً وانما الكافي بالشرقة في المذكورة  
 اذ لا طريق الى التحقيق بالنسب بعد التحقيق فيه في الاصل واد الخاري بالموت القدر مما يطاول  
 الزمان عليه وحده البعض بالخمسين السنة وقيل الاربعين وذلك لانه يشق فيه التحقيق و  
 الى العمل بالشهرة في النسب حيث الشافعية واجم ومثله الموت كذا ذهب اليه المذنبية و  
 في ثبوت الولا وقال الحافظ في الفتح اختلف العلماء في ضابط ما يعقده الشهادة بالاستقضاة  
 فتصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعنف والولاية والوقف  
 والعزل والنكاح وقواحه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك والارث  
 في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة  
 في قواعد العلائي الى اخر كلامه عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وشاهد اخرجه مسلم وابوداود والنسائي وقال اسناده جيد قال ابن عبد البر لا مطعن  
 في اسناده كذا قال الكشي قال الترمذي في العلل سالت حماد بن اعين البخاري عنه فقال لم يسمعه  
 عندي عن ابن عباس يريد عمر بن دينار راويه عنه وقال الحاكم قد سمع عمر بن عباس  
 عدة احاديث وسمع من جماعة من اصحابه فلا ينكر ان يكون سمع منه حديثاً وسمع من اصحابه  
 عنه وله شواهد منها عن ابن هريرة مثله عند ابى داود والترمذي وصححه ابن حبان و  
 اخرجه ايضا الشافعي وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه هو صحيح وقد اخرج الحديث عن ابيه  
 وعشرين من الصحابة وقد سرح الترمذي اسما هو في البدر النجم والحديث دليل على انه ثبت

بشاهد وبين واليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو من صفات  
 المدينة السبعة وما أشك قال الشافعي رحمه الله هذه الأحاديث والبيان وإن كان حادها  
 تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها فإشهاد الله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر  
 على خلاف الدعوى لكان مفارقة يا علي الله أنه يعلم صدق قولنا كانت هذه المنزلة العظيمة  
 معاني المؤمنين بآياته وعظم شأن الله عنده أن يحلف به كاذبا وهابيا فاجرا لما يراه من تحصيل  
 عقوبة الله لمن حلف مينا فاجرة فلما كان اليمين هذا الشأن جعلت الحجج على الحكم كمشاهدة  
 الشاهد وقد عتبرت الأيمان فقط في اللعان وفي القسامة وفي مقام الشهود وقد ذهب  
 علي وابن حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستلزمين بقوله تعالى واشتدوا  
 ذوي عدل منكم وقلنا إن الأمر يكونا رجلين فجل وأمرنا أن قالوا وهذا يقتضي الحضور  
 مفهوم المخالفة لا غير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة وزيادة الشاهد اليمين تكون  
 نية المفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخها بالمثل  
 الصحيح أعني حديث ابن عباس قد ذكرنا هذا القضا من جازنا بالقرآن والسنة تنسخ الكتاب  
 وكمن زيادة على الكتاب قد ثبتت بالسنة الطهارة وتعمل بها فالقول بعدم صحة هذه  
 الزيادة والقضاء بها قول باطل سه دعوا كل قول عند قول محض فما آمن في دينه كتابا  
 وأستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم لا يمين في شيء من هذا الحديث صحيح وحديث  
 أيضا صحيح فيعمل بما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر هذا وفي سنن  
 أبي داود أنه قال سئل في حديثه قال عمر بن الخطاب في الحقوق يزيد أن عمر بن دينار الراوي عن ابن عباس  
 حكي الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا الخاص بالإموال دون غيرها فإن  
 الراوي وقفه على هذا الخاص لا يعدل به بحال ولا يقاس عليه غيره وإقتضاء الغنوم غير جائز  
 لأنه حكاية فعل الفعل لا عموم له انتهى قال السيد العلامة الأمامي رحمه الله لا يخرج من الحكم  
 بالشاهد واليمين إلا الحدود والقصاص على الجماع <sup>على</sup> فما لا يشبهان بذلك انتهى وأما حاصل أن جميع ما  
 أوردته المانعون من الحكم بالشاهد واليمين غير نافي في سوق المناظرة عند من أراد أن يسام  
 بالمعارف العملية وأقل فضيل من أنصاف فالجواب أن أحاديث العمل بالشاهد واليمين

زيادة على الكتاب على ما دل عليه قوله صلوات الله عليه شاهدنا اوميينه غير صافية الاصل فقولنا  
 مستحضر وخافية ما يقال على فرض التعارض وان كان فرضا فاسد ان الآية والحديث يدلان على  
 العدد على عدم قبول الشاهد اليمين والحكم يخرج هذا من المفهوم المردود وعند اكثر اهل  
 الاصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهد يمين على انه يقال العمل بشهادة الآية  
 مع الرجل مخالف لمفهوم حديث شاهدك اوميينه فان قالوا قد مناه هذا المفهوم على منطوق الآية  
 الكريمة قلنا ونحن قد مناه ذلك المفهوم منطوق احاديث الباب هذا على فرض ان الخصم  
 يعمل بمفهوم العدد فان كان لا يعمل به اصلا فالجحة عليه اوضح وقد ورد الشوكاني رح في السبل  
 والسبل وغيرهما من مؤلفاته القضا بالشاهد واليمين باداة تيدة وراهن قوية واجاب عن كل  
 قول للمخالف بما لا حاجة معه الى الكتاب اخرج وحققناه في فتح البيان والروضة النذرة والله  
 يقول الحق ويهدى السبيل ولولا الحاجة الى اطالة الذكر بالكلام كله في هذا المقام ولكن الناقل  
 يكفي حرفة احد المتعصبين ليقعة الصحائف الفاتر **باب الدعوى في جمع دعو**  
 وهو اسم مصدر من ادعى شيئا اذا زعم ان له فيه حقا سواء كان حقا او باطلا والبيّنات  
 جمع بينة وهي الحجّة الواضحة سميت بينة لوضوح الحق وظهوره بها عن ابن عباس رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال امورهم ولكن اليدين على  
 المدعى عليه متفق عليه وللبيهقي من حديثه باسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من  
 انكروا في الباب عن ابن عمر عن ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عند الترمذي  
 والحديث دال على انه لا يقبل قول احد فيما يدعيه لغيره دعواه بل يحتاج الى البينة او تصديق  
 المدعى عليه فان طلب بين المدعى عليه فله ذلك والى هذا ذهب سلف الامة وخلفها  
 قال العلماء والحكمة في كون البينة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لانه يدعى خلافا  
 للظاهر فكلف الحجّة القوية وهي البينة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه  
 قوي لان الاصل فاع دمنه فاكفر فيه منه باليمين وهي حجة ضعيفة قال الشوكاني البينة اسم  
 لكل ما يبين الحق ونظيره ومن خصها بالشهادة فقط فقد قصر معناها على بعض ما تطلق عليه  
 ولا شك ان اللفظ اوسع من ذلك والعنيتنا ناول ذلك وغيره وما ذكرناه في القرآن فلا يسر المراد

الآية والبرهان لا يحجز الشهادة بل إرباب في القرآن مراد بها الشهادة لا المثل في الحديث  
 واشهدوا اذوى عدل منكم وقولوا صاموا شاهدك او بينه كما يعرف ذلك من ثبات قدم  
 في العلم ومكان قوله صاموا البينة على المدعي المراد بها البرهان الذي يدل على الشيء انتهى  
 لأن الامثلة واردة في الشريعة واردة اجزئية ولا يثبت الحق الذي لا ينبغي شيئا ولا يسوغ التردد  
 عنه والآحاد ميثا واردة في العلم بالقرآن القوية كغيرها وقد عمل ائمة الفقه والفتوى على  
 القرآن في كثير من ابواب الفقه كقولهم القول قول البايع في كذا وقول المشتري في كذا ولكن ذلك  
 يقولون ذلك في سائر ابواب المعاملات فهذا احكم شرعي فان كان يقول قوله قد صار  
 محكما له بالشيء لان يأتي خصمه ببرهان مقبول فمن انكر من اهل العلم العمل بالقرآن فقد همل  
 عن احوال العلم جميعا فضلا عما ورد عن الشافعي من القضايا الاجزئية فقد برهن البحث يشهد  
 ان شيئا الله تعالى انتهى واختلف الفقهاء فيه تعريف المدعي والمدعى عليه قال في الفتح والمستمع  
 فيه تعريفان الاول ان المدعي من يخالف دعواه الظاهر المدعى عليه بخلافه والثاني من اذا  
 سكنت ترك وتسكن والمدعى عليه من لا يخفى اذا سكنت الاول اشهر والثاني باسمل واستدل  
 بالحدِيث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله في رواية عن ابن عباس بل لفظ قضى اليه على المدعى عليه  
 متفق عليه وظاهر حديث الباب ان اليقين على النكاح والبينة على المدعي ومن كانت اليقين  
 عليه فالقول قوله مع يمينه ولكنه ورد ما يدل على انه اذا اختلف البيعان فالقول قول البايع  
 وظاهر حديث الباب ان اليقين على المدعى عليه فيكون القول قوله من غير فرق بين كونه بايعا  
 ام لا فالمراد من مدعيه فان كان ذلك فعليه البينة فلا يكون القول قوله في شرح العمدة المسمى بالحكم  
 الحرام في شرح احاديث سيد الانام الحديث دليل على انه لا يجوز الحكم الا بالقانون الشرعي  
 الذي رتب وان غلب على الظن صدق المدعي ويدل على ان اليقين على المدعى عليه مطلقا  
 وقد اختلف الفقهاء في اشارة الظاهر اخري توجيه اليقين على المدعى عليه وفي مذهب مالك و  
 اصحابه تصرفات بالتخصيص لا بغيره فالمراد من غيرهم فيها غيرهم منها اعتبار الخطأ بين المدعى  
 والمدعى عليه في اليقين ومنها ان مدعي سبب من اسبب القبح ماصلة بغيره اليقين لان يقيم  
 على ذلك شاهدان فغلب اليقين ومنها اذا ادعى الرجل على المرأة نكاحا لم يثبت عليه يمين في

ذاب منها ان من الامناء من يجعل القول قايلا لا يجون عليه يميناً ومنه ما دعوى المرأة  
 الطلاق على الزوج فكل من هذا الفرع في شيء من هذا فليس له به يوم الحديث انتهى كلام الحكم  
 واماميين التعنت المذكورة في كتب الفروع فالرسول صلى الله عليه وآله لا يتعنه التعرض لانواع الايمان  
 وان هذا يمين كذا وهذه يمين كذا كما وقع من أهل الفروع بل جاءنا بحكم جامع شامل كما هو دليله  
 وهجرته في تشريع الاحكام في غالب الاحوال فان غالب هذه الشريعة انما ثبتت بالصوماء الكثيرة  
 في الكتاب والسنة وهذا معلوم لكل من اعلم بالكتاب والسنة وهذا يعايناه لا يمكن لقياسه  
 اليمن على يمين التاكيد ولا على غير خاصا جميعه قد شمله الحكم العام من يمين الانام عليه افضل  
 الصلوة والسلام وحكم الشرع اما الشاهدان او اليمن ولو كان المدعي شهادة وطلب بيان  
 المنكر كان هذا تعنتا لان الجمع بين الشهادة من المدعي واليمين من المنكر لم يثبت في هذه  
 الشريعة ولا يحل لحكام الشرع ان يقبوا من طالب يمين التعنت هذا المطلب لانه خارج عن  
 قوانين الشريعة والمسالك المرضية بل مجرد عنيت وانتفاء ما قبل من انه لا ثمره لهذه اليمن لعدم  
 الحكم على كل من نكل عنها فذا كلام باطل بل يحكم عليه به انه متعنت بطلب اليمن فيخرج عن  
 المدعى عليه في الحال ويطلب منه البرهان لانه احد مستندي الحكم بل اخطا واو لا فاما اذا  
 تعدد الدهان ولم يبق الا اليمن التي هي المستند الاخر واعرف الامر ولم يظهر بوجه من الوجوه  
 كان الرجوع الى اليمن هو اخر ما دار من الخصومة وهما ينقطع النزاع ويرتفع التخاصم بحديث  
 شاهدك او يمينه وهذا يكفي وليس في تطويل البحث بالزيادة في الوجوه والدفع الا مجرد الاحتجاج  
 وعن عايشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله من احدث في امرنا هذا ما ليس  
 منه فهو رد وفي لفظ من عمل بما ليس عليه امرنا فهو رد رواه البخاري ومسلم هذا الحديث  
 اورده صاحب عمدة الاحكام في باب القضاء وقال هذا الحديث احد الاحاديث التي هي من  
 اركان الشريعة اكثر ما يدخل تحت احكام وقوله فهو رد اي مردود اطلاق المصداق  
 على اسم الفاعل يستدل به على بطلان جميع الحقوق المنوعة وعدم وجود ثمراتها واستدلال  
 به في اصول الفقه على ان النفي يقتضي الفساد نعم قد يقع الغلط في بعض المواضع لبعض الناس  
 فيما يقتضيه الحديث من الرد فانه قد يتعارض في امران فينتقل من احدهما الى الاخر فيكون العمل

بالحديث في احد هما كافيا ويقع الحكم به في الاخر في محل النزاع فالحكم ان يمنع كونه عليه  
 فثبت به اذ الله اعلم بآياته اقول هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام بل من  
 اعظمها واعلم بانها من جهة منطقها لانه مقدمة كلية في كل دليل يتضح منه حكم شرعي  
 كما يقال في ما لم يرد به الشرع هذا الامر ليس من الشرع وليس عليه امره وكما كان كذلك فهو  
 باطل فخذ العلم باطل مردود اما الكبر فلا نزاع فيها واما الصغر فدليلها ما نحن فيه من  
 احكام القضايا والمخصوصات قال بعض الائمة هو ثلث الاسلام وقال ابن حجر المكي يصح ان يكون  
 نصف الادلة اثنتي عشرة وقال بعضهم انه ما ينبغي حفظه وانه اصل عظيم في ابطال جميع المذكرات  
 وحوادث الضلالة اذ هو من جوامع كلامه صلام واستمداده من قوله تعالى قل ان كنتم تحبون  
 الله فاتبعوني يحبك الله وقل الله تعالى ان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق  
 بكم عن سبيله الآية قال مجاهد السبل للبدع والشبهات وروى الداعي انه صلام خط خطا  
 ثم قال هذا سبيل الله ثم خط خطوطا عن يمينه وعن شماله ثم قال هذه سبل على كل سبيل  
 منها شيطان يدعو اليه ثم قرأ هذه الآية وقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله  
 والرسول قال الشافعي في الرسالة فردوه الى ما قاله الله والرسول ويؤلفه قول ابي بصير بن مهران  
 فقها التابعين ردوا الى الله الى كتابه والى رسوله اذ اقتبس الى سنته وقد كان صلام يقول  
 في خطبة خيرا الحديث كتاب الله وخيرا الهدي هدي هجر وشرا الامور محدثاها وكل محدثة بدعة  
 وكل بدعة ضلالة ورواه مسلم وزاد البيهقي وكل ضلالة في النار وفي الحديث الصحيح اياكم  
 والمحدثات فان كل محدثة بدعة وروى الداعي ان ابن مسعود رضي الله عنه انكر على جماعة  
 اجتمعوا في المسجد يعدون الاذكار بالخصى اشارة اليهم بان يعدوا شيئا غير ما هم مقتضون  
 باب ضلالة واخرج البيهقي ان ابن عباس قال ان ابغض الامور الى  
 الله تعالى البدع وان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور واخرج ابو داود عن  
 حنيفة كل عبادة لم تفعلها الصحابة فلا تفعلوها اي الا ان دليل الحروف الا انكم من عبادة  
 صحت عنه صلام قولا وفعلوا ولم ينقل عن احد منهم وروى انه صلام قال كل عمل قليل في  
 سنة خير من عمل كثير في بدعة ومعنى بد مردود عليه وان لم يكن هو الحديث انه فاستفيد



منها كونه في ما هو في رد ما قد خرج به بعض المبتدئين من انهم خرجوا وانما هو من  
 من سبقه ويخرج رواية الأولى كقول المحقق العلي مولانا صدره كالتفسير في رد ما قد انقسم  
 من لا يفرح عليه بقدرة الله عز وجل في رد ما قد خرجت عنه الشريعة ثم هو مساو  
 احدهما لغيره او سبق بغيره في رد ما قد خرجت عنه الشريعة في رد ما قد خرجت عنه الشريعة  
 فوالدين لانه يندرج تحت من الاحكام كما لا ياتي عليه المحصر ما صرحوا به من ابطال  
 ما فسد الفقه من تفسير المبتدئين في انقسام وتخصيص الرد ببعضها لا يخص من يعقل  
 لا نقل فعليه اذا تمتعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسند الفقه  
 الكلية وما يشاهد من غرق الاصل في كل ذلك خلاصا الى اهل اختصاص تلك التبدعات  
 وقع النزاع في شافعي بعد الاتفاق على انه بدعة فان جاءك به قبلته وان كان كاعتك  
 حجرا واسترحمت من المجادة ومن موطن الاستدلال بهذا الحديث كل فعل ادرك وقع  
 الا قدق بيننا وبين خصائس على انه ليس من امر رسول الله صلى الله عليه وآله في اقتضاها  
 او القناد متمسكا بما تقدم في الاصول من انه لا يقتضي ذلك الا عدم امره بوجوه في عدم  
 او بوجوه امره بوجوه في عدم كالتامع فعليه منع هذا لتخصيص الذي لا دليل عليه  
 الا حجة الاصطلاح مسند القند المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من افراد  
 الا في ليست من ذلك القبيل قلنا لا هذا امر ليس امره وكل امر ليس امره فوجوه وكل فرد  
 باطل فهذا باطل فالصلاة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وفعل فيها ما كان  
 يتركها ليست من اموره فتكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر المفعول او المترك  
 مانعا باصطلاح اهل الاصول او شرطا او غيره فليكن مثل هذا على ذكره في الفقه وهذا الحد  
 معد من اصول الاسلام وقاعدة من قواعد فقهنا من اخترع في الدين ما لا يشهد له  
 من اصول ولا يلتفت اليه ولا يسطر الكلام على انما هو محال واسع ولكن ليس احكاما بغير التوفيق  
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله عرض على قوم اليمن فامر عوفان ان يسلم يمينهم  
 في اليمن يسلم يمينه رواه البخاري في تفسيره ما رواه ابو داود والنسائي من طريق ابي رافع عن  
 ابي هريرة ان رجلا اختصه في متاع ليس لواحد منه ما بينة فقال النبي صلى الله عليه وآله على اليمن

ما كان احب اليه من ان يتركها قال الخطابي ومعية الاستبام هذا الاقتراع يريد فيها بقرعة ان  
 فاما خرجت له القرعة حلف واجد ما دعي وروي مثله عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 وهو انه اتى بنغل فوجد في السوق باع فقال اجل حين تعلى المربع ولم اصب نزع على خمسة  
 يشهدون وجاء اخذ عيبيهم انه نخله وجاء بشاهدين قال الراوي فقال علي ان فيه قضاء  
 وصليما وسويابين اكرم ذلك اما صلح ان يباع النخل فيقسم على سبعة اسهم لهم هذا خمسة  
 ولهذا الشأن وان لم يصطحا في القضاء انه يحلف اجل الخصم ان يباعه ولا وهبه وان نخل  
 فان تشاجعت ايكما يحلف فانه يقرع بينكما على الحلف فليكا وقع حلف انتهى كلام الخطابي  
 قال الحفاظان القديم في بدائع الفوائد الشارع جعل القرعة معينة في كل موضع تشاؤ  
 فيه الحقوق ولا يمكن التبعين اذ لو اذ لم احد اطلين اما الترجيح بحد الاختيار  
 والشبهة وهو باطل في تصرف الشارع واما التعطيل وقف الاعيان وفي ذلك من تعطيل  
 الحقوق وتضرر المكلفين وما لا ياتي به الشريعة الكاملة بل بالسياسة العادية فان الضرر  
 الذي في تعطيل الحقوق اعظم من الضرر المقدر في القرعة بكونه حال ان تحيي الشريعة بالقرعة  
 اعظم الضررين لدفع اذ انها واذا عرفت هذا فالحق اذا كان لواحد غير معين فان القرعة  
 بعينه فيسعد الله بها من يشاء ويكون تعيين القرعة له هو غاية ما يقدر عليه المحقق فالتعيين  
 تعيين يتعلق بحكمها بعينه ففي دليل من اداة الشرع واجبة العمل وان كان في نفس الامر خلافه  
 كالبيعة والاقرار والناول فانها اداة منصوبة من الشارع لفصل النزاع وان كانت غير مطابقة  
 لمصلحة في بعض الصور فلهذا فصل الشارع القرعة معينة للمستحق قاطعة للنزاع وان تعلقت  
 بغير صاحب الحق في نفس الامر فان جماعة المستحقين اذا استوفوا في شئ لا يستحقان لم تكن القرعة  
 نافذة حتى لو لم تكن ولا مبطله له بل لا يمكن تسمية هر كذا خروا حوا فخره ووليت احد هرا  
 بالتعيين من الاخرين جعلت القرعة فاصلة بينه من معينة لاحد هم فكان المقرع يقول اللهم  
 قد رضى الحق عن الجميع وهم بعيد من الخصم من تشاء منهم فتري في القرعة فيسعد الله بها من يشاء  
 يكرهها من يشاء فيدبر القرعة في الشرع وهذا امر طائفي في شئها بالقرعة لا في شئها من غير ذلك  
 ليحي غاية الممكن من العدل والمصلحة العامة بالظلم والحق وهذا من اقتناء القياس في بظاهرة

نور الحسن خان

من الامور التي لا بد منها  
 في كل وقت  
 لا بد من العلم  
 لا بد من العمل  
 لا بد من التواضع  
 لا بد من الصبر  
 لا بد من الحياء  
 لا بد من الشكر  
 لا بد من العفو  
 لا بد من التوكل  
 لا بد من اليقين  
 لا بد من النية  
 لا بد من الاستعداد  
 لا بد من الاحتياط  
 لا بد من التمسك  
 لا بد من التمسك  
 لا بد من التمسك

بطلانا وهو كقياس البيع على الربا داخل الشائع الفرقة وحرم القمار وقد قال تعالى اخبار  
 عن ذي النون فسامع فكان من المدخضين وقد اخرج الائمة بشرع من قبلنا جاء ذلك منصوصا  
 عنهم في مواضع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا اراد سعل افرغ رين نسانه فايتهم خرج  
 سعلهم اخرج بها معه وثبت عنه في الصحيح ايضا ان رجلا اعتق مسنة فولد له اكلال سواهم  
 فخر اهل النبي صلى الله عليه وآله اجزاء وضرب عليهم بسهمي ق وسهمي خرية فاعتق اثنين وارق اربعة  
 وفي المسند والسنن ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذكروا الاثنان اليامين واستجباها فليست معا عليه وفي المسند  
 عن ام سلمة ان رجلا من اخصمها الى رسول الله صلى الله عليه وآله في الوارثت بغير حق حرست بين يمينه الخ  
 وفيه اما اذا اقلما فاذا اقلما فاقسمنا ثم وجها الحق فتراستها به ثم اجعل كل واحد منك صاحبه  
 افرغ سعد يوم القادر سبعة عشرين البوذين هذه وقعة في الاذان والعتق وفي السفر والبداءة بها  
 في القسم وفي الحلف على الحق وفي تعيين الحق للشائع فيه وصرح عن علي انه يمثل عن رسول الله  
 نسوة طاق احد من ونكح ثم مات كابد في الشهود ايهن طلق فقال افرغ بين الاربعة واقسم  
 بيني وبينك هذه وقعة امان في الطلاق واماني استحقاق المال سواء بسواء وايضا لما كان ذلك  
 معجزة عن علي بن ابي طالب من ان العدوم ولم يضر كون المستحق في نفس الامر غير المستحق الفرقة فلسنا  
 مواخذين بما في نفس الامر بل تعلم به وهذه قاعدة ايضا من قواعد الشرع وهي ان المواخذة  
 ورتب الاحكام على المكلف انما هي على ما عليه ما في نفس الامر لا مراد التبعيل به وعليها داخل الشرعية  
 في الطهارة والنجاسات والمعاملات والمناكحات والاحكام والشهادات فان الشاهد اذا  
 عرض ان يزيد قبل حشر حقا وجعل ان يشهد به وان كان قد ادعى اليه منه ويحكي به الحكم  
 فالشرعية على غير منكره باذالك وهل يتم مصالح العباد الا بذلك فالقول بالفرقة اصح وقد ثبت  
 لما احتجوا في الشرع وهي اقر على العدل واطيب القلوب بعد من فهم الغرض الميل بالحق  
 اذ لو اجازوا احد الامر من اما لا يخرج الميل والغرض ولما التوقف تعطيل الاستقناع وفي كل منهما  
 من الضرر والاخفاية فكانت الفرقة من محاسن هذه الشريعة وكما لها دعوم صلاحها وهي  
 غاية ما يقدر عليه المكلف ولا يكلف الله غير الخير ولا موافقة ما في نفس الامر بل الفرقة عندنا  
 لا تزيد على اليقين ولا ما دارت الظاهرة التي هي طرق لفصل الامر والله اعلم من ابي امامة الجاني

من الامور التي لا بد منها  
 في كل وقت  
 لا بد من العلم  
 لا بد من العمل  
 لا بد من التواضع  
 لا بد من الصبر  
 لا بد من الحياء  
 لا بد من الشكر  
 لا بد من العفو  
 لا بد من التوكل  
 لا بد من اليقين  
 لا بد من النية  
 لا بد من الاستعداد  
 لا بد من الاحتياط  
 لا بد من التمسك  
 لا بد من التمسك  
 لا بد من التمسك

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقطع حتى امر مسلم بيمينه فقد اوجب الله النار  
وحرم عليه الجنة فقال رجل ان كان شيئا ليسير يا رسول الله قال وان كان قضيا من  
ادك رواه مسلم واحسن ابان الحاجة والنسائي الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليلخذ  
حقا غيره او يسقط عني نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقطاع حتى المسلم والتعدي حتى امر مسلم  
يدخل فيه ما ليس بمال شرعا كجل الميتة ونحوه وذكر المسلم خرج مخرج الغالب الا الذي مثله  
في هذا الحكم ويحتمل ان هذه العقوبة تخص من اقطع بيمينه حتى المسلم الا حتى الذي وان  
كان محرما فلا عقوبة اخرى وايضا النار وتحرير الجماعة مقيدة بالمرتبة يتخلص من الحي اذا  
اخذه باطلا لتمر الراد باليمين اليمز الفاجرة وان كانت مطلقة في الحديث فقد قيل وقوله قضيا  
من اذله هذا مبالغة في القلة فان استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقطاع الحق وان كان  
شيئا ليسير اذ لم يمتعه عن الاشعث بن قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على بينة  
بما لم يمتعه من مسلم فهو فيها جازي لقي الله وهو عليه غضبان رواه الشيخان في التقيين المسلم ليس  
غير مسلم بل كان تخصيص المسلمين بالذكور ان يكون الخطاب معهم ويحتمل ان تكون العقوبة العظيمة فقط  
بالمسلمين وان كان اصل العقوبة لازما في حق الكفار والامراء يكون فاجرا فيها ان يكون متعمدا  
طالما انه غير محرم واذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنة ووجب عليه عذابه قال  
الشوكاني وهذا وعيد شديد لان غضب الله سبب لا تقامه وانتقامه بالنار والغصبة منه عز وجل  
ليستزم دخول المغضوب عليه النار عن ابي موسى رضي الله عنه ان رجلا اختصم في  
دابة ليس لاحد منهما بينة فقطه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نص في رواية احمد وابوداود  
والنسائي وهذا لفظه وقال اسناده جيد قال الخطابي يشبه ان يكون هذا البعير والذئبة  
في ايديهما معاملة مسلم بينهما لا استواء في المالك باليد ولو لا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى  
يستحقانه لو كان الشيء في يد احدهما وقد روى ابوداود وعقبيه حدثنا فقال ادعيا بعيرا  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم نصفين  
قال الخطابي وهو مروي بالاسناد الاول الا ان في الحديث المتقدم لم يكن واحدا منهما بينة  
وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل ان تكون القضية واحدا الا ان الشهادتين

في رواية  
الشيخ  
في حديث  
الشيخ

لما تعارضت قهارت فصار الكس لا بينة له وحكم بالشئ بينهما نصفين لا استواء في اليد  
 ومحتل ان يكون البعير في يد غيرهما قدام كل واحد شاهدين على دعواه نزاع الشئ من يد  
 المدعى عليه ودفعه اليهما قال ابن رسلان وهذا الظاهر محل الاسنادين على معنيين مستقذين  
 ارجح من جعلها على منته واحد ان القاعدة ترجح ما فيه زيادة علم على غير ما فيه قال الخطابي  
 وقد اختلف العلماء في شئ يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقيم كل واحد منهما بينة فقال  
 احمد بن حنبل واسحق بن راهويه يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صداراه وكان الشافعي يقول  
 به قد يماثر قال في الجواب فيه قولان احدهما يقتضيه بينهما اصغر فبه قال اصحاب الرأى سفاهة  
 الثوري والقول الثاني يقرع بينهما فاما اخرج سهمهما حلف لقد شهدته هذه حتى تقر بقبضتي له به  
 وقال مالك لا حكم به لواحد منهما ان كان في يد غيرهما وحكمه عنه انه قال هو اقدم لما شهدوا  
 واشهرهما في الصلاح وقال ابو زاعي توخذ بالكذب البينتين مد او تحكي عن الشعبي انه قال هو بينهما  
 على حصص الشهود انتهى كلام الخطابي وفي المنازل ان القرعة ليس هذا اجماعا وانما اذ كانا  
 تغز بالتقريب الى الحقيقة من كل وجه ولكن للمدعى هنا مشدركا احد المحتملات فلا ولا يطا  
 بالقرعة واختار شعبة المدعى قال السيد الامير في صواب هذه الصورة انتهى اكنه موافقا  
 حديث الباب قال الشوكاني وقد طول ائمة الفقه الكلام على قسمة الشئ المتنازع فيه بين  
 متنازعيه اذا كان في يد كل واحد منهم او في يد غيرهم مقررا لهم واما اذا كان في يد واحد  
 فالقول قول اليمين عليه والبينة على خصمه واما القرعة في تقدير واحد هما في الحلف فالذي  
 في فروع الشافعية ان الحاكم يعين اليمين منهما من شاء علم ما رآه قال ابو داود لكن الذي ينبغي  
 العمل به هو القرعة الحديث انتهى قال الشوكاني في ريل العام اخرج الشافعي والبيهقي والدارقطني  
 من حديث جابر بن رجا بن تدا عباد اية الرسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي هي في يد واحد  
 اسناده ضعيف في حديث الكندي اما ارض وفي يدك قد دل<sup>على</sup> به بحكم الحاكم صاحب اليد وخصمه  
 البينة فان اقامها وحل الحكم له بمجرد اقامة البينة ولا حكم لبينة في اليد فيكون ذلك حليلا  
 على ترجيح بينة الخارج واما ما اخرج الطبراني من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بين  
 خصمين الى كل منهما بالبينة وقضى لمن خرج له السهم وكذلك اخرج البيهقي من حديثه وهو

عند أبي داود من مراسيل ابن السيب فلا يقوى على معارضة حديث القسمة ويمكن  
 الجمع بين هذه الروايات بحمل بعضها على كون الدعوى في يد أحدهما وبعضها على كونه في  
 أيديهما أو يد غيرهما مقررًا ولا يخالو ذلك من تكلف القيام من موطن الاشتغال والادراج عندك  
 القسمة على جميع التقادير أما إذا كان في أيديهما جميعًا أو في يد غيرهما وهو مقرر لها أو كان لا يد  
 لأحدهما عليه فظاهر أما إذا كان في يد أحدهما فبينت على ما قامها أولى وإن لم تكن عليه  
 في الأصل كما يدل عليه أحاديث على ذلك البينة والمكره اليقين لكن لا ملازمة بين كونها  
 ليست عليه وبين عدم الاعتداد بها فافهم إذ انضمت حجة وهي البينة الحجة وهي الثبوت  
 فكانت في غاية القوة وبينة غير ذلك كانت حجة واحدة لكنها لما كانت مقتضية لمزيد  
 اختيار الشهود وعدم استنادهم إلى مجرد ثبوت اليد كانت في القوة كالحجتين اللتين في يد  
 الآخر انتهى ح الله أعلم وما ذكره الخطابي من مذهب العلماء في ذلك كله مبني على أن أراء الخلفاء  
 المنصوص فلا تغتر به واقض بما قضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فدع عنك فبا صريح في حجة  
 وهات حديثا ما حديث الزواجل عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جلف على  
 منبري هذا بين أمة تروا مقعد من النار رواه أحمد ومالك وأبو داود والنسائي وصححه ابن  
 حبان وابن خزيمة وإسحاق وغيرهم كذا في الفتح ورجال السلف عند ابن ماجه كاهم فقالوا خرج النسائي في حال ثقات  
 من حديث أبي امامة مرفوعا من جلف عند منبري هذا بين كاذبة ليسخلى لها مال امرئ مسلم  
 فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ولا يحسن حديثه دليل على  
 عظمة اثر من جلف على منبره صلى الله عليه وسلم كذا باختلاف أهل العلم في تعليل الحلف بالمكان الزمان  
 هل يجوز للمالك رواه الحديث لا دليل فيه على أحد القولين إنما فيه عظمة اثر من جلف على منبره  
 صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما تخفيه على أنه لا تعليل بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الحالف الإجابة  
 إلى ذلك وهذا هو الصحيح إلى أنه يحل التعليل بالزمان والمكان قالوا ففي المدينة على المنبر وفي  
 مكة بين الركن والعمامة وفي غيرها في المسجد الجامع وكأخبر يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات  
 الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها وخود ذلك وأصح ألا يكون باطلا لاق أحاديث البين  
 على الدعوى عليه وبقوله شامداك أو يمينه وأصح الجمهور بوجوب جابر وحدثنا أبي امامة

وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف واستندوا للتقليط بالزمان بقوله تعالى  
 تحبونها من بعد الصلاة قال المفسرون هي صلاة العصر قال الآخرون يستحب التقليط بالزمان  
 والمكان ولا يجب قيل هو موضع اجتihad الحكم اذا رآه حسنا الزم به قال الشوكاني في النيل  
 وقد استدل باحد ابيات الباب على جواز التقليط على الخالف بمكان معين كالحرم والمسجد  
 ومنبره صلاهم وبالزمان كبعد العصر يوم الجمعة ونحو ذلك وقد ذهب الى هذا الجمهور وكما  
 صاحبه الفتح وذهبت الخنفية الى عدم جواز التقليط بذلك وعليه دلت نتيجة البخاري  
 وقد رد عن جماعة من الصحابة طلب التقليط على خصوصهم في الايمان بالخلف بين الوجود والعدم  
 وعلى منبره صلاهم وورد عن بعضهم الامتناع من الاجابة الى ذلك ردوي عن بعض الصحابة  
 الخليف على المصحف والحاصل انه لم يكن في احاديث الباب ما يدل على مطابقة القول بجواز  
 التقليط لان الاحاديث الواردة في تعظيم ذنب الخالف على منبره وذنب الخالف بعد العصر  
 لا تدل على انها تجب اجابة الطالب الخلف في ذلك المكان او ذلك الزمان وقد علمنا النبي صلا  
 كيف اليمين فقال الرجل الذي حلفه باحلف بالله الذي لا اله الا هو وفي حديث ابن عمر في  
 من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فلا يرض ومن لم يرض فليس من الله وانه حاجة  
 وهذا امر منه صلاهم بالرضي لمن حلف له بالله ووعيد لم يرض بانه ليس من الله ففيه اعظم  
 دلالة على عدم وجوب الاجابة الى التقليط بما ذكر وعدم جواز طلب ذلك من لا يسأله عليه  
 وقد كان الغالب من تخليفه صلاهم لغيره وحلفه هو الاقتصار على اسم الله مجرد اعني الوصف  
 فالحق عدم وجوب الاجابة لمن اراد تخليفه في زمان مخصوص او مكان مخصوص بالفاظ  
 مخصوصة وقد روى ابن رسلان انه لم يختلفوا في جواز التقليط على الذي فان جمع الاجماع  
 فذلك عند من يقول بحجته وان لم يصح فغاية ما يجوز التقليط به هو ما ورد في حديث  
 الباب ما يشاهده من التقليط باللفظ واما التقليط بزمان معين او مكان معين على اهل  
 الزمة مثل ان يحلف في الكنائس او نحوها فلا دليل على ذلك انتهى عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلاهم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم  
 ولهم عذاب اليم رجل على فضل ما بالفلاة فمنعه ابن السبيل ورجل بايع رجلا بسلعة

فحلف له بالله لاخذها بكذا وكذا وصدة وهو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا  
 للدين فان اعطاه منها وفي وان لم يخطه منها لم ينف الخارجه البخاري ومسلم متفق عليه  
 فيه دليل على ان حالهم يوم القيامة حال الغضوب عليهم لان هذه الامور لا تكون الا عند  
 الغضب فهي كناية عن جوار العذاب بهروفيه ان هذا الرجل ارتكب امرين عظيمين بالحلف  
 بالله والكذب في قيمة السليعة وخض بعد العصر لشرف الوقت بسبب اجتماع ملائكة الليل  
 والنهار وهو من ادلة من غلب بالزمان ودفع البخاري ورجل حلف على يمين كاذبة بعد  
 ليقطع بها مال رجل مسلم فيكون من وعد هذا النوع من الوعد اربعة وفي مسلم مثل  
 حديث ابي هريرة قال قال شيخ زان ومالك كذاب عامل مستكبر وعند مسلم ايضا حديث  
 ابن ذر فرفوعا المنان الذي لا يعطي شيئا الا منه والنفق سلعة بالحلف الفاجر والمسبل اذارة  
 فتحصل من مجموع الاحاديث سبع خصال ان جملنا النفق سلعة بالحلف الكاذب والذين  
 حلف بعد العصر لقد اعطي كذا وكذا شيئا واخذوا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر في النفق  
 سلعة بالكذب اعلم من الذي يحلف لقد اعطي يكون عبثا عن جابر رضي الله عنه ان رجلا  
 اختصما في ناقة فقال كل واحد منهما ما تحت عندي واقام اي كل واحد منهما فقضى بها رسول الله  
 صلواته في يده شيئا من اخرجه واخرج الذي بعده وقد اخرج هذا البيهقي ولم يضعف  
 اسناده واخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا ذابا ولم يضعف اسناده ايضا والحديث  
 دليل على ان اليد مرفوعة الشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي  
 يقال لها قد استوتيتا في الدعوى والبيينة والذي هو في يده سببه بكينته في يده هو اقوى من سبب  
 قوله لفضل قوة سببه وذكر هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رد اليدين على  
 طالب الحق رواهما اي هذا والذي قبله الدارقطني وفي اسنادها ضعف لان هذا الحديث  
 على حجة من مسروق عن اسحق بن الفرات في حجة لا يعرف في اسحق مختلف فيه كما قال الحافظ ابن حجر  
 وقال الذهبي في الكاشف ان اسحق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف قال البيهقي الاعتماد في هذا  
 الباب على احاديث القسمات فانه قال صلواته وولياء الدم تخلفون فابوا فقال تخلفتم فهو وهو  
 حديث صحيح وساق الروايات في القسمات وفيها ما روي عن النبي قال هذه الاحاديث هي المعتمدة



في داليمين على المدعي اذ الر حلف المدعي عليه قال السيد العلامة الامير هذا من قياس  
 الا انه قد ثبت عندهم ان القسامة على خلاف القياس و ثبت انه لا يقاس على ما خلف القياس  
 قد استدلل بحديث الباب على ثبوت داليمين على المدعي والمراد به انها بحاليمين على المدعي  
 لكن اذ الر حلف المدعي عليه وقد ثبت فينا في واخرون الى انه اذ انكل المدعي عليه فانه لا يجب  
 بالكل شي الا اذ حلف المدعي عن عايشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلام  
 ذات يوم مسرعا رائد برق اساري وجهه فقال الم تري الى مخزن المدعي نظرا نقا الى زيد بن حارثة  
 واسامة بن زيد فقال هذه اقدام بعضهما من بعض متفق عليه واحديث ليل على اعتبار القياس  
 في ثبوت النسب والقائفة الذي يتبعه لا تار ويعرف فيها ويعرف شبه الرجل بابيه واخيه والاصبية  
 في ثبوت النسب في هذا الشافعي جماهير العلماء مستدلان بهذا الحديث ووجه دلالته وان  
 من ان التقرير منه صلام حجة لانه احدا قسام السنة وقد استبشر صلام بكلام محرز في ان  
 نسب اسامة الى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقا الى معرفة الانساب وقد خضع عن  
 الخطا بحضرة من الصحابة بالقيافة من غير تكرار من واحد منهم فكان كالا جامع تقوى به ادلة  
 القيافة قال وهو مروي عن ابن عباس عن انس بن مالك ولا يخالف لها من الصحابة ويدل عليه  
 حديث العان وقوله صلام ان جاءت به على صفة كذا وكذا فلو فلان او على صفة كذا وكذا  
 فلو فلان فجاءت به على الوصف المذكور فقال لولا الايمان لكان في لها شائبة فلو فلان انما النسب  
 بالقيافة وانما تمتع الايمان عن الحجة من جاء على صفته وذويتا كخفية الى انه لا يعمل  
 بالقيافة في اثبات النسب والحكم في الولد المتنازع فيه ان يكون الشريكين او المشتركين  
 او الزوجين وتاولوا حديث محرز هذا وقالوا ليس من بالتقرير لان نسب اسامة كان معلوما  
 الى زيد وانما كان يقدح الكفار في نسبة لا اختلاف اللون بين الولد وابيه والقيافة  
 كانت من احكام الجاهلية وقد جلب الاسلام باطالها وحوا تارها فسكونه صلام عن  
 الانكار على محرز ليس تقرير الفعله واستبشارة انما هو لا رام الخصم الطاعن في نسب اسامة  
 بما يقوله ويعتمده فلاحجة في ذلك قال السيد العلامة الامير قلت ولا يخفى ان هذا الجواب  
 مبني على انه قد سبق من النبي صلام انكار القيافة والحاق النسب بها كقد ام انكار مضي كذا الى



بين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرفت احوال كثير من هذا الجنس قد استدل البخاري  
 على جواز الربط بما وقع منه صلح من ربط ثمانية بن اثال يسارية من سوارى مسجد القس  
 كما في القصة المشهورة في الصحيح انتهى قلت اصل مادة الحبس في اللغة موضوعة لمنع قال سيوطي  
 حبسه ضبطه ومنعه واحتبسه اتخذه حبيسا والحبس المحتبيل اسم للموضع الذي يكون فيه  
 الحبوس اي موضع كان والمراد بالحبس في ذلك تعويق الحبوس ومنعه من التصرف بنفسه سواء  
 كان ذلك المنع حاضرا في بيت او مسجد او غيرها وليل العرا بانه السجن في مكان مختص على النحر  
 الذي استقر عليه الحال فيما بعد لان ذلك لم يعمد في زمنه صلح ولو كان لنقل البعض في  
 الحبس اخذ ذلك انما هو ما ذكره وكان لا خلاف ان يقع ذلك بالائمة ذى النحر له بنفسه او بنائيه و  
 لهذا سمي صلح الحبوس بهذا السيرة في الحديث الذي رواه ابو داود في سننه وابن ماجه عن  
 الهريث بن حبيب عن رجل من اهل البادية عن ابيه قال اتيت النبي صلح بغيري لي فقال الزمه ثم قال  
 يا اخياني تميز ما تريد ان تفعل يا سيرة هذا كان هو الحبس على عهد النبي صلح وعهد ابي بكر رضي الله  
 عنه وصدر امر خلافة عمر قال البخاري وكان شرح يامر الغزي ان يحبس هكذا اوردته مغلقا وكان  
 ابتداء اتخاذ السجن انه لما انتشرت الرعية في عهد عمر رضي الله عنه اتخذ سجنا خاصا بدار رعاية الخما  
 حينئذ الى ذلك فهو رضي الله عنه اول من اتخذ كاهه اول من مضى المصار واستقصى القضاة  
 واتخذ الدويان ورض الفرائض وعرف العرفاء ثم مضى على اتخاذ السجن من اتي بعد عمر من الصحابة  
 فمن بعدهم ومن ثم قال الشافعية يستحب القاضي ان يتخذ ذرة للتاديب سجنا للحبس كما اتخذ عمر  
 قالوا وينبغي لما ذكره فقد حال من في السجن فان السجن من العقوبات البليغة ويكفي في الادلة على ذلك  
 قوله تعالى الا ان يسبي او عذابا للبر ولا شك ان السجن عذاب واي عذاب فحديث الباب من اوى  
 الادلة في حبس المتهم وقد رجم عليه صاحب نكت الاحكام في احوال القضاة بقوله باب الحبس في التهمة  
 وباب حبس المتهم بالسرقه حتى يظمر امره واما ضرب المتهم الماخوذ من قصة بريدة في حديثك  
 لقوله ثم ضربها بيني عليا كرم الله وجهه فقال الحافظ ان حجر يحتمل ان يكون الضرب المذكور لها  
 من قبيل التبرية والتدقيق والتاديب حيث تتبادر جمع الفكرة عند المحاورة وصرفه الى ضرب المراد لاسيما  
 عند محاورة الاكابر ومثل هذا الامام ان يفعله بنفسه وينائبه ويحتمل ان يكون ذلك الضرب

التي وقع الجارية من قبيل السياسة الى دينية وهذا هو الاقرب قد اشيع الغلاة الكلام فيها  
 سيما الماوردي في الاحكام السلطانية ومثاله في الادوار الاردبيلي وغيره على الحكمة فلا دالة على  
 عقوبة المتهم بالحبس بل والضرب موجودة في فعال النبي صلواته وخوفا الله وسياسة الخلفاء  
 والملوك وفي ذلك طول وقد قال المحافظ العلامة ابن القيم رحم في اثناء كلامه في هذه السلسلة  
 ما علمت احد امر المسلمين يقول انه اذا دفع متهم بقطع طريق او سرقة او سفك دم ان المذنب عليه  
 هذه البدع وما الشبهها يخلف او يرسل بالحبس لا غير بل ليس تخليفه وارساله مذهباً  
 لاحد من الائمة الاربعة ولا غير ولو حلفنا كل واحدنا لقتله وخلينا سبيله مع العار شتماً  
 بالفساد في الارض فكافة السرقة وقتل الاناخذة لا يشاهد في عدل كان مخالف للسياسة الشرعية  
 ومن ظن ان الشرع انما يقتضي تخليفه وارساله فقد غلط غلطاً فاحشاً لاجل هذا الخلط الفاضل  
 تحت الولاية على مخالفة الشرع وتوهوا ان السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة  
 الامة فتعد احد دلائله تعالى وبخروج الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه  
 لا يجوز وسببه الجهل بأسرار الشريعة التي عن ريادة رضى الله عنه عن النبي صلواته قال من استعملنا  
 على عمل فردقناه ردقاً فاضاً اخذ بعد ذلك فهو غلول رواه ابو داود واورده صاحب الشكر في  
 باب ذوق الولاية وهذا يوم والحدث له الفاظ وشواهد فيه ان النبي صلواته كان يفرز الارزاق  
 لمن يستعمله ولا شك ولا ريب ان اموال المصالح كالخراج والبحرية والمعاملة وسائر ما يصدق عليه  
 اسم بيت المال مصرفه الذي ينبغي وضعه فهو ما كان فيه للمسلمين مصلحة واعظم مصالح  
 المسلمين تشييد معالم الدين والعمل فيهم بما شرعه الله لهم فان المصالح الدينية ليست بمنظور  
 اليها بحجب المصالح الدينية بعضها اهم من بعض فنعلم ما هو مقدم على غيره ولا تزال متفائلة  
 في ذات الله حتى ينتهي الفضل الى راسها واولها وهو شر هذه الشريعة التي طالع الله من عباده  
 وارسل اليهم بها رسلاً وخلق الجنة لمن عمل بها والنار لمن تركها وخلق عبادة ليعبدوه وسائر اهم  
 احسن عماله انطق بكتابه العزيز واذ اكانت هذه الخصلة هي الصلحة التي لا ينبغي اقصاها  
 ولا توازنها منفعة فلا شك ولا ريب ان اعظم الناس قياماً بها وتعملاً لها هو القاضي العادل الذي  
 يقطع الخصومات العارضة لعباد الله بما شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسوله صلواته

وهكذا من يعلم الناس معالي دينهم من العلماء العاملين وهكذا من يفتديهم في امر  
دينهم مرفوقا اذ الميركاو ما مصادف لاهوال الصباح فلا مصادف لها واذا الميركل لهم  
لم يخل لغيرهم وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون مال الله ثم يفرقونه بين المسلمين  
ويسمون ذلك العطايا ويفاضلون بينهم مرتبافضل درجاتهم في العلم والدين والسياسة  
هذه الامور من فعلهم لا يشك فيها احد وكان المشتغلان بالعامر منهم والمتصلين  
ارواية رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا الله ومن يوحى عنه العامر منهم ينوع من انواع  
الاختلاف في المصنف والمفتي وغيرهم النصيب الا في الميركاو قد كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقيم بين المسلمين ما يوافيه من مال الله كمال الخبز ونحو ذلك كما ثبت في الحديث لا شك  
في ميركاو لا يشك في ميركاو بين يفتي بين المسلمين لشرع الله في اموال الله خطير لكن  
يعزوا ويربط في ثوبهم او دفع عن جودهم او نحو ذلك الخطر وعند هذا انظر اموال الله التي  
امراة المسلمين وسلاطينهم يرفعون بها من اهلها وضميرها جنة فمراة هؤلاء القادة  
فتقر المسلمين ويطلب النعم وتقر في ربح الشرع ودينهم في نعمة وتغفر محمد ورسوله الناصر  
في قبة عمادها ويخرجهم بالظلمة تنقطع اليها ديار القوي الضعيف وتتملك الكرم وتزق  
الدماء وتقر اموال قاضي الزمان تطعمت المعادن وقاموا الاذكيان وحفظت الكرم بصر هذه  
الاموال في هذه المصارف العائرة على المسلمين بمصالح الدنيا التي فان الناس انواع فمنهم  
من يشتغل بالزراعة ومنهم من يقوم بالتجارة ونحوها من الحرف ومنهم من يسعى في تحصيل  
الامور التي يحتاج اليها في المعاش ومنهم من يحفظ النماز منهم ويغلبهم في مصالح الدنيا  
ومنهم من يحاول ان يعدل ويكف يد القوي عن الضعيف ويضعف المطغوم من الظالم  
ومن السبل ويقيم الحق ودينهم الامانة ومن منهم من يحب خفايا الميركاو اموال الله من ميركاو  
وتصرف في مصادف الميركاو من يحفظ على الناس دينهم ولا من ينظم به امر معاشهم ولا  
يحبون المتطوعة الذين لا يرتقون لا يوجدون الا في ابد الازمنة واكل الاموال كاذبا  
القائمون بالوظائف الدينية من القضاء والافتاء والتعليق وعلى فرض جود الفرج والافراد  
في الاحوال البادية فليس في ذلك من النفع والادفع ما يكون عند دار اموال الله على مصفاها

فلا يزال في ضعف وسقوط وانطاس حتى ينتهي الحال إلى غراب أحوال الدنيا مع أحوال الدين  
 فلا يامن الزارع على نفسه ولا على ماله ولا التاجر على تجارتها ولا المحترف على حرفته <sup>شبه</sup>  
 الدين والدنيا والعاجل والأجل ولهم الضرر بجميع البعاد ويكثر في الأرض الضعاف ومن  
 أن يحيط بهذا علما ويقبله خبرا ودينه علما لا يلائم حاله شك ولا شبهة فليظن ما يقع فيه  
 عباد الله عند اضطراب الدل من العرج والرج وقتك الحزم وهذا مع علم الدين في خضوع  
 الشرع وتقاص طرأه وقتك لظواهره ومن نظره في التراخي التضمنية لشرح أحوال الدل علم  
 علما يقيننا أنه لا انتظام للدين ولا الدنيا إلا بوضع حقوق الله في مواضعها مع أخذها على  
 الوجه الذي جاء به الشرع وبالحاجة فلا تضليل للمقال في هذا فهو الموضوع بكتاب ليس المراد  
 الأبيان أن القاضي المفتي والمعلم هو الحق الناس بوضع أموال الله في موضع واحد رادها عليهم  
 وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرض لأرثاق لمن يستعمله كما في الحديث المتقدم عن بريدة  
 وهو هذا كما ورد في أرثاق أهل الأعمال قد كان يستعمل على القضاء كما يستعمل على غيره من  
 الأعمال وكان عمله ياكلون من أموال الله وكذلك الخلفاء الراشدون كانوا يفرضون <sup>لأنفسهم</sup>  
 وأمن بلي لهم الأعمال أرثاقا من أموال الله وهذا مع ما عزم عنهم لا يختص أهل العلم فيه وهم  
 الذين يقول فيهم الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم في سنة الخلفاء الراشدين  
 المحدثين كما في الحديث الصحيح فان قلت ما هو الغد الذي يحال للقاضي من أموال الله قلت  
 هو رزقه الذي يكفيه ويكفي من يعول الكفاية في الكفاية بالمعروف فلا ينفق على نفسه  
 انفاق أهل الأسراف ولا انفاق أهل التقدير بل يقتدي بعادة أمثاله من أهل بلاه الذين  
 يسلكون مسالك التوسط ويمشون مشي من لا يبسط يده لكل البسط ولا يقبضها لكل القبض  
 وفي قصة الصديق العتيق رضي الله عنه قدرة واسوة فانه قال لما استخلف لقد علموا  
 قومي أن حرفتي لم تكن تجوز عن مؤنة أهلي فشغلت بأمور المسلمين وسياجتي إلى أبي بكر من هذا  
 المال واحترف للمسلمين فيه هكذا في البخاري فانظر ما في هذا الكلام الصادق رضى الله عنه  
 رضي الله عنه من الفوائد التي ينبغي لمن عمل عملا للمسلمين أن يقتدي بها ويشق على سنها  
 فانه قال لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تجوز عن مؤنة أهلي فقدم هذه المقدمة أمام <sup>الدين</sup> القصيدة

يريد أن يعلم الصحابة أنه لا يأخذ من بيت مالهم لنفسه شيئا يستأثر به وهو كونه قد  
 صار اماما لهم كالأمير بل الذي يأخذ هو اجرة عوضا عن عمله الذي كان يعمل ليعتق  
 به على اهله وهي الحرفة التي كان يرزق بها هو واهله وقد كانت تقوم بكفايته ولا يتجرع عنها  
 حتى يحتاج الى غيرها وهو الآن قد صار مشغولا بالاختراعات للمسلمين في امورهم العامة  
 والخاصة وغيره ممن من العمل في حرفته الأصلية فهو لا يطلب منكم كما كان يحصل من حرفته  
 الخاصة وهو الكفاية والكفاف على وجهه يكون الحاصل له من بيت مال المسلمين في كل يوم  
 ما كان يحصل له من حرفته في كل يوم ولم يجعل لنفسه وقاين ماله وهو مونة وتوكله وهو  
 ملك ولا يملك كونه كان يدبر في الأسواق كالحل المسلمين وبين كونها راسا لمير المؤمنين فله  
 در هذا الورع الشيخ والصلابة الشديدة والدين القوي فكل ما ينبغي ان يكون وكذا ألقى المسلمين  
 من القضاة واهل الأعمال فان كل ولاية وان جلت وعظم شأنها فحق من الولاية العامة والرفعة  
 التي لا يكون فرق بين صاحبها وبين غيره لا ينبغي الامام العادل ان ينظر الى من يوليه الأعمال في نفسه  
 ومونة اهله فيجعل لهم ما يقوم به على وجه لا يحتاج معه الى ان يرفع رأسه الى رزق من جهة  
 اخرى لقصور رزقه الذي يجعله له امامه عن مونة نفسه واهله ولا يجعل له من اموال  
 الله ما يجاوز كفايته التي يحتاجها فان غيره من المسلمين اخرج بها ومصارف اموال الله على  
 ظهر البسيطة فان بيوت الاموال وان بلغت في الكثرة كل مبلغ لا تقضل عن اوراق من يستحقها  
 بل يفضلون عنها ولو ذلك ما كان في كل عصر من العصور فقراء عالة على الناس لسالوهم  
 ويحتاجون الى ما في ايديهم فان قلت قد كان بحاجة من الصحابة والتابعين من الاموال التي يطول  
 ذيلها ويتعاطف قلها حتى استعصى في عارة الدرداء لثيقه والدراب الفارضة والضياح المستبكر  
 والاضمار المطرعة والذخائر الكثيرة حتى مات الواحد منهم عن مئتين الف الف والوفى الف  
 حوزته لمن يرثه بعد ان عاش مرفها موسعا على نفسه واهله يعطى العطايا الواسعة ويبذل  
 البذل والاشعة لمن يقصده من الفقراء والشعراء واهل الحكالات حاربا بالخرامات قلت  
 صحيح ما ذكرته وغيره مستنكر ولا مستعظم ذلك علي صرف فقد كان لهم من الغنائم التي عادت  
 بها عليهم سبب فم ما لا يقاد رقله ولا يمكن التبرير عنه وتضييقه ذهبا عن تصور فان الله

سبحانه مكنهم من المال العظيمة كمملكة كسره وقيصر فماتوا وهو قليل بالنسبة الى ما  
اعطاهم الله عز وجل وذلك شيء خارج عما نحن بصدده من كفاية الامام ان يقوم بامر  
امور المسلمين فان قلت اذا كان الرجل القائل بعمل من اعمال المسلمين اعوان ينغذون له ما يريد  
من الامر والنهي غير اهله ومن يعول ولا يتراه ما يريد من القيام بالحق الا بهر خوسم يحتاج اليه  
للاخذ على يد الظالم والنصفه المطاوع استخلص الحق وهو عليه مولود ومن يحتاجه لغير السجلا  
وتقرير الخصم وما يفظما يكون لديه من الاحكام ومن يحجبه عن الناس في الاوقات التي يغا  
فيها بنفسه واهله كالحاجة الخاصة التي يسرع اليها الشرع الاختيار لها ولا سيما اذا كان انفراد  
بنفسه لتدبير الامور المتعلقة به والبحث عن ادلة المسائل التي تعرض له والنظر في دوافع العلم  
المدونة وفي تجاميع السنة وكتب التفسير فان ذلك من اهم الامور بل من اوجبها يجب عليه  
فقد يرضى له في اليوم الواحد من المسائل العريضة الدقيقة ما يحتاج الى اوقات كثيرة يستمر  
في البحث والنظر حتى يظفر فيها بالصواب فيجهد اياه فيها لا يتفزع وجه دلالته او يتعاض  
اخذة قلت يجب على الامام ان يفرض هؤلاء جميعا من الارزاق ما يغنيهم عن التكسب على  
اموال الناس التهافت على الحطام والتلاعب باهل الخصومات فان كفاية هؤلاء الزعرة  
والحجبة والكتبه من اهم الامور التي تلزم ائمة المسلمين فيجعل لهم ارزاقا تقوم بهما ويوفر على  
القاضي نحوه رزقه توفيراً يقوم به وباهله وودعته وحجبه وكتبته فان تقاضى اموال  
الله عن القيام بما يحتاج اليه هؤلاء كان على القاضي ان يفرض لهم من الاجرة على من يستحق الحق  
عليه من اهل الخصومة بقدر اعماهم على التفصيل الذي قد منا تحريره ولا نقول ان القاضي  
ياخذ الاجرة من اموال الله على نفس الاحكام ولا على مقداره بل بقولنا اخذ من بيت المال ما يقوم  
بكفايته وكفاية من يورثه لا يورثه الا اعمال النبي في مصالح المسلمين ومناذهم  
عن التكسب لنفسه ولاهله والسعي فيما يقوم بهما شئ ويغنيهم عن تكلفت الناس كما كان من  
الصدوق رضي الله عنه ما سمعته قبيلا فاشد يدك على هذا واحرص عليه وادع عنك  
ما يقوله المشتغلون بعلوم الراي من كون هذه اجرة على واجب هذه اجرة على حرام ونحو  
ذلك من الجبارات فان الجلالين والحراميين وبينهما امر مشتبهة والمؤمنون وقانون



عند الشبهات فما اخذه اهل الاعمال كالقاضي من بيوت الاموال قد ثبت بالشرع وصح  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين ولم يسمع عن احد منهم انه قال في افعال القليل  
او الوالي ما هو واجب عليه فلا يخل له ان ياخذ عليه اجر ابل قالوا انه قد يشغل عن اهل  
الخاصة بنفسه واهله في تحصيل رزقهم والاحتراف لهم بالاعمال العلمية لصالح المسلمين  
فكان رزقه ورزق اهله من يقول من بيت مال المسلمين فحق نقول كما قالوا ونعمل على  
ما علموا عليه ونفقي بما افتوا به ولا نجاذ ذالك الى تلك التفاصيل التي جاء بها اهل الرأي  
فقد اغنت الرواية عن الرأي والدليل عن الدراية واذا جاء شر الله بطل خبر معقل فان قلت  
فما نقول فيما اخذه القاضي وخوه من الرزق الذي يفرضه له الامام والسلطان من بيت  
المال اذا كان بيت المال قد اختلط فيه الحرف بالانحراف والحق بالباطل والعدل بالبحر  
قلت ان كان يقتضيك الاجراء بما قاله اهل العلم المتكلمين على هذه المسئلة وخوها من المسائل  
فاعلم ان في كلامهم ما يعينك عن هذا السؤال لان هذا المال غاية ما فيه ان بعضه  
ما خذ عليه العدل وبعضه ما خذ على وجه البحر ووافقه على وجه البحر ان كان متميزا معلوما وصاحبه  
معروف فلا يلتبس بغيره كان على صاحب المال القابض رزقه من ذاك ان يرد على صاحبه ان  
كان ما قبضه هو عين مظلمة ذاك الرجل المدين فالحلال بين والحرام بين وان كان ما  
يدفعه السلطان اليه قد اختلط على وجه لا يتميز بل كان بعضه من اموال الله ما خذ  
على وجه الارض وبعضه مظلمة ملتبسة فمصادر الظالم الملتبسة على كلامهم معروف  
وهذا النسخ في خوه منهم وان كان لا يقتضيك الجواب بما قاله اهل العلم فاعلم ان ما اخذ  
القاضي في خوه هو عوض ما تركه من الاحتراف على نفسه ومن يهون بالاحتراف على ما هو مصلحه  
واما من صالح المسلمين فما دفعه اليه السلطان اخذه وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت  
في الصحيح انه قال لما جاء له من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه  
نفسك فيما اخذ ما دفع اليه ان كان لا يعلم فيه بشي يحرم عليه فان علم فيه بشي يحرم  
عليه وجب عليه ان يرد له لصاحبه ان كان معيناً معلوماً فان كان ملتبساً بالمعروف  
ان عند التولي للقضاء وخوه مجتهد متمايز من النظر لنفسه فيما يحرض له من الامور الخاصة

كتمننه من النظر فيما يرزق له من الأمور العامة فعليه أن ينظر في هذا الشأن المتضمنه بتلك  
 الصفة نظر ايلقي به الجواب بين يدي الله عز وجل ويعمل على ذلك فيصرفه فيما وجبه ذلك النظر  
 ويقتضيه وجه الشرع وما يحق ويعمل لنفسه كما يعمل به بين الخصوم فيجعل الخصومة بينه  
 وبين نفسه والحاكم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ان كان رزق هذا الذي  
 قرضه الامام من بيت المال معلوما وكان لا يقوم ذلك بما توسع به في النفقة والكسب فحاج  
 خائن ان كان متوليا على شيء من بيت المال او من الاوقاف او سائر الاعمال وان كان قاضيا  
 فهو من ريش اكل اموال الناس بالباطل هذا على تقدير ان دخله معلوم وانه لا دخل له من عمل  
 اخر غير ذلك وان كان له من بيت المال دخل غير ما هو معلوم عند من لا يعرف حاله او هو متول  
 على اعمال متعددة بحيث يمكن فيها ان يتوسع التوسع الذي صار فيه فينبغي تحسين الظن به  
 واعمال الامور بالمعروف والنهي عن المنكر في شأنه ويشافحه فوان كان من اهل العلم لا يخرج من  
 ذلك اماما ما يحوز له تناوله فان كان له من بيت المال ما يكفيه لا يجوز له ان ياخذ اجرة  
 غير ذلك بل يقتصر على ذلك واذا قصر في الاجرة عن تكليفه طلب من الامام ان يزيد على ما  
 جعله له من بيت المال الى القدر الذي يقوم به فان لم يفعل الامام ترك العمل الذي قرضه اليه  
 واشتغل بغيره واكمل على خالقه في رزقه فقد جرت عادة الله عز وجل ان من ترك العمل لا يحل  
 له عوضه الله من حاله ووسع عليه فقد تكفل سبحانه برزق عباده وامرهم بطاعته  
 والقيام بما شرعه لهم هذا خلاصة ما ذكره الشوكاني في منحة المنان في اجرة القاضي والجان  
 وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى نعم النصير

### خاتمة القسم الاول

في حكم قبول عطايا السلاطين **اعلم** ان الاصل في ذلك  
 الحديث المروي في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق العطا  
 فاقل اعطاه من هو اقرب مني قال فقال خذ فما جاءك من هذا المال وانت غير مشرف ولا  
 سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك واسم الاشارة موضوع على شاهد محسوس كما صرح  
 به الرضي وسعد الدين والشريف وسائر ائمة النخوة والديان والمشاهد المحسوس في قوله

صلى الله عليه وسلم هو المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيره لم يقبل بعضهم  
 تناولت الإشارة ما كان منه في زمنه صلى الله عليه وسلم او مثله او بعد اهل الظاهر الذين جعلوا اسم  
 الاستشارة على الحقيقة والحجاز وهو غير صحيح عند فقهاء ائمة الاصول ومعنى قوله وما لا  
 فلا تتبعه نفسك وان لا يترك لانه عطف على الشرطية فيقدر نقيضها كما يقتضيه  
 الكلام وتقدير هذه الصيغة ربما يقتضيه السياق لكنه لا يقاوم ما يأتي من الأدلة  
 على ان المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيره كان من الزكاة عمالة على قضيتها  
 كما هو معروف في الحديث فيلزم ان لا يقبض العطي الا ما كان عمالة على عائلته في قبض الزكاة  
 لا غير لانه الذي كان على صفة المال المشار اليه وهو غير صحيح علمانه يلزم ان يكون الحديث  
 قضية عين لا يستدل بها أصلاً ويحقق لك المراد من الحديث ان شاء الله تعالى الحديث  
 الذي رواه ابو داود بلفظ اذا اجاحفت فليس املك فيما بينهما وعاد البطارشا فذبحوه  
 وفي رواية يا ايها الناس خذوا العطا ما كان عطاء فاذا اجاحفت فليس املك وكان  
 عن ابن ابي عمير قد رواه فادال امر ياخذ العطا في كل حال من الأحوال الا اذا كان رشوة وقد  
 قد ذهب بعض العلماء الى وجوب قبول عطية السلطان بالامرية في خذ العطا هنا وفي  
 حديث عمر بن الخطاب وانه لا يحرم الا اذا اختلفت السلطان واقتتلت على الملك اعطى  
 الشخص الخارج على السلطان ليحارب معه السلطان المستقر الوطأة حديث التميمي  
 والرشوة قد علم حرمتها من احاديث اخر وانما هذه رشوة خاصة وانما المراد هنا ما يطيه  
 السلطان في هذه الاعصار مع تقرب ووطائه وعدم منازعته واما انخذ عطية  
 السلطان الجازم من مال غير معلوم انه حرام او حلال فهو التحوط فيه اذا ما علم انه حرام  
 كان ياخذ ثوب زيد من فوقه ويعطيه غيره مثلاً هذا الكلام فيه لا شبهة انه من  
 الحرام البين وانك ما تعين انه حلال كان يعطيه الملك من ميراثه من ابيه وقد كان  
 معلوماً حل ماله انما الكلام في محل البحث فيما هو ملتبس وهو الذي سماه الرسول صلى الله  
 عليه وسلم مشتهيات كما في حديث النعمان بن بشير الحلال بين الحرام بين وبينها مشتهيات  
 الحديث فاذا علمت محل البحث فاعلم ان مسئلة اخذ عطايا السلطان من مسئلة شهيرة

تكلم فيها علماء الاسلام قديما وحديثا ومن ذكرها ابن بطال فانه حكى في شرح البخاري  
عن العلامة تقي بن جوير والعلامة ابن المنذر جواز اخذ علي ايدي الظلمة وغيرهم الا ما  
تعين انه مظلمة معينة لرجل معروف حكما كان جوير عن الامنة من الصكابة والتابعين  
بهذا اللفظ وحكاها عن جماعة كثيرة عين اسماءهم منهم تسعة من الصكابة وعشرة من  
التابعين اما الصكابة فعيل بن ابي طالب رضي الله عنه وابنه الحسن وابن مسعود وابرز  
وابو هريرة وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عمر عثمان واما التابعون فالباقر وسعيد  
بن جبيرة وعليقة والاسود والنخعي الشعبي الحسن البصري ومكحول وعروة والاشعث  
وابن ابي ذئب قلت والحجة في ذلك من الكتاب العزيز ان الله تعالى اخبر عن اليهود بقوله  
اكلون السحت وبقوله تعالى من الذين هادوا الى قوله واخذهم الزنا وقد فهو اعنه و  
واكلهم اموال الناس بالباطل فاخبر تعالى عنهم انهم ياكلون السحت فياكلون اموال الناس  
بالباطل وياخذون الزنا فامر باخذ الجزية منهم فقال قائلوا الذين لا يؤمنون بالله الى  
قوله ولا يخرجون ما حرم الله ورسوله ثم قال حتى يعطوا الجزية فواجب اخذ الجزية وبيع مال  
يعطيه الكتابي الذي لا يحرم ما حرم الله ورسوله بل ياخذ الزنا وياكل اموال الناس بالباطل  
فهذا مال حرام في ايديهم ومعلوم ان في ايديهم ثيابا من الحلال لكن لا يعلم بعينه فاخذ الجزية  
من مال ليس بحلال بين ولا حرام بين واجبا جماعا وحالها المسلمين كذا في حق السنة  
انه عليه السلام اكل طعامهم مرارا ومن ثمة سموله الزنا واخبره الزنا به سم القصة  
يعرفها من اهل الامام بالمطالعة لكتب السنة ومنها انه عليه السلام رهن درعه عند  
ابي السهم اليهودي وصات صلما وهي موهنة عندكم كما في البخاري وغيره ومن الاجماع معاملة  
المسلمين لليهود منذ اسلام اهل المدينة فقدم صلما واصحابه اليها فانه كان تجارا اهل  
المدينة قتل اليهود وكان الصكابة يخرجون اليهم الى اسواقهم للتسبب معهم وخرج عبد الرحمن  
ابن عوف الى سوق بني فينقاع اول قدمه الى المدينة وتزوج فمارح في ذلك وفيه  
قال صلما اولم ولوليشة وهي قصة معروفة شرعية اجماع المسلمين في جميع اقطار الدنيا  
الي يومنا هذا يعاملون اهل الذمة من اليهود والنصارى وحم يبيون اخضر والحمزة

والربا ويكون اموال الناس باطل هذه اموال حرم من جماعة في يد محرمات الحرام ولا فوق يد كوفها بمعاملة  
 كما تجارة واخذت بغير معاملة كالجبهة وعطية الجاهل من المسلمين في الاخذ من اعطيا السلطان من علماء الا  
 الكرام لا يحصر من يقبل كالمكتوب بعد حاسب من غير اهل البيت لاخذ من الجوارض الظلمة والهباء لا يتحصرون انما يخصر  
 المتورعون ان لا يرى غير افعال رسول الله صلى الله عليه وآله دليله وانما ذكرنا ما ذكرنا اطلاقا للسائل ان  
 كشمس ظهيرة في غير فهاكل من له بصيرة والثابت بالادلة القطعية هو احكام البين وليس محل  
 النزاع فليتأمل المسئلة من حجة القسم الثالث في الحديث النبوي وهي قوله عز وجل ما مشيت  
 يعرّفها كل من عرف الحلال بين واحكام بين وقد حكى النووي في شرح الحديث في المشبهة  
 ثلاثة اقول الحلال الحرام والكراهة قال وهو المختار لانه ظاهر الحديث لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم جعل الحلال بينا واحكام كذا لك وجعلها قسما ثالثا وشبهها بما حوّل الحكي وجعل  
 العلامة في تحريمها خوف الوقوع في الحكي لانه صلاحي في حجة الاحكام وقال في الثالثة اعلمه  
 ناضيا واطمه رقيقا فدل على كراهته قال ابن عبد البري عندنا من الحلال الطيب وليس  
 من المعارك بل من معار كهم معاملات العباد في البيع والشراء والنزول عليهم واكل طعامهم  
 لا يجهل احد من الناس انه يباع في الاسواق بالربا للجمع على تحريمه وهذه الاطعمة التي تباع في  
 سوق الطعام فانه يمتلئ بالطعامات من طعامات اهل القطع الماخوذة غصبا المقبوضة  
 من غير نصيب شرعي ولا على وجه مضي هي في ايد غير محرمة لانه ان كان الاخذ من من اهل  
 البيت فهي عليهم محرمة وغالبهم ارضياء وان كانت من غيرهم فهي غصبية كذلك النزول  
 على من له قطعة والاكل من طعامه والمخالطة له فيه ثم هذا الطعام ياخذ اهل البيت  
 وانحيازون وغيرهم فيتملظ احكام بالحلال ثم هذا السمن يدخل به في الاسواق القبائل و  
 تباشر به نساء فاسقات لا يعرفن اقامة الصلوة ولا يؤثقلن على طهارة ثم هذا القشر حرجه  
 من لا يؤثقل به من فاسقات القبائل لا يؤمن على طهارة بل قد يخاف عليه من يستاجر خوفه من  
 سرقة القشر فيجث البول فيبول فيه وقد اخبرني بعض الثقات عن نفسه بهذا ثم هو لا التجار  
 يعاملون اهل القطع ويتولون من طعام قطعهم الحرام من ثلاث جهات ان فرض انه زكاة  
 من جهة اهلهم من الهاشميين ومن جهة ان غالبهم اغنياء ومن جهة اهلهم ياخذون فوق النفا

فكيف يؤكل طعام التاجر وكيف يعامل بعد هذا وقد يبيعون من الاتباع والاختصاص  
 الذين ليس في أيديهم إلا الأموال المغتصبة إما بفنعة أو غصباً من غير شبهة وهذه قطعة  
 من جارا وحصاة من جبال هذا محل المعركة الفجول من المتورعين سيما الأكل والبيع  
 والشراء في طرقات الحرم وفي الجاز وقوى التهايم وأعراب تلك الجماعات لا يورثون  
 النساء ولا يحترمون السلب والنهب غيرها فإن قلت كلام في عموم البلية وشمول  
 ذلك للبيعة فما المخلص من ذلك قلت المخلص أن يكون حال المؤمن حال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقد قام صلواته بعد البعثة ثلاث عشرة سنة يعامل أهلها ويشترى منهم ويبيع  
 وينزل عليهم ولا يترك إلا ما كان حراماً بعبئيه وقد كانت قريش تأكل الربا بل قالوا إنما البيع  
 مثل الربا وبما يكون أموال الناس الباطل ومن ثمه فعادوا علف الفصول قبل البعثة وحضره  
 صلى الله عليه وسلم وقال بعد البعثة ما أحب أني لم أحضره وكانوا يملطون كما في قصة أبي جهل التي  
 أشار إليها صاحب الحمزية في قوله واقتضاه النجيب أن لا أشي وقد ساء بيعه والشراء ولا يقال قد كانت  
 دار حرد فيجمل كما استولى عليه لأننا نقول لم نصد دار حرد إلا بعد نزول قوله تعالى أذن للذين  
 يقاتلون بأن يقرضوا الآية وذلك بعد خروجه صلواته إلى المدينة ومن ثم خلف بعد هجرته عليه  
 بن أبي طالب رضي الله عنه يودي عنه الأمانات لقريش ولا يقال الربا ما كان محرماً على قريش  
 قبل البعثة لأننا نقول ظاهر الآيات في بني إسرائيل التي سقناها أنه كان محرماً قبل النبوة والظاهر  
 عموم التحريم لبني إسرائيل غيرهم وفي قوله تعالى إنما البيع مثل الربا ما يدل على أنه كان محرماً عليهم  
 فردوا التحريم بقوله فإن سلم أنه غير محرم فقد كانوا يغزون على العرب يأخذون من أموالهم  
 ويظلمون الناس الوادين عليهم ثم بقي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في المدينة يعاملون أهل  
 الكتاب كما قرأناه فيسع المؤمن ما وسع أولئك الذين هم خيامة أخرجت للناس قد شرط على  
 النصاري في عقد الحزبية الضيافة ثلاثة أيام من شهر من المسلمين والنصارى يبيعون الخمر  
 والخزير ويأكلونه والحلال الصنم عزير سيما في الأزمنة المتأخرة التي لا ترضيها الظاهر المظالم  
 والنهب التغلب لذلك قيل سه وشينان معدمان في أرض دهم حلال دخل في  
 الحقيقة ناجح نعم طريقة التقشف بعد عن الشبهة والتبعية للحلال الخالص طريقة شريفة

في صلاة فمردح واحد في كل ركعة الا اننا نمنع من عرفة الشمس ذوا الصالح التي تقتضي بختصر على  
 يدركه من كثرية من خياطة او تجارة او نحوها ولكن لا يبد من يأخذ من غير شجرة  
 الا من في حد الحلال مختلط يعني بغيره وهذا الاوقاف التي يرضى الكثير من الناس انهم لا  
 انما الص فيهم من الشبهات ما يجلبها من المشتبهات لمن عرفها فمردح الا انما يرضى عن عرفة  
 ما عرفته فمردح وما كان مشتبهات ان امكته تركه استبرأ لرضاه وحينه وانما استبرأ لرضاه  
 وفي هذا كفاية واما قولهم اذا قبض الرجل العظمى فان قبضه يوم الحلال يقال عليه قبض  
 الجزية فمن اجل الذمة ومعاملة مع مع ما قد عرف من حاله ومعاملة سيد البشر صابر  
 لحزن او همته من حل الرق والاحت الذي لا يغير ولا يضر من قبض من السلطان ما اعطاه ان  
 يومه الحلال لا يقبضه فان القابض فعل ما قبله معاملة شرائع صابرة وهم السلطان لا ينفعه  
 فانه يعلم الحلال من الحرام قبضا واتباضا كما يعلم الحلال الكفاية حجة الرق والحق اموال الناس  
 بالباطل وفضل حلال الذمة الاسلام من قبضهم عطايا السلطان كغنايه صابر في معاملة الحلال  
 الكتاب قالوا الذي حصل له لا يقاوم العالم الذي عنده فان قلت على تقدير ان الجزية من  
 المشتبهات التي قال فيها صابر ان من تركها فقد استبرأ لرضاه ودينه ومن اخذها فقد حرم  
 حول الحق فيوشك ان يقع فيه اي حرم بقبضه الشبهات حل في الحرام فيقرب ان يقع في  
 الحرام وقد قبض الجزية النبي صابر وامرنا بقبضها قلت التحقيق ان الجزية من المشتبهات في  
 ايدي اهل الذمة والكفار لان اموالهم حرة ما عرفت فاذا اصارت الى ايدينا صارت من  
 الحلال البين والدليل عليه من وجدين الاول ان الله تعالى امرنا بقبضها وهو الذي اخبرنا  
 يا كلون اموال الناس بالباطل واخذون الربا والاحت ولا يامر رسول الله صابر الا باخذ ما هو  
 حلال له ولا يامرنا الا باخذ ما يحل لنا الثاني ان هذه الاموال التي غنمت من اهل الكتاب في حرب  
 بني النضير وثيقة وحرب البصرى والكفار مجموعة من قبة خمر وخزير اوربا وورثى او  
 نهب او سرقة والغنية اهل الاموال لعباد الله بالاجماع والنص والطيب الارزاق كما قال تعالى  
 فكلوا مما اغنمتم حلالا طيبا وقال صابر جعل الله رزقي تحت ظل رمحي وجعل من خصايصه  
 اي ان خصايصه التي في حديث جابر الردي في الخمس احلت لي الغنائم فالاموال في ايدي الغنم

منهم تحت حرام طبعه جرمي لنا حلال طيب في الجزية تؤخذ منهم كرها كما تؤخذ الغنيمة  
 بل في عوض عن دماءهم من الحلال البين بلا شبهة ألا ترى أنه يملك الكفار ما أخذ من  
 مال أهل الإسلام ويمكنه غصبا وظلما فإذا أخذناه في الغنيمة مثل أن نقسمه بين الغانمين  
 كأنه صار ملكا لهم وإن أصابه صاحبها قبل أن نصيبه المقاسم فعوله هذا مال منسوب  
 على مسلم صار حلالا للمسلمين بدخوله تحت أيديهم وهذا الذي فتح الله به أقوى ما قرناه فاعلم  
 فإن قلت فيبطل القول جل عطية السلطان الجائر ذهبي من الشبهات كما قد تروى والجزية صلت  
 من الحلال البين فلا يقاس عليها عطية السلطان قلت نعم على ذلك التقدير ولكن التحقيق أن  
 عطية السلطان الواصلة لمن يعطيه من غير سؤال ولا استئذان نفس من الحلال البين  
 أيضا ويدل لذلك ما رواه صلوات الله عليه من الأحاديث وقوله فأنما هي رزق ساقه الله إليك  
 كما قال وجعل رزقي تحت ظل رمحي ويدل على قوله صلوات الله عليه في جوابه لعمر فكل تصدق وتؤله  
 إن شئت مع أنه صلوات الله عليه قد أخبر أن الله لا يقبل الصدقة إلا من الحلال فدل ذلك على أن حلال  
 طلق لا شبهة فيه ألا ترى أنه لم يأذن للحكام الأكل من كسبه بل قال أملكه ناضحا وأطعمه  
 رقيقا ولم يأمره بالأكل منه ولا بالتصدق به لما كان منهيا عنه في الجملة ويدل له أيضا أنه  
 يجب على من في يده شيء من الشبهات والمظالم أن يخرجها إلى مصارفها في يده شبهات وفي  
 يد غيره حلال طيب لأن الله أوجب أن يصرفها إليهم وهذا الذي يخرجها السلطان ليس بصدقة  
 نافذة بل أمر واجب عليه أخواجه كما يجب على البغي التصديق بما تأخذ في مقابل البغي وكما لو أن  
 الكاهن من قطن الجلبان هذه ليست من الصدقة التي لا يقبل الله منها إلا ما كان حلالا إذا  
 لكل أن يطلب من الله الأجر وهي متاجرة لله عز وجل كما في الأحاديث إذا افتقرتم فاجروا الله  
 بالصدقة وأما من في يده مال غير طيب من مظالم وغيرها فأنما يطلب أخواجه لها الخواص عن  
 أمر الظالم والغصبية ونحوها فإن قلت فيلزم حل الحرام المعين الذي في أيدي الظلمة إذا  
 أعطاه أحدكم كما لزم حل مال المسلم الذي أخذ الكفار في الغنائم فإنه مال منسوب على معين  
 مثل ذلك قلت لا سواء فإن الكفار إما يكون علينا ما أخذوه مادام في أيديهم فإذا أخذناه من  
 أيديهم وأدركه صاحبه قبل القسمة فعوله ولا نقض للمسلمين وأما الظالم فلا يملك ما أخذه



غضب بل عجب عليه رده الى اربابه للعينية فان قلت فكيف تورع قاصحون  
وصلحاصون عن قبض جواز السلاطين البحرية وهي من الحلال البين قلت قبضها  
قوم صالحون وعلماء صامون والتورع عن الحلال البين مندوب ومحبوب الى الله فما  
كل ما تورع عنه المتورعون صحرا ولا شبهة بل المقولون في الدنيا والتاركون الحلال الطيب  
احب الى الله من المكثرين فيها وقد ثبت ان عبد الرحمن بن عوف احد العشرة الذين دخل  
الجنة الارضها لكثرة ماله ولا شك ان ماله اهل الاموال قلت لكن قال الامام الحافظ الزاكي  
محمد بن علي الشوكاني لم يثبت هذا الحديث بل هو موضوع كما صرح بذلك ائمة هذا الشأن  
وقد امر الامام احمد بن حنبل بان يضرب عليه في مسنده ائمة وتثبت ان الفقهاء من خولوا الجنة  
قبل الاغنياء بخمسة ائمة عام والمراد من الاغنياء هنا الاغنياء من الحلال لا من الذين يدخلون الجنة  
اما الاغنياء من الحرام فالنار ادلى بهم فان قلت فاموال العامة والتجارة ونحوها من اهل الكتاب  
ونحوهم هل لها حكم الجزية تكون في ايديهم حراما او شبهات في ايدينا حلالا لطيفا قلت اما بالنسبة  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال الطيب ذلك انه صلى الله عليه وسلم اجتنب الشبهات بامر الاستبراء  
للعرضة الذين فبانه من حرام حول الحمي وشك ان يقع فيه وقد علم من دليل عصمة ايظيق  
عرضة ودينه ما يستبرئ له وانه لا يواقع الحرام الذي لا جلاله ارشد الى عدم الحوم حول الحمي  
فمعاملته لهم ورهنه درعه ونحوه مما يقبضه من الحلال البين الا تراه فحي عن القبلة الصالحة  
لنا لا يتبع بها الى الحرام من الواقع وكان صلى الله عليه وسلم يقبل كما قالت عائشة وهو صائم وكان  
املاكم لاربه ومن هنا يعلم انه لا يذنب في حقه صلواته ترك ذريعة الحرام لانه لا يواقع  
اصلا واما بالنسبة الى الامة فاذا انظرت الى انه صلواته ارشد هم الى ترك الذرائع والشبهات  
استبراء للعرضة الذين فلقد اتفق على الحوم حول الحمي المحرمات خوفا من الوقوع فيها فاعمالهم  
اليهم حلالا من الشبهات الاولى تركها وتعلموا ليس يحرم عليهم وان كان الاولى خلاف ذلك  
ان نظرت الى قراره صلواته المسلمين على معاملاته اهل الامة علمت انه جازي وان كان الاولى  
خلافه وهذا لا يفر من اداة ما اختاره ابن عبد البر والنووي واختراهما من ان الشبهات  
فسح الحلال لكنه غير قين فان قلت حديث عمر بن الخطاب في حقيقة الكرام عليه كما وعدت به سابقا

قلت حديث عمر لا يصح فيه حمل الاشارة على معناها الحقيقي اصلا ولا حمل كاف الخطاب  
على الحقيقة اذ لو حملناها عليها كما هو الاصل فان الاصل حمل الالفاظ على الحقيقة لزم  
ان الحديث قضية غير موقوفة لا تتعدى ولا يصح الاستدلال بها وذلك ان المشار اليه هو  
المشاهد هو المال الذي اعطى منه عمر رضي الله عنه لان معنى ذلك اذا جاءك بعض هذا المال  
يا عمر كما نقيد الكاف فخذ وهذا فاسد لغة وفهم اللغة فان اذا اكلمة شرط معناه <sup>استقبلا</sup>  
هو في معنى في اي وقت من الاوقات المستقبلية بحيثك بعض هذا المال فخذ ومعلوم ان ذلك  
المال الذي وقعت الاشارة اليه لا يبقى ولا يخره صلبا ولا ياتي عمر مرة ثانية وأما فما لان عمر  
رضي الله عنه لما استعمل في خلافته ابن السعد على الصدقة امره بعمله فقال انما علمت الله  
فقال خذ ما اعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صالما فعملي فقلت مثل ذلك فقال رسول  
الله صالما اذا اعطيت شيئا من خير سؤال فكل وصدق اخرجه الشيخان وله الفاظ عند غيرهما  
فحملها عمر رضي الله عنه على معنى العموم لكل زمان واذا عرفت بطلان ارادة المعنى الحقيقي <sup>سم</sup>  
الاشارة ولكاذ الخطاب عرفني ان اسم الاشارة يراد بها ما في اذهان من الاموال فهو مثل حديث  
ان هذه الدنيا حاوة خضرة ليس المراد الماضي منها ولا الحاضر ولا المستقبل بل معناها الذي  
يعلم من اذهان وغو هذا الكثير والمخاطب لا يريد بعمر بن الخطاب بخصوصه بل هو من  
باب قوله تعالى ولو ترى اذ ألجهر من الآية فانه ليس المراد اذ انا معينا بل يصيد على كل من يتاخر منه  
الرؤية كما ذكره ائمة البيان والتفسير وهذا التحقيق نعرف ان ما قاله الائمة بن بطلان غيره  
ان عطية السلطان من باب اخذ الجزية وان الكل من البشريات غير صحيح وهذا الذي ذكرنا  
هنا هو الحق الصريح وان شئت الاطلاع على تفصيل ذلك فراجع القول المبين في قبول عطية  
السلطان السيد الامام الحافظ البدر المنير محمد بن اسمعيل الامير رحمه الله تعالى لثماني وجد  
كلما لا يبي محمد بن حرم في <sup>الحمل</sup> وشرحه ما لفظه قال <sup>من</sup> <sup>الحمل</sup> شيئا من غير مسئلة  
ففرض عليه قبوله وان يهبه بعد ذلك ان شاء للذي وهبه له وهكذا القول في الصدقة  
والهبة وسائر وجوه النفع برهان ذلك ما روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صالما انك من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراق نفس فقبله ثم قال لا انعام

حدثنا رواه الادبجة عن الصحابة في نسق بعضهم عن بعض الا هو واخرجه ابن عمر عن ابيه ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر العطاء فيقول يا نعم رسول الله اعطاه اوفر مني فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خذ فتموله او تصدق به وما لحاء لك من هذا المال وانت غير مشروط ولا سائل فقل له وما لا تقبله  
 نفسك قال سالم بن ابلخ ذلك كان ابن عمر لا يسأل احد اشياء ولا يرد شيئا اعطيه ثم سأل بسند  
 الى جابر بن عبد الله الكوفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاهد من اخيه معروف فليقبله ولا يرده  
 فانما عورزق ساقه الله ثم سأل انا عن الصحابة لفعل ذلك فقال قال علي يريد نفسه هذا  
 طريق الاثر واما من طريق النظر فانه لا يخلو من اعطاء سلطان او غير سلطان كما تناسل من كان من  
 براوطة من احد ثلاثة اوجه لا رابع لها اما ان يتقين المعصية ان الله يعطي حرام واما ان يتيقن انه  
 حلال واما ان يشك فلا يدري احلال هو او حرام ثم ينقسم هذا القسم الى ثلاثة اقسام اما  
 ان يكون اخلط منه انه حرام او يكون اخلط منه انه حلال واما ان يكون كلا الامرين ممكنين على  
 السواء فان كان موثقا انه حرام وغصب وظلم فان رده فانه فاسق وخص الله تعالى بالانبياء ليعاين  
 ظالمنا على الاثر والعدوان بابقائه عنده ولا يمين على البر والتقوى في انترامه منه وقد  
 نهي الله من ذلك فامر بخلاف ما فعل بقوله سبحانه تعاوا على البر والتقوى ولا تعاونا على  
 الاثم والعدوان ثم لا يخلو اما ان يكون يعرف صاحبه الذي اخذ منه فيجب ان لا يبرئ فان كان  
 يعرفه ففسقه فضعف ظلمه فخذ اذنه ونصره على ظلمه واتي كبادرة من الكبار وصار الظلم  
 من ذلك الظالم لا يبرئ قد ردد الظلمة الى صاحبها وعلى ذلك التماس الظالم فلم يفعل بل ارجأ  
 الظالم وايداه ووقاه واما ان عليه المظالم وان كان لا يعرف صاحبه وكل مال لا يعرف حقه  
 فهو في مصالح المسلمين فالقول في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء بسواء اذ منع الفقر والمستكين  
 حقوقهم واما ان عليه ذلك وهو قوی الظالم بما لا يحل له وهو من اعظم جدانغوبة الله منه فان كان  
 يوق انه حلال فان الذي اعطاه مكتسب بذل الحسنات جملة بلا شك فهو في رده عليه ما  
 اعطاه غير نافع له اذ منعه الحسنات الكثيرة وقد قال صلى الله عليه وسلم النسيئة الى قولك ولا تملأ السليار  
 دغامتهم فمن لم ينصح لاهيه المسلم في دينه فقد عصي الله بذلك ولعله ان رده ولا يخضر  
 المردود عليه نية اخرى في بآله فيكون قد حرمة الاجر وصدقة عن سبيل من سبيل الخير

وان كان لا بد من احلال حرام فلهذا صفة كل ما يتعامل به الناس الا في اليسير الذي  
يوقن انه محلال او حرام فلو حرم اخذ هذا المستخرجت المعاملات كلها الا في النادر القليل جداً  
فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سرقات ومساومات فاسدة غير مشروعة مما حرم عليه  
السلام من اجل ذلك اخذ ما لم يتعامل به الناس الا ان قوماً من اهل الورع اتقوا ما اعلنتهم  
فيه انه حرام مما كان من هذا القسم فودوا خلت وجوب النجاسة ياخذة فان طابت نفسه  
عليه فحسن فان افقاه وتصدق به فوجر على كل حال فهذا برهان صحيح انتم ورامه رح قلت  
والكلام على هذه المسائل يطول جداً وقد اوضحت ما شئت الحق في هذا الباب في آخر كتابي  
ذو الحجة في اداب المفتي واجابه بعين النصفه لئلا يكيد مثله لئلا ما شئت اني كتبت  
آخر ان شاء الله تعالى

## القسم الثاني في مسائل القضاء ما تقدم عليه

مسئلة قد اتفق المسلمون اجمعون على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقالوا  
انما العبادان الاعضان من امة هذا الدين وانها واجبان على كل فرد من افراد المسلمين وجوباً  
مضيفاً فالقاضي القادر على الحكم بالحق والعدل وبما انزل الله عز وجل اذا امتنع من الدخول  
في القضاء فقد اهل ما اوجبه الله تعالى عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك اعظم ما  
اوجبه الله تعالى على عباده واهم ما كفهم به هذا على تقدير انه لا يغني عنه غيره اما اذا  
كان لا يغني عنه غيره فاي اجبا اوجب عليه من الدخول واي تكليف شرعي يعدل هذا التكليف  
واي فاد ما تبدل الله تعالى به عبادة يساوي هذا الفراد ولا سيما اذا خشي من اه خط من  
العاصم يبلغ به الى الحكم بان عبادة الله يما شرع له ان يشي على هذا المنصب الشريف الذي  
هو مقعد من مقام النبوة ومنصب من مناصبها من لا يتعقل حجج الله ولا يبلغ به علمه الى  
صعق فانه حج يتضيق عليه الوجود في يتعين عليه الدخول والا كان مشاد كافى الاثر  
لمن اجرى احكام الله تعالى على غير حارها وادقها في غير مواقعها اذا عرفت هذا  
فاعلم انه لا شك في وجوب الدخول في القضاء على من لا يغني عنه غيره ولا شك في تفرده على

من لا يصلح له اما لقصور في علمه او في ادراكه او في دينه لا يثبت بما لا يصلح له  
 دخل فيه ليس هو من مثله ومن عدا هذا من فهو متروك دين احاديث الترغيب والاثار  
 والترهيب منها من احاديث الترغيب ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عبد الله بن  
 عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين عند الله عز وجل على منابر من نور عن يمين  
 الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم واھليهم وما ولوا ومن ذلك حديث  
 لاسد الا في اثنين وفيه ورجل اتاه الله تعالى الحكمة فهو يقضي بحا بين الناس هو في صحيح  
 البخاري وغيره وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وعمر بن العاص عنه صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اجتهد فاصاب فله اجر وفي هذا الحديث  
 فضيلة القاضي عظيمة لانه صلى الله عليه وسلم زوده في حكمه بين اجراء اجرين وجعله ماجورا على  
 الخطأ بل اخرج الحاكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وابي هريرة وعبد الله بن عمر هذا  
 الحديث بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر واذا اصاب فله عشرة اجور وفي اسناد فيج  
 بن فضالة وتابعه ابن لهيعة وهما وان كانا ضعيفين لكن اذا انضم الضعيف الى الضعيف  
 قوي الحديث ويشهد له ما أخرجه احمد من حديث عمر بن العاص بلفظ ان اصبحت القضا  
 فلك عشرة اجور وان اجتهدت فخطأت فلك حسنة وفي اسناده ضعف وفي الترغيب  
 في القضاء احاديث قد ذكرها الشوكاني في شرحه للمنتقى وفيما ذكرناه كفاية وقد امر الله تعالى  
 في كتابه بالحكم بالعدل واليكم وبما ادى الله تعالى الحكام وقال عز وجل يحكم بها النبيون  
 الذين اسلموا للذي رآوا الآية واما احاديث الترغيب فبها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث  
 ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ابا ذر اني اراك ضعيفا واني احبك ما احب لنفسي لا تهرن على  
 اثنين ولا توالين مال اليتيم وفي صحيح مسلم ايضا من حديثه قال قلت يا رسول الله الاستيلاء  
 قال يضرب بيده على منكبي قال يا ابا ذر انك ضعيف فاذا امانة واها يوم القيامة خزي  
 ودمامة الا من اخذ حانتها وادى الذي عليه فيها وهذا ان الحسن ثمان مقيدان بما  
 قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في اني اراك ضعيفا وبقوله انك ضعيف فلا نزاع في ان الدخول  
 في الآية لمن يتضعف عنه كما لا يخفى من هذا السنن في الحديث الثاني بقوله الا من اخذها جفت

وادى الذي عليه فيها ومن احاديث الترهيب اخرجها احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي  
 والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث ابي هريرة رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل قاضيي الناس فقد خب بغير سكين فهذا الحديث هو  
 ما ورد مطلقا عن التقييد من احاديث الترهيب في الدخول في القضاء وقد اوله جماعة بما يدل  
 على انه من احاديث الترهيب لا الترخيب وقد اجاب عنه شيخنا القاضي العلامة محمد بن علي  
 الشوكاني رح في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ولكن هاهنا جواب اخر عن هذا الحديث يؤيد  
 تاويله وهو اننا قد مناه حديث اخر على منابر من نور عن عيينة بن ارحم وحديث انه من الخصلتين  
 اللتين لاحسد لافيهما وانه متردد بين اجرين مع الاصابة واجتمع الخطا وما كان بهذه الذلة  
 وانه هذه المزية قال دخل فيه من اعظم اسباب الفوز بالخير والاجر في حديث الذي بغير سكين  
 على ان الداخل في القضاء محبوب بمانع يئنه عن الفروض به اما الضعيف كما قاله صاحب الرواية  
 او انه لا يقدر على ان يجتهد كما في التردد بين الاجر والاجرين واجمع بينهما ما يمكن فهو مقدم  
 على الترجيح بالاجماع وقد امكن هنا وعلى تقدير جواز الصدى الى الترجيح فالاحاديث الثابتة  
 في الصحيحين من طريق جماعة من الصحابة اخرج ما لم يثبت فيما كما هو معلوم في وجوه الترجيح  
 المذكورة في الاصول وفي علم اصطلاح الحديث واما حديث القضاة ثلثة فلا شك ان  
 القاضي اذا قضى بالجهل عامدا او جاهلا للتي هو مستحق لهذا الوعيد الوارد في هذا الحديث  
 ولكن ليس محل النزاع الا في فاض يعلم بالحق ويقضي به وقد جعله صلوات الله على القاضي الذي في  
 الجنة فهذا الحديث ينبغي ان يكون من احاديث ترهيب المتأهلين للقضا في الدخول فيه لا  
 من ترهيبهم وهذا الحديث لفظه في سنن ابي داود وسنن ابن ماجه من حديث بريدة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة  
 فوجله عرف الحق وقضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل فها في  
 النار واخرجه ايضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه واما سائر الاحاديث الواردة في  
 الترهيب عن الدخول في القضاء في علم ما فيها من الضعف فمحمولة على ما قد مرنا في الجمع بين  
 حديث فقد خب بنفسه بغير سكين وبين احاديث الترهيب قتيبن انك بهذا ان الدخول في

المقضي اما واجب مضيق وهو على من لا يغني عنه غيره او حرام بحت وهو على من لا يغني باق غيره  
 فيه ولا يستجمع فيه ما لا بد منه ومن هذا هذين فالدخل فيه قربته كما دل عليه الاحاديث  
 المتقدمة وقد يكون الدخول واجبا عليه اذا وثق من نفسه بالقيام بالحق واجراء الامور  
 بخياره والوقوف على الحد الذي حد الله تعالى للقائمين بالامور ان كان يغني عنه غيره واما  
 من كان لا يغني بنفسه بما ذكرنا فهو لم يكمل في حقه المقضي للدخول واما ما ورد من النبي  
 عن سوال الامارة كخافي البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن مهران النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا يغني عن الحسن لا تسأل الامارة فانك ان اوتيتها من مسئلة وكلت اليها وان اوتيتها من غير  
 مسئلة اعذت عليها فغوي عن سوال الامارة وهو غير محل النزاع لاعتقوبها من غير سوال فانه  
 رغب فيه بقوله اعذت عليها وهكذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي موسى عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا يغني عن الحسن لا تسأل الامارة او اخذ احرص عليه فانه يدل على عدم جواز تولية  
 من اراد العمل او حرص عليه لا على عدم قبوله من غير سوال ولا طلب ولا ارادة وهذا هو الذي  
 كلفنا فيه ومثله ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال انكرا سحر  
 على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فان هذا تنفير عن الحرص عليه وهو مسلم وهكذا  
 ما ورد في هذا المعنى فانه محمول على ما وقع فيه من التصريح منه صلواته وقد ورد انه اذا جلس  
 الحاكم في مكانه ضبط عليه مكان يسد دانه ويوقف تائه ويرشد انه ما لم يجر فاذا جاز حرا  
 وتركاه اخرجه اليه بقي من حديث ابن عباس والطبراني من حديث ابن الاسقع والبراء بن عازب  
 ابي هريرة وفي اسانيدهما مقال لكنه يقوي بعضها ببعض ويشهد لها الحديث الصحيح المتقدم  
 بلفظ وان اوتيتها من غير مسئلة اعذت عليها فان هذا المذكور في حديث جبر طالم ذكره  
 نوع من الاعانة ومن هذا ما اخرجه احمد وابوداود والترمذي وابن ماجة من حديث انس  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل القضاء وكل لنفسه ومن جبر عليه نزل عليه ملك ليدعوه  
 من حيث يشاء ثم شرط القضاء المذكور لان الناس ناقصات عقول دين ولا ينشئ ليدت من  
 احد الا من ارادوا ولا تقوى على بيع امر العباد والبلاد بل هي اضعف من ذلك اعجز  
 واشكفيت كان النبي لم يرفع في الشك في نفسه وليس من يصح له النظر في خاصة نفسه وكيف

ينظر في مصالح غيره فلا بد ان يكون مكلفا بالغاية لا حاسما من العمى والخرس والاجتهاد  
 في الاصح لان القاضي ما موديان يحكم بالعدل والحق وبما انزل الله تعالى بما اراده الله عز وجل  
 كما وقع النص على هذه الامور في الكتاب العزيز والمقلد لا يقدر على تعقل حجج الله سبحانه فضلا  
 عن ان يقدر على التمييز بين العدل والحق والباطل وعلى الحكم بما اراده الله تعالى  
 فانه سبحانه لم ير شيئا وفي الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم فاخطا فلا اجر وان اجتهد  
 فاصاب فلا اجر وان المقلد من ان يجتهد بمعنى يبلغ الجهد والطاقة في البحث عن حكم الله  
 في الحادثة فانه يقر على نفسه انه انما يطالب من قلده برأيه لا بروايته ويقر على نفسه  
 انه لا يطالب به بحجة ولا علم له الا ما تلقاه عن امامه بهذه الطريقة وعلى هذه الصفة  
 والحاصل ان نصب المقلد للحكم بين عباد الله اذن له بالحكم بالطاغوت لانه لا يعرف الحق  
 حتى يحكم به وماعد الحق فهو طاغوت ولو قدرنا انه طابق الحق في حكمه لكان قد حكم  
 بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضي النار وان حكم بين الناس بالشرع الذي بعث به محمد  
 بن عبد الله صلاهم من هو في كلتي حالتيه من اهل النار وكفالك من شرسماعه ان الله لا يصلي  
 على الفسدين ان الله لا يهدي كيد الخائنين وقد ثبت عن رسول الله صلاهم ان مع الامات  
 القيامة ان يتخذ الناس رؤسا جاهلا يفتنون بغير علم فيضلوا ويضلوا وراس الائمة الائمة  
 هو القضاء لا شبهة فلا ينبغي ان ينسب القضاء الى المقلد ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على انه  
 لا يسمى المقلد عالما فقيها واسما صا ريسا تروح اليه من جوار قضاء المقلد من قلة المجتهدين  
 في الازمنة الاخيرة وانه لو لم ير القضاء الا من كان مجتهدا لتعطلت الاحكام فكلام في غاية  
 السقوط فالمجتهد من في كل قطر ولكنهم في زمان غربة فنبههم من يخفي اجتهداه بحكمة صولة  
 المقصرين ومنهم من يحقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا الضيق اعطاهم وحقارة عرفاهم  
 وتبدل اذا همر وجود قاتهم وخود انكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل بالامامة قال شيخنا  
 وبركتنا الشوكاني رح في دبل الغمام ولقد عرفت مشاغبي الذين اخذت عنهم العلم فالكذهم  
 مجتهدون بل اخذ عن جماعة من المجتهدين يزيدون على ثلاثين رجلا وعند خري هذه الاخر  
 في مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاة المقلدين في جميع الاقطار اليمنية



رأيك اذا رايتك ولا اجتهاد لان اجتهاد الذي هو ارجاع الحكم الى الكتاب والسنة بالمقتضى  
 او بعلaque ليسوعها الاجتهاد وانت لا تعرف كتابا ولا سنة فضلا ان تعرف كيفية ارجاع  
 اليها بوجه مقبول كان هذا الجواب الذي جاء به المجتهد مع كوننا حقا مجتهدا بعيدا عن ان تقف  
 العامة او تدع عن صاحبها ولهذا ترى في هذه الا زمان العربية الشان ما ينقله المقلد  
 عن امامه او وقع في النفوس مما ينقله المجتهد من كتاب الله وسنة رسوله وان جاء من ذلك  
 بالكثير الطيب وقد اينا وسمعنا ما لا يشك فيه انه من علامات القيامة على ان كثيرا  
 من المقلدين قد ينقل في حكمه او قوله عن مقلد مثله قد صار تحت اطباق الثرى وامامه  
 عنه براه فيجول ويصول وينسب ذلك الى مذهب الامام وينسب من ياتي بما يخالفه من كتاب  
 او سنة الى الابتداع ومخالفة المذهب ومباينة اهل العلم ولو ارتفعت رتبته عن هذا الحضيض  
 قليلا لا سامرانه هو الخالف لامامه لا الموافق له ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجمل المركب  
 الذي لا يستحي ان يخاطب بل على كل صاحب علم ان يرفع نفسه عن مجادلته ويصون نفسه  
 عن مقاولته الا ان يطلب منه ان يعلمه مما علمه الله والا وامر القرانية ليس فيها الامر  
 المحاكم ان يحكم بالعدل والحق وما انزل الله ومن العلوم لكل عارف انه لا يعرف هذه الامور  
 الا من كان مجتهدا والمقلد انما هو قائل قول الغير ون حجة ولا طري الى العلم يكون الشيء  
 حقا او عدا الا الحجة والمقلد لا يعقل الحجة اذا جاءت فكيف يهتدي للاحتجاج بها وهكذا  
 لا علم عنده بما انزل الله انما عنده عامر يقول من هو مقلد له فلو فرض انه يعلم بما انزل الله  
 وما جاء عن رسول الله صلا الله عليه وسلم لم يكن مقلدا بل هو مجتهد وهكذا لا ينظر المقلد فاذا حكم  
 بشي فهو لم يحكم بما انزل الله بل ما اراده امامه ولا يدري اذ لك القول الذي قاله موافق للحق ام  
 مخالف له **وبما يحكم** فالقاضي هو من يقضي بين المسلمين بما جاء عن الشارع كما في حديث  
 معاذ المتقدم في مقدمة هذا الكتاب وقد دل الحديث على انه يجب على القاضي ان يقيده  
 القضا بكتاب الله ثم اذ المراد فيه قضه بما في سنة رسول الله ثم اذ المراد فيه بما اجتهد  
 براه والمقلد لا يتمكن من القضا بما في كتاب الله لانه لا يعرف الاستدلال ولا كيفية ولا يمكنه القضا  
 بما في سنة رسول الله لذلك لانه لا يميز بين الصحيح والموضوع والضعيف المعلوم باي حلة

ولا يعرف الأسباب ولا يدري بالتقدم والمتأخر العام والخاص المطبق والمقيد والمجمل والمبني  
والناصح والمنسوخ بل لا يعرف معاني هذه الألفاظ ولا يتفكر معانيها فضلا عن أن يتمكن من  
أن يعرف انصاف الدليل شيئا منها **وبالحكمة** قال قل إذا قال صح عندي فلا عند له و  
أن قال صح شرعا فهو لا يدري ما هو الشرع وغاية ما يمكنه أن يقول صح هذا من قول فلان وهو  
لا يدري هل هو صحيح في نفس الأمر كما هو بالرياسة قضية النار لأنه إما أن يصادف حكمه  
الحق فهو حاكم بالحق ولا يعلم أنه الحق أو يحكمه بالباطل فهو لا يعلم أنه باطل كلا الرجلين في النار  
كما ورد بذلك النص عن المختار وإنما قاضى الحجة فهو الذي يحكم بالحق ويعلم أنه الحق ولا شك  
أن من يعلم بالحق مجتهد لا مقلد هذا يعرفه كل عارف فإن قال المقلد أنه يعلم أنه ما حكمه من  
قول إمامه حتى أن كل مجتهد مصدق فيقول له هل أنت مقلد في هذه المسئلة يعني أن كل مجتهد  
مصدق بما مجتهد فإن كنت مقلدا في هذه المسئلة فقد جعلت ما هو محل النزاع دليلا لك وهو  
مصادرة باطلة فإنك لا تعلم بالحق في نفسها فضلا عن أن تعلم زيادة على ذلك وإن كنت  
مجتهدا في هذه المسئلة فكيف خفي عليك أن المراد يكون كل مجتهد مصدقا هو من الصواب لأن  
الإصابة كما أقر ذلك القائلون بتصويب المجتهدين وحرورية في موافقة المعروفة الوجوه  
بأيدي الناس وإذا كان ذلك من الصواب كما من الإصابة فلا يستفاد من المسئلة ما ترجمه من أن  
مذهبنا ما مأك حق فإنه لا ينافي الخطأ ولهذا صح عنه صلواته أنه قال إذا اجتهد الحاكم  
فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر وهذا لا يخفى إلا على العمى وإذا لم تغفل الفرق  
بين الصواب والإصابة فإنه لا يترقب سك بالسكر وتودع عنك الكلام في المباحث العلمية  
وتعلم من يعلم حتى تدرك حلالة العلم هذا حاصل ما في هذه المسئلة وإن كانت طويلة  
الذيل والخلاف فيها مدون في الأصول والفروع والله أعلم بالصواب ومن شروط القضاء العدالة  
وإذا كانت العدالة شرطاً في شهر بقضية فوادة فكيف لا تكون شرطاً في قبول القضاء  
في كل قضية ترد إليه وأما أصل أن من لا عدالة له لا يوفق بحكمه ولا يلزم الخصوم قبول هذا  
ببطل الغرض من نصبه مع كونه مظنة الحكم بخلاف الحق زاعماً أنه الحق لغرض من الأغراض  
الدنية فإن فاقده العدالة لا يتوقع من شيء مصداقاً لم يقصد أحد في زمن النبوة

للقضا الأمامه صليهم ولا قصد احد في ايام الخلفاء الراشدين للقضا الا بامر من الخليفة  
 وهذا امر ظاهر واضح لا ينبغي ان ينكر **مسئلة** التحكيم باب الخوليس من القضا في شي  
 الخصمين الزما انفسهما قبال ما حكم به المحكم بينهما وكان هذا الاوام هو سبب الزوم قد  
 فتح الله تعالى باب التحكيم في كتابه العزيز وثبت في السنة المطهرة كما في جواز الصيد وفي  
 تحكيم سعد في قضية بني قريظة وفي شأن الزوجين وانه يوكل الامر الى حكم من اهل الزوج  
 وحكم من اهل الزوجة وغير ذلك ومن لم يجد ماء يتمم بالتراب العريض من العي وهكذا  
 استمر الامر بعد انقباض عصر الخلفاء الراشدين فلم يسمع بقاض الاولاية من سلطان زمانه  
 هذه الغاية **مسئلة** قد ثبت وجوب الطاعة لمن بايعه المسلمون بالاحاديث المتواترة  
 وثبت الامر بالصبر على جور الجائرين وظلم الظالمين مع امرهم بما هو معروف ورضيهم عما هو  
 ومن الطاعة الواجبة ان لا يتولى احد ولاية الاياض من مصر والا كان ذلك من المنازعة  
 في الامر وقد ثبت تحريم ذلك ما قاموا الصلوة كما يظهر منهم كفر بواجب والا حاديت الصحيحة  
 في مثل هذا اكثر من ان يحصر وقد كان القضاة من التابعين وتابعيهم وهما القرنان الذين  
 هما خير القرنين بعد قرن الصحابة يأخذون الولاية من الملوك المسلمين لم يرضوا الاموية  
 والعباسية ثم هكذا من يولي القضا من علماء الاسلام بعد عصرهم الى الآن وهذا امر من  
 الجلال والوضوح بحيث لا يحتاج الى بيان قال في وبل الغمام وامر الامام العالم بان يكون قاضيا  
 هو امر بطاعة يجب ان يتحمله بنص الكتاب والسنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكبا لشيء مما لا  
 يحل له او يضار الرعية في بعض ما يحل له فان ذلك الامر اخلاو يجب سقوط طاعته ونعم  
 القادة السليفي الصالح فقد كانوا يعملون لسلطين بني امية الاعمال ويولون لهم القضا  
 مع كونهم في العمل والعام وكان لا يحجم احد سلطين تلك الامانة فيهم من يستحل الدماء  
 غير حقها والاموال بل من حملتته **مسئلة** ومن لا يبايعه المسلمون فلا ولاية له  
 ولا يستحق ان يباشر ضاميا بشرة الامام لا خلا ولا جزه لان الولاية سببها البيعة والزام المسلمين  
 انفسهم بها بما يجب من الطاعة وهذا الذي قام محتسبا هو كمال المسلمين في القيام بما  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكن يصلح للقضا ان يحتسب كاحتسابه ولا يحتاج الى ولاية

منه لانه لا مزيد له يميزه عن غيره الا مجرد اظهار نفسه للتصدر بما ياتي اليه من امور الدين  
 او ببلغه منه في الصالح القضاء اذا اظهر نفسه كاظهاره كان مستغنيا عنه والنصب  
 من الامام اذا كان امرا لا بد منه وجب على القاضي ان يتوقف على ما يرسمه له من عموم او  
 خصوص فان امرو الامام بشي يخالف ما يدين الله به سبحانه اوضح له الحجة فان قبلها فذلك  
 وان لم يقبلها فقد نخلص من معرفة الخالفه لما اوجبه الله تعالى عليه ويجعل الحكم على  
 الامام او على غيره من الاحكام **مسئلة** التي ثبتت له الصلاحية له مزيد خصوصية  
 في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن جملة ذلك القضاء وتنفيذ الاحكام الشرعية  
 والاخذ على يد الظالم وانضاف المظالم من مظلمته وكل مسلم اذا قدر على ذلك فهو مكلف  
 به وانما اقتصرنا على امره الصلاحية لان مدخلته في وجوب ذلك عليه امر وحيثه اليقظة  
 عرفنا ان القضاء شعبة من شعب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو واجب على كل مكلف وعلى  
 القادرين اوجب لاسيما العلماء العارفين بالمدارك الشرعية والمفروض ان القاضي منهم كما قد  
 وحيث نفاذ الامر يتم حكم الشرع منه الا باعوان تشديدها وابطاؤه على المرتكبين للمنكرات المتعديلة  
 في تادية الواجب والمقربين على امتثال ما يقضي به شرع الله عز وجل كان اتخاذ من يحصل  
 به التمام من الاعوان ونحوهم واجبا على القاضي واذا لم يحصل امتثال الحق الا بالتشديد تنظيظ  
 الوعيد فنك ايضا منعين على القاضي **مسئلة** من مقتضيات القضاء حضار الخصم  
 ودفع الزحام والاصوات لان ذلك يشوش ذهن الحاكم ويحول بينه وبين سماع الدعوى والاجابة  
 على وجه الحال والاستقصاء واتخاذ عدل يسأل عن حال من جمل من احسن السبل الشرعية  
 وان كان يعني عن ذلك فتح باب الجرح والتعديل لكن قد يحصل باخبار هؤلاء المحكام ما لا يصلح  
 بالجرح والتعديل لو تيق الحاكم لهم وطاينة النفس اليهم زيادة على ما ظن من تاتي بهم  
 الخصوم من شهود الجرح والتعديل وايضا قد يعرفونه بحال الخصوم ومن هو منهم جميل  
 الحال كثير الورع ومن هو سيئ الحال متهاون على الطمع **مسئلة** التوسية بين الخصمين  
 اول ما يتبين به عدل الحاكم من جوره فانه اذا الرى بين بينهما فقد وقع في طرق من الجور ياد  
 بذه وهو ما من به الحاكم الحق والعدل ولا يبرهن بينهما واخرج احمد وابن داود والبيهقي في الحاكم

عن عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بايديهما كالحاكم وفي  
اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو مختلف فيه وقد صحح هذا الحديث  
الحاكم واذا كانت البسرة بينهما في نفس المجلس اجبة فاعداها من التسوية في الخطأ والخطأ  
والتعزير والتقييد بالاولى ومثل هذا حديث ام سلمة عند ابى يعلى الدارقطني والطبراني  
في الكبير بلفظ من ابتلي بالقضا من المسلمين فليعدل بينهم في خطئه واسارته ومقعده و  
بجلسه ولا يرفع صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الاخر قال الحافظ ابن حجر في اسناده عبا  
بن كثير وهو ضعيف واخرج ابو احمد الحاكم في الكنى عن ابراهيم التيمي قال عرف علي بن ابي طالب  
كوم الله وجهه ورجاله مع يهودي فقال يا يهودي ادعي سقطت مني فيه انه رافعه الى القاضي  
شرح فجلس علي بجنب شريح وقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك لكن سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا تساءلوا في المجلس قال ابو احمد وهو منكر واورد ابن الجوزي في العلل قال لا يصح تفرد  
به ابو سيرور ورواه البيهقي من وجه اخر عن الشعبي عن علي في اسناده ضعيفان قال ابن الصلاح  
في الكلام على الوسط لم اجد له اسنادا ثبت وقال ابن عسكر في الكلام على احاديث المذهب  
اسناده مجهول ثم ان المدعي هو الطالب بحكم الشرع فلا يسمع الحاكم من المدعي عليه قبل ان يسمع  
من المدعي لكان ذلك عكس قلب ما تقتضيه الخصومة عقلا وقد اخرج ابو داود والترمذي  
وحسنه واحد ابن جبان وصححه من حديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي اذا جلس اليك  
الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك  
القضا وله طرق استوفاهما الشوكاني في نيل الاوطار ~~مسئلة~~ لا يقر الحاكم بالحق كما ينبغي الا  
بالثبوت الا كان ايقاع الحكم على غير الوجه الذي يقضي به العدل والحق وقد امر الله سبحانه  
بالحكم بالحق وبالعدل وما انزل وايضا التثبت هو من الاجتهاد المذكور في الحديث السابق  
بلفظ اذا اجتهد الحاكم لان المراد بالاجتهاد هنا ابلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم والنظر في  
مشتبهات الادلة والموازنة بين الحجج التي لها من خل في تلك الحادثة ~~مسئلة~~ البينة مالم  
يكن قد ثبت الحكم ما يعتد به فيها من العدالة فليست بينة ولا يترتب عليها حكم فاذا اتى الخصم  
ببينة لا يعرف الحاكم حالها فلا يقبلها حتى ياتي من جاءها بما يصحها وانما طلبت به هاهنا المنكر

فليس من اذن من وظيفة الحاكم ولا الحاكم بل على الحاكم ان يجبر من عليه البينة بانفاقه  
 بكذا وانه لا يباح قدرتين به فيها فان قال لا ما يدفعهما امهله وان لم يقل حكم عليه الا ان  
 له ان الشهود عليه لا يذري ان الجرح مسلم شرعي فانه ان يعرفه بذلك ولا يكون تلقينا ولا  
 يقول صلاهما عندك او يمينه ويقول اليك بينة **مسألة** الامر بالتسليم هو التمسك  
 من التخاصم الى الحاكم فاذا استقر في طرف الحاكم من عليه الحق بتسليمه الى من هو له فان ابي  
 هو اب من حق اوجبه الله عليه وامر قضى به شرعه وقد نفى الايمان عن امر يقع بحكم الله عز وجل  
 فقال تعالى ولا تباشروا يومنون حتى يحكم لك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم محرجا مما  
 قضيت ويسلوا تسليعا فله الحاكم وعلى كل قاصر ان يأخذ على يد هذا الذي لم يزل عن الحاكم  
 وباطره على الحق اطرا فان كان لا يتخلص مما عليه الا بالكسر فحقه من انواع التغليظ على ذلك  
 واجب اذ لا يتم الواجب الا به وما لا يتم الواجب الا به وجب كوجبه كما تقر في الاصول واما انكار  
 كثير من الفضلاء من الحاكم من حبس من امتنع من الخروج لما يجب عليه فهو من قصور الفهم عن  
 ادراك المداير الشرعية وكيف والقاضي يحتاج اليه في تنفيذ الاحكام والزام المبطان  
 بالتخلص عن حقوق المخالفين ولا سيما في زماننا هذا فان غالب من عليه الحق لا يمتثل بحكم الشرع  
 بدون الحبس له او ما يقوم مقامه وتنفيذ الاحكام الشرعية واجب وما لا يتم الواجب الا به يجب  
 كوجبه وكذلك الانتصاب من الظالمين المظالمين واجب وما لا يتم الواجب الا به يكون احكامه  
**مسألة** الظاهر حرمة الله بين عباده ولم يستثن والاولاد فاذ المراد ان الاب عن ذلك  
 كان الحاكم ان يعسبه حتى يتخلص من ظلمه لولاه وان كان حق الابوين عظيما لكنهما لا يقران  
 على ما هو ظاهر منعه منه الشرع ونفقة المحبوس من ماله لانه محبوس حتى قد تبين لزومه له  
 عند الحاكم فامتنع منه فهو الجاني على نفسه فلا يجازي احد بنفقة حال جسده حتى يتخلص  
 مما عليه فاذا بقي بعد ذلك كان انفاقه على الحاكم له لانه ظالم له وما لزمه بسبب هذا الظلم  
 رجع به على ظالمه واذا كان المحبوس فقيرا ولم يتقبل الحق فهو احد المحتاجين الى بيت مال المسلمين  
 من جهة كونه فقيرا سواء كان محبوسا او غير محبوس من جهة كونه ممتدحا عن حق واجب عليه وهذا  
 اذا كان محبوسا في غير مال عليه من محال وقصاص او خسارة او نحو ذلك واما المحبوس في المال



وسائل المنكر وذات الوقوع في المعصية والواجب عليه التسوية بين القوي والضعيف  
على وجه لا يطمع القوي في جوره ولا يأس الضعيف من عدله هذا هو العدل الذي قامت  
به السموات والأرض ولا يجوز تأخير الضعيف على القوي بشئ فيما يرجع إلى التسوية وإلا كان  
ذلك ظلم القوي وجوراً عليه وأما تقدير البادي من النفاذ على الحاضر منهم فوجهه  
أنه يصح البادي من المشقة ما لا يلحق الحاضر فخذ التقدير فيه ضرب من الصالح والمالح  
أن يفعل ما يراه أدق أراد الله سبحانه وتعالى وأرق بأهل الخصومات مهلك التفتيش  
لأنه مع اجتهداته لنفسه قد وقع الحاكم بحال القصور المقتضية لعدم التثبت والحاكم حال الغضب  
ففي هذا ضرب من الصالح وهو لا يأخذ إلا بما يقدر عليه ويدخل تحت طاقته مسئلة  
يستحب للحاكم استحضار العلماء لأن الاستحضار قد يتسبب عنه تحفظ الحاكم وتحويه لما يقتضيه  
المسالك الشرعية وإن كان الحاكم العدل المتبع يفعل في تنبئه مع الخلو ما يفعل مع الخضور  
ويراقب الله سبحانه في كل حالاته نعم أعظم فأن حضور أهل العالم الذين هم أهلان يستعان  
بهم في توقيه إذا زاع عن الحق وياذن لهم بذلك فإن هذه فائدة عظيمة وإن كان من الإثابة  
للمجتهدين فأنها قد تشعب طرائق الاجتهاد فيكون بعضها أدق من بعض وأقرب إلى قطع  
الخصومة وطبقة نفس الخصوم والموافقة للحق قال شيخنا في ربل الغمام لا ريب أن في هذا أي  
استحضار العلماء من المصلحة ما لا يعرفه إلا من مارس القضاء والقضاة عند حضور العلماء  
يتحفظ ويحرم الأمور على سنن لا يكره عليه أحد من الحاضرين من أهل العالم وإذا تأملنا  
مشكل عرضه على الحاضرين لأنه إن لم يكن له وأزع من الورد فإلّا الأحوال أن يخشى لأعض  
عليه فيما يدرمه من حضور جالوف إذا كان خالياً فإنه قد يتساهل إذا لم يكن مقبوعاً  
لأنه عن المعارضة والاستناد ولكن العلماء الذين يكون بحضورهم مصلحة هم العلماء  
الراغبون العارفون بأدلة المسائل ومسالك الاجتهاد وأما من كان من المقلدين  
فليس في حضوره إلا مفسد أقل الأحوال أن يتكدر خاطره من مخالفة الحاكم لما يعتقد  
تقليداً فيشنع عليه بذلك قد يكون الحاكم كثير المراقبة فيجمله ذلك على أن ميل عن  
الإنيل لمخالفة القال والقليل فهو لا يلبس في حضورهم من الفائدة إلا ما ذكرناه انتهى

المنكر ذوات الوقوع  
في المعصية والواجب عليه  
التسوية بين القوي والضعيف  
هذا هو العدل الذي قامت  
به السموات والأرض ولا يجوز  
تأخير الضعيف على القوي بشئ  
فيما يرجع إلى التسوية وإلا كان  
ذلك ظلم القوي وجوراً عليه  
وأما تقدير البادي من النفاذ  
على الحاضر منهم فوجهه  
أنه يصح البادي من المشقة  
ما لا يلحق الحاضر فخذ التقدير  
فيه ضرب من الصالح والمالح  
أن يفعل ما يراه أدق أراد الله  
سبحانه وتعالى وأرق بأهل  
الخصومات مهلك التفتيش  
لأنه مع اجتهداته لنفسه قد  
وقع الحاكم بحال القصور  
المقتضية لعدم التثبت  
والحاكم حال الغضب ففي هذا  
ضرب من الصالح وهو لا يأخذ  
إلا بما يقدر عليه ويدخل تحت  
طاقته مسئلة يستحب للحاكم  
استحضار العلماء لأن  
الاستحضار قد يتسبب عنه  
تحفظ الحاكم وتحويه لما  
يقتضيه المسالك الشرعية  
وإن كان الحاكم العدل  
المتبع يفعل في تنبئه مع  
الخلو ما يفعل مع الخضور  
ويراقب الله سبحانه في كل  
حالاته نعم أعظم فأن  
حضور أهل العالم الذين هم  
أهلان يستعان بهم في توقيه  
إذا زاع عن الحق وياذن لهم  
بذلك فإن هذه فائدة عظيمة  
وإن كان من الإثابة  
للمجتهدين فأنها قد تشعب  
طرائق الاجتهاد فيكون  
بعضها أدق من بعض وأقرب  
إلى قطع الخصومة وطبقة  
نفس الخصوم والموافقة  
لالحق قال شيخنا في ربل  
الغمام لا ريب أن في هذا  
أي استحضار العلماء من  
المصلحة ما لا يعرفه إلا  
من مارس القضاء والقضاة  
عند حضور العلماء يتحفظ  
ويحرم الأمور على سنن لا  
يكره عليه أحد من الحاضرين  
من أهل العالم وإذا تأملنا  
مشكل عرضه على الحاضرين  
لأنه إن لم يكن له وأزع من  
الورد فإلّا الأحوال أن  
يخشى لأعض عليه فيما  
يادرمه من حضور جالوف  
إذا كان خالياً فإنه قد  
يتساهل إذا لم يكن مقبوعاً  
لأنه عن المعارضة والاستناد  
ولكن العلماء الذين يكون  
بوجودهم مصلحة هم العلماء  
الراغبون العارفون بأدلة  
المسائل ومسالك الاجتهاد  
وأما من كان من المقلدين  
فليس في حضوره إلا مفسد  
أقل الأحوال أن يتكدر  
خاطره من مخالفة الحاكم  
لما يعتقد تقليداً فيشنع  
عليه بذلك قد يكون  
الحاكم كثير المراقبة  
فيجمله ذلك على أن ميل  
عن الإنيل لمخالفة القال  
والقليل فهو لا يلبس في  
حضورهم من الفائدة إلا ما  
ذكرناه انتهى



صبيحة تترهب الخصم بما يجب له وعليه واجبي على الحاكم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حيث قال الكمينية وقال فاك ميمنه وقال شاهدك اذ ميمنه كيف واحكام الشريعة ليست  
 بمقاومة ولا محاربة بل هي المجادة الواضحة التي ليلها كنهارها لا يرفع عنها الا جاحداً  
 اوضح الحاكم للخصمين او احدهما ما يجب وما لا يجب في وجه الشرع فذلك من عمل الله ومن تمام  
 ما يتحصل به الحكم بالحق والعدل وما انزل الله لتأكلوا وما اذا كان التلقين بتنبية احد  
 الخصمين على ما يدل على عدم اقراره بالحق واعترافه بما يجب عليه ونحو ذلك فهذا  
 من اعظم المحرمات وليس الفاعل لهذا منزل نفسه منزلة الحاكم بين الخصمين بل منزلة الخصم  
 ثالث اخرج نفسه من القضاء وادخلها في الخصومة وانخوض معها في قضية من اقمج  
 ما يفعله حكام الجبل لان التسوية بين الخصوم واجبة عليه فانخوض مع احد الخصمين  
 في قضية يخالف ما هو واجب عليه من التسوية وعلى فرض انه ما اراد الا التثبت ففقد وقع  
 في امرين محظورين احدهما اخرج صديقا لخصم الاخر والثاني ادخال نفسه في التهمة  
 هذان الامران منبضان الى ما يحرم عليه من ترك التسوية <sup>فصل في</sup> <sup>مسألة</sup> ان كان المفتي الى  
 افنى مظنة تامة بتعصيه لما قد سبق به القول سنة في فقهه كما يقع ذلك في كثير من طباع  
 من المريدين نفسه بنو اعظم الكتاب والسنة وزواجرها كما عرفناه من كثير من طباع من  
 سبق ذهنيه الى قول وتسارع فحبه الى المعنى فانه بعد ذلك يجادل عنه ويناضل ويقيم و  
 يقعد بحاملة الدنا موثني الطاغوتي وتقوى ما انضم حجة الرخصة والذليمة والظهور فلا ينبغي  
 تفويض امر الحاكم اليه بعد فتواه بل لا يجل تفويض شيء من احكام الله اليه لانه متعصب  
 قد اتقن الله هواه واضل الله على علمه وان لم يكن المفتي بهذه النزلة فلا مانع من تولية  
 الحاكم ان ودعه وصله يزجره عن مخالفة الحق لتقوية حفظ النفس فان كان التاثير  
 بما اصابه يقتضي ان يقتصر في البحث عن مسائل الحق وطرائق الحكم او عن استيفاء ما  
 تروى من الخصم من الحجج التي لهم وعليهم فهو ممنوع من هذه المجدبة لانه ما من به الحاكم  
 بالعدل والحق وقد حدث له ما لا يتمكن معه من حماة كما كاملا لا من خراجه الى وقت  
 اخر وليس عليه ان يحاكم قبل ان يتمكن من مقتضى الحكم وبعد ان وجب المانع منه وكان

اذ لفتت ما عرض له من التاذي الى ان يقع في الغضب فيحكم وهو غضبان فان ذلك لا يحل له كما  
 ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى بكرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضي  
 حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يصح الاستدلال للجواز بما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الحكم للرب  
 في شرح الحرة بعد ان اغضب خصمه لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح الحكم في غير هذه  
 قيد حديث النبي عن الحكم حال الغضب لبعض اهل العلم بما اذا كان الغضب لغيره لا له  
 واجيب بانه تاويل مخالف لظاهر الحديث بن دليل يدل على التقييد هكذا الذي هو  
 لا مانع من البحث عن مستندات الحكم لانه في تركها لا تقى استغناء عما اظهر عليه  
 من الامور التي اقتضت هو لا فليس له ان يعرض نفسه للحكم في دماء العباد وامر المشرع  
 ولا يجوز له ذلك بوجه من الوجه لانه لم يرم بالحكم كيف التقى رجل اي صفة وقع بل امر  
 بان يحكم بالحق والعدل وانما الورق على ذلك وهو اهل العقل مستغرق التفكير مشترش  
 الفهم مبلبل البال **مسئلة** الحاكم ما مرد بان يحكم بين الناس هو وان كان من الناس فهو  
 خارج عنهم من هذه الحثية لان الحاكم لا يصدق عليه هذا المنع وهو احد الخصمين وقد  
 ددت الادلة على المنع من شهادة المتهم واي قهوى من ان يحكم الحاكم لنفسه  
 وهو وان كان ممن له وازع من الورع وذاجر من الدين لا يقدم على الحكم لنفسه بالباطل لان  
 الحاكم الغالب كما اعتد بالنادر وهكذا الحكم لعبد فانه حكم لنفسه لان ماله السيد وعنه  
 من لا يقول بان العبد يملك الحكم لشريكه فانه حكم لنفسه لوقد كان يقع القضاء في  
 مسجد صلى الله عليه وسلم من خلفائه الراشدين ولم يحال له على المنع من ذلك ولا ثبت في النبي  
 عنه شيء وامام ادري من النبي عن رفع الاصوات في المساجد على فرض قيام الحاجة به فناية  
 ما هناك انه يزجر من يرفع صوته من الخصوم ويعاقب فان القاضي اذا فعل ذلك تجنب  
 الخصوم ما يشوش على الصلوات من اصوات دغرها وقد ازل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقيف  
 المسجد وهم ياقون حال شرهم واذن الخبيثة بان يلعبوا فيه بجر الخمر وكانوا يتشاورون فيه  
 الاشعار وفي هذه الامور من التشوش على الصلوات زيادة على ما يحصل من قعود خصمين  
 او اكثرين يترك الحاكم في المسجد مع ما هو معلوم من ان القضاء بالحق هو من العمل بالشرعية

وتبليغهم إلى العباد ونشر أحكامها بينهم وفي ذلك من الصالح ما لا يخفى مستلزما  
لحكم القضاء بما علمه فان غاية ما يحصل للحاكم بشهادة الشهود أو بين المنكر أو إقرار المقر  
هو مجرد الظن المختلف قوة وضعف لأن الصدق قد يكون المقر على نفسه قد يقع بالطل  
لغيره ولكن هذه لما كانت اسبابا شرعية ورجحت في الكتاب الستة وأجمع عليها أهل  
الاسلام كان القضاء بما أحق في ظاهر الشرع ونجاء للقاضي الاستناد في حكمه إلى الظن لأن  
هذه الأدلة الواردة في أسباب الحكم هي من جملة مخصصات الأدلة الواردة في النبي عن العمل  
بالظن والوعيد عليه كما قيل في أخبار الأئمة ونحوها من الظنيات في معلوم لكل عاقل أنه  
إذا كان الحاكم يعلم بالقضاء ويرى بالشئ على جليته وحقيقته فهذا مستثنى من ما يحصل  
لأنه من تلك الأسباب لأنه يعلم والحاصل أن تلك الأسباب ظن ولا خلاف في أن العلم  
أقوى من الظن وإن الاستناد إليه مقدم على الاستناد إلى الظن بل لا يبقى للظن تأثير مع وجود  
العلم أصلا فالحاكم الذي حكم بما يعلمه قد حكم بالعدل والحق والعسطل بلا شك ولا شبهة  
ولم يكن مع علمه تخوف لو كان حكمه باطلا وليس ذكر تلك الأسباب إلا لبيان ما هو ممكن في الواقع  
من التوصل إلى معرفة الحق مع عدم القطع والبت بطابقة الحكم الواقع ولهذا يقول الصادق  
المصدوق صلوات الله عليه إنما أنا بشر إن كنتم تحضون إلي ولعل بعضكم أن يكون الحق حجته من بعض  
فأقضي بغير ما سمع من قضيت لأمن حتى أخيه شيئا فلا يأخذ فأنما أقطع له قطعة من النار  
هكذا لفظ الحديث في الصحيحين وغيرها فلا شك ولا ريب أن قضاء الحاكم بعمله أسكن بخاطر  
وأقوى لقلبه وأقرب عينه من الحكم بالظن والعمل بما هو أو ما هو مقبول لا يخالف فيه إلا ما  
يتعقل الحقائق كما ينبغي كما تقر في الأصول في الكلام على نحو الخطاب هذا الوقت أن تلك الأسباب  
لم يرد ما يدل على سببية غيرها ومعلوم أن النصيص على بعض الأسباب لا يعني سببية غيرها وأما  
ما قيل من أنه قد رد ما يدل على انفصال الأسباب فيجاء وهو قولنا صالم وليس لك إلا ذلك بعد  
قولنا صالم شاهدك أو يمينه فيجاء عن بيان هذا إنما يكون دليلا لو علمنا أن النبي صالم قد علم  
بالواقع في تلك القضية وترك العمل بعلمه وعمل في الظن البينة أو اليمين ولم يشك ذلك على أنه  
يرد على هذا الحصر أو من عليه الحق فإنه أقوى في السببية للحكم من البينة واليمين

**فالحاصل** ان الحاكم يعلم حاله بالعدل والحق والتعليل بالهكمة بلاوجه بأموال الثقات  
 اليه فان الهكمة عن الحكام العاديين العارفين بما شرعه الله عز وجل المتعلقين بحكم الله سبحانه  
 منفية ولا يعود عليهم من ذلك غرض يصلي له لجماعه اعادة ولا وليس محل النزاع هو الحاكم المتمم  
 بل محل النزاع هو الحاكم الناجح وهو ابعد عن الزيف انزه من ان يزن بعيب أو استثناء الحق  
 فوجه انه اذا لم يحصل النصاب المعتبر فيها كان ذلك شبهة وهي تدلر بالشبهة وأما ما استدلل  
 به على هذا الاستثناء من قولهم لو كانت اجماع الجوابين بينة لجهتها كما في قضية الالاعنة  
 فليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بوقع الفاحشة منها ولو كانه استدلل على ذلك بما ظن من القرآن  
 كما تضمنته القصة وليس ذلك من باب العلم ومع هذا فالبينة هي ما يتبين به الشيء ونظر عند  
 حقيقة والعلم من الحاكم من هذه الحثية بينة بل هو أقوى بينة وقد حقق هذا البحث <sup>كتنا</sup>  
 الشيخ القاضي محمد بن علي الشوكاني في نيل الاوطار والفتح الرباني وغيرهما من مولفاته تحقيقا للعلم  
<sup>البيان</sup> **مسئلة** اعلان الله تعالى قد جعل حكم الحاكم اسبابا معاوية يعمرها الحاكم وهي الاقرار أو  
 اواليين واليمين على الشك مثل النكول والرد فالحاكم اذا قامت لديه الشهادة العادية المرضية بشي  
 الحق على الغائب والذي لا يتردد ان هو او المتمرد من حضور مجلس الحاكم فقد اوجب الله عليه انضاض  
 المحكوم له بحكم الله تعالى والقضا بما شرعه الله تعالى ولا يتردد ما امر الله سبحانه به من الحكم  
 بالحق بالعدل وبما ازل الابهة وهكذا لا يتردد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا بعد اذن من  
 ان ضربة الذي عليه الحق عند الحاكم في ظل من ناله الحق وحكم انصافه ورفع ظلامته  
 فعليه الدليل وهكذا اذا كان الذي عليه الحق في موضع لا يعرف فان جواز الحكم عليه  
 اظهر من جواز الحكم على من كان غائبا في مكان محجوف وهكذا اذا كان من عليه الحق متمردا  
 عن حضور مجلس الحاكم تاركا لما اوجبه الله تعالى عليه من الاجابة الى شرعه فان جاز  
 الحكم عليه اظهر من الامرين السابقين ولو تم التمرد عن الشرع ثم لم ينفذ الحق على  
 غالب الناس حينئذ تبطل الاحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملة بين العباد ويبطل ما هو من  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومثل قيام البينة عند الحاكم المتصفة بالصفة السابقة <sup>در</sup>  
 او استيفاد من الغائب المجرم او المتمرد ومثلا ايضا علم الحاكم بثبوت الحق عليه ولكن

على الحاكم ان يؤذن الغائب بانه قد توجه الحكم عليه فان نفى ما يدفع به عن نفسه  
اوردته اذا كان غائبا في مكان لا يلحق مشقة زائدة بالاعذار اليه وهكذا يصدر على المتمرّد  
صلاته قد ورد في الحكم على من لم يحضر المجلس الشرع طيل بخصه وكتب شيخنا القاضي محمد  
بن علي الشوكاني على ذلك رسالة طويلة وذكر فيها ما يشرح له صدر النصف وينتظم قلبه  
فمن احب الوقوف عليها فليقف عليها ويحتاط الحاكم حيث لم يكن الا حذار الى الغائب  
او المتمرّد بالتوق على المحكوم بان لا يتصرف فيما حكم به به حتى ينظر ما يقوله الغائب لبعض خصوصه  
والمتمرّد بعد رجوعه عن تمرّده وكذلك مجهول المكان حتى يظهر مكانه فان قلت اذا كان المظالم  
بالحكم له ليس عليه الا اليمين بان يكون الظاهر معه قلت ينبغي ان يحكم له بيمينه السنة  
الى الظاهر الذي معه ويؤخذ عليه ان يتصرف فيه بحسب اذ ان يكون مع خصمه الغائب  
او المجهول او المتمرّد ما يترجح على يمينه وتنقل عن الظاهر الذي يمينه فكذا ينبغي ان يقال  
في هذا المقال واما منع المانع عن الحكم على هؤلاء فوسد لباب حكم الشرع واهمال ما  
امراه تعالى به من الامور المشرّفة والهي عن المنكر وظلمت لمن جاء يشكو ظلامته ويصرّ  
المستند الذي امر الله تعالى بالحكم بالحكم به واما قد سمسافة الغيبة فيدعي تفويض النظر  
فيه الى الحاكم لجهت الاختلاف في الاحوال باختلاف الاشخاص والاموال وصق حضرهوا والمجهول  
او المتمرّد مجلس الحاكم عرض عليه الحاكم المستند الذي حكم به عليه فان جاء بما يغا الفاصح  
يحل عليه والا فنع به بما تقدم من الحكم عليه والايفاء من مال الغائب صحيح مع التوثق منه  
بان لا يضره عن ذكره قبل معرفته ما ياتي اليه الحال فيسمع مثله اذا كان المتولى للحاكم مكان  
سكين من المأمور والدين فالظاهر انه حكم حق وحل وما كان كذلك فتتفقد حق وعدل  
ولا سيما اذا كان لا ينفذ الا بعد التقيد فانه واجب تخيير الحاكم الله عز وجل اذ قيا ما يلحق  
المظلوم والاخذ به من الظالم وليس قيام الدعوى عند الغير مما يوجب ان لا يحكم فيها غيره  
عن الحكم ويكره ان يسمع الحاكم الاخر ما يقوله الخصمان من مسائل قد ثبت العمل  
بالخط بالادلة المتكاثرة من الكتاب والسنة والاجماع وبالكثابة حفظ الله هذه الشريعة  
عليها من تاخر حكمها من تقدم ولو كذلك ان ذهبت الشريعة لاسيما في العصيان المتأخرة

فان الحفاظ فيها في غاية القلة ولم يبق من العالم الا ما حوته بطون الدفاتر وهكذا لحفظ الله  
 بالكتابة اخبار السلف حتى عرفنا الخلف ولذا ذلك لذهبت بها الأعصار وصارت نسياناً  
 منسياً وهذا أظهر الحكمة الالهية في الأمر بالكتابة بنص القرآن الكريم والكتابة معمول بها  
 في الجميع والتفرقة فيها بين العبادات والمعاملات غير صحيح وبذلك جاء القرآن الكريم فانه امرنا  
 بالكتابة اذا تدلىنا بدين والمدانية معاملة محضه ليست من العبادات في شيء وهذا  
 عمل اهل العلم قاطبة ولكن هذه الكتابة المعمول بها ليست بالكتابة المطلقة بل الكتابة المقيدة  
 بيقود منها معرفة الكاتب في معرفة عدالتهم ومعرفة خطه على وجه لا يلبس بغيره فاذا كان الخط  
 جامعاً لذلك فالعمل به متعين فان كان كاتبه حاكماً وصرح فيه بالحكم كان ذلك منزهاً من  
 احكام الحكم وان كان مفتياً كان ذلك بمنزلة الرواية لتلك المسئلة وان كان لاحكام ولا  
 مفتياً بل حرراً كما في راي ابيع او حبة او نحوها كان ذلك بمنزلة الخبر من ذلك الكاتب وحكم  
 الخبر معروف اما اذا كان الخط غير معروف فهذا الاختلاف بين المسلمين انه لا يجوز العمل  
 به في تقرير لا قطري وهكذا لو كان معروفاً ولكن بما يلبس بغيره لم يجز العمل في شيء وهكذا لو كان  
 معروفاً ولا يلبس بغيره ولكن صاحبه ليس بعادل فانه لا يجوز العمل بالكتابة لما تقر من ان  
 عدم العدل القسقط للشهادة والرواية باللفظ فضلاً عن الكتابة فاذا اجتمعت للمقتضيات  
 للعمل هي الثلاثة الامور التي ذكرناها و عدم المانع وهو القادح في شيء منها فلا شك ولا ريب  
 ان ذلك الخط معمول به على ذلك التفصيل الذي ذكرناه واذا كان خط الحاكم الاول معروفاً  
 لدى الحاكم الاخر بحيث لا يترد فيه شك ولا شبهة كان ذلك قائماً مقام مشافهة ولا فلا  
 قال في ويل الغمام ان الخط الذي لا يجوز فيه التغير والتبديل والاشتباه معمول به في كل شيء  
 من غير فرق بين الحرف وغيره او قد كان صلحاً يكتب الى الاقطار ويرتب على الكتابة ايرادها  
 وعصمتها فبذلك اعدوا ذلك والفتاوى بعدم العمل بالخط مطلقاً ليس بيد ممتسك الاخر  
 الاشتباه والزيادة والنقصان ومحل النزاع خارج عن ذلك والادلة على ما ذكرناه كثيرة  
 وكما يكون فيها الامر القراني بالكتابة ولو كانت غير معمول بها لم تكن بالامر بها فائدة وهذه المسئلة  
 قد اوفد قلوبها المستقلة وبخصت حاصلها في الرسالة التي سميتها اطلاع ارباب الكمال على

ما في رسالة الجلال من الاختلال انتهى ومن ادلة السنة على ذلك امره صلى الله عليه وسلم بكتابة الصلاة  
 بينه وبين قرين ومنها كتابة الامانات ومنها كتابة الاقطاعات ومنها كتابة عقد الزمة والصلح  
 ومنها كتابة عمر بن حزم الذي كتبه اليه صلى الله عليه وسلم واخذ الصحابة كثيرون الاحكام الشرعية عنه  
 وقد روي مسنداً ومرسلاً ومن الحكم التي لا يجاع الصحابة على العمل بالخط الازلي في المصنوع  
 واما من بعد الصحابة فيدل عليه لجماعهم الفعلي على الاحتجاج بذلك والعمل به في معاملة الناس  
 وفي المصنفات في الفنون العلمية على اختلاف افهامها ومنها علمهم بالوجادة التي صرح  
 العلماء بقبولها وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه ويختمها بخاتمه مع رسول معروف  
 فيعلم ذلك القرين البعيد لا يشكون فيه وكانوا يعرفون انهم عند هذه المراتب كانت الخاتمة  
 بعد اختلاف طوائف العالم والتحيالات بكل ممكن والحكم على تنفيق ما وافق الغرض و  
 ان كان باطلاً مسألة اذا اقرر ان حكم الحاكم ظني سواء تعاقب بحكمهم فيه قطعي او  
 ظني في ايقاع او وقع فلا ينفذ الا ظاهره الا باطلاً فلا يجزئ به الحرام ولا يصح به الحلال للحاكم  
 له والحكم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجب من امتنع منه فان كان المحكوم له  
 يعلم بان الحكم له باطل لم يجز له قبوله ولا يجزئ له استيلائه بجملة حكم الحاكم من غير فرق  
 ومن ذهب الكنفية القائلين بان حكم الحاكم يجل الحرام ويحرم الحلال وان كان في نفس الامر  
 وفي الواقع على غير الصفة التي وقع الحكم عليها مقالة باطلة وشبهة داحضة وقد فيها  
 الله سبحانه في كتابه العزيز بقرانه ولا تاتوا الامم بدينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكماء كلوا  
 فريقتا من احوال الناس بالاثرة وانترت بليون وقد فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضيت له  
 بشي من مال اخيه فذلاخه فاذنوا الطمع له قطعة من النار هذا على تقدير انه لم يعين المسئلة  
 في الاموال وغيرها والذي في كثير من تخصيص ذلك بماء الاموال ولا يختلف في هذا من يقول  
 بان كل شيء عند مصدريه من لا يقول بذلك لان القائل بالتصويب لا يريد بذلك المجتهد قد  
 اصار ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد بان حكمه في المسئلة هو الذي  
 كلفه وان كان خطأ في الواقع ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم  
 فخطأ فله اجر وان اجتهد فخطأ فله اجران فعمله مصيباً تارة ومخطئاً اخرى ولو كان

مصيبا دائما ليرفع هذا التقسيم النبوي وهذا تعرف ان المراد بقول من قال كل شيء من  
 انه من الصواب الذي لا ينافي الخطا من الاصابة التي تنافيها مسئلة فيعزل  
 الحاكم بالبحر لانه قد صار بالبحر غير عدل والعدل المشروط والشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط  
 وهكذا اذا وقع من الحاكم قبول الرشوة فانه ينعزل لبطا ان عدل الله بصدور هذه المسئلة  
 الكبيرة منه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعنة الله على الراشي والمرتشى في الحاكم اخرجوه اخرجوه  
 بطلان حاكم الحاكم بغير الرشوة وان كان الحاكم حقا فمبني على انه ينعزل بفعل محرم من المحرمات  
 وحينئذ لا وجه لتخصيص الرشوة بل لا فرق بينها وبين الزنا وشرب الخمر مثلا اللهم الا ان يقال  
 ان هذا محرم يتعلق بحكمه لانه يجوز منع الارثشاء ان يحكم بالباطل ولكن كان ينبغي تخصيص  
 ذلك بما ليس بحق من الحكم اما اذا كان حقا فلا يبطل بفعل المحرم والحاصل انه لم يرق دليل على  
 انه ينعزل بفعل شيء من المحرمات وليس عليه اذا وقع في شيء من ذلك الا التوبة الصالحة  
 للذنوب كفى بها والله اعلم **مسئلة** لا ينقض حكم الحاكم الا بدليلا علميانه اذا كان الحاكم  
 الذي حكمه مع الشروط المتقدمة فقد صار حكمه لازما للحاكم عليه يجب عليه ان يتلقا  
 بالسمع والطاعة وان لا يجوز في صدره حرجا من ذلك ليس له تسليبا كما ذكره الله سبحانه  
 في الكتاب العزيز ولكن اهلية الحاكم ليست بعصمة ودين الله هو ما شرعه لعباده في كتابه  
 وسنة رسوله فان كان هذا الحاكم المتامل قد اصاب الحق في حكمه فلا شك ولا ريب  
 انه لا يجوز لمسلم كائنا من كان ان يتعرض لنقض هذا الحكم بل لا يجوز لمسلم ان يترك الامتناع  
 له فضلا عن ان يحاول نقضه وبغى القتل ومعنى كونه قد اصاب في حكمه ان يوقعه  
 موافقا لما في كتاب الله تعالى او لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما مما لا يقتضي  
 ذلك تحول على الدنيا برهليها بما مع مقبول كالتص على العدة او عدم الفراق ووجه هذا  
 ما في حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن ليقض اقامه الحاكم في كتاب الله  
 عز وجل فان لم يجد فيما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجد جهنم رايه وهو من صريح  
 العمل به ولا يصح لنقض حكم الحاكم المتامل جرح دليل يارض دليله اذا كان ما نحن  
 للاحتجاج به لان ذلك هو فرضه عند تناقض الادلة اما اذا تبين ان الحاكم المتامل اعطى



في الحكم فلا يجوز اقرار حكمه بل يجب على الحاكم الاخر نقضه لان مجرد تاهل الحاكم  
 للقضا ليس بغيره ولهذا يقول الصادق المصدق صلوات الله عليه وسلم في الحديث الثابت الصحيح  
 وغيرها اذا اجتهد الحاكم فخطأ فلا اجر وان اجتهد فاصاب فلا اجر ان فقد جعل النبي  
 صلوات الله عليه وسلم مترددا بين الصواب والخطا فليست الاهمية تقصمه عن الخطا كما في هذا  
 القول النبوي وذلك بان يستند في حكمه الى رأي والدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة حتى  
 فان الحكم النبوي على هذا الرأي منقوض بالدليل الصحيح مضروب وجه الحاكم به لان شرع الله  
 عز وجل واحد لا يخرج بخطا الحاكم عن كونه شرعا والتعبد به للعباد ثابت قبل الحكم وبعد  
 في هذه القضية التي حكم فيها الحاكم وفي غيرها على هذا الحكم له وعليه وعلى غيرها اما  
 اذا كان القاضي المتولي للحكم غير متاهل للقضا فتحكمه باطل من اصله لانه صادر عن غير  
 حاكم لكنه اذا وافق الحق فقبوله واجب من حيث كونه حقا لا من حيث كونه صادرا من  
 غير من يصلح للقضا لان الحق في نفسه لا يخرج بحكم من ليس بمتاهل للقضا عن كونه حقا  
 وان كان القاضي الذي ليس بمتاهل اثنا لانه قضى بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضيه النار  
 كما تقدم في الحديث لانه لا يعرف كون الحكم الذي يحكم به حقا او باطلا اذ هو لا يتقبل الحجة  
 فضلا ان يحكم بها بين الناس واذا تقررت لك هذا عرفت ان لزوم حكم الحاكم ووجوب  
 امتثاله وقرير نقضه يرجع الى كونه مطابقا للحق وعدم لزومه وجوب نقضه يرجع الى  
 كونه مخالفا للحق ومثل هذه الموافقة والمخالفة لا تحقق على المحققين من اهل العلم المشتغلين  
 بادلة الكتاب والسنة وان يحل الرب عز وجل عبادة وبلا دة عن وجود من يقوم بالبيان  
 لما في الكتاب والسنة ويرشد العباد الى ما شتم لا عليه مما شرعه لهم وتبين ان الخلف  
 الدليل القطعي وخالف اجماع المسلمين من الاحكام كان اولي بالنقض اتم بعدم وجوب  
 الامتناع وسئلة اذا حكم الحاكم بخلاف الحق فقد جاز وجوده تبطل دليته كما تقدم  
 ولا مذهب للجهتد الا ما بلغت اليه قدرته من النظر في الادلة واتجمع بينها او ترجح الراجح  
 منها فان حكمه بخلاف ما يجر له اجتهادا غير ان فقد حكمه بالبطل وهو يعلم بانه باطل و  
 كفى بهذه الجراءة والبسادة والمخالفة لما امر الله سبحانه به فان تلفت حكمه باطلا او تركت

الرجوع على من اتلفه ضمنه الفاضي لانه قد تسبب بسبب متعد فيه عامدا معاندا للشرع  
الله تعالى مضاد للحق واماخير المتاهل فليس حكمه بلسية الا اذا وافق الحق لكن حجة انما هي  
تكونه وافق الحق كما قد منادوا اما اذا حكم بخلاف الحق عامدا على فرض انه قد اعتقل اعتقاده  
بجل ان الحق هو كذا فهذا ضمن من هذه الحثية اذا تعذر رجوع العين المحكوم بها ورجوع  
قيمتها فان تعذر عزم من بيت المال لان الحاكم معذور بالخطا وقد قد منان تأمله للبعض  
عن الخطا فاذا حكم بخلاف الحق خطأ فلا ضمان عليه بل لا اجر كما تقدم في الخبر الصحيح  
ولكنه ما هنا قد كان حكمه من الواقع على جهة الخطا سببا لذهاب مال الحاكم عليه فهو مظلوم  
ورفع ظلامته واجبه قد تعذر الرجوع بالعين والرجوع بقيمتها على الحاكم له ولم يتعلق  
بالحكم الضمان ولا يجزئ تضمينه مع الخطا فلم يبق الا جبر ما حكمه من الخسر من مال بيت مال  
المسلمين فيكون له حكم الخادم وقد تكفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخرايام النبوة بعد ان فتح الله  
تعالى على المسلمين بان من ترك دينا او ضياء عاقل اليه وعليه كما نطقت بذلك الاحاديث  
الصحيحة فالهذه الحكم عليه بالخطا هو دين على من استغرقه وقد تعذر الرجوع عليه فكان  
دينا على بيت مال المسلمين وحسب مثله اجرة الحاكم من مال المصالح قد ثبت بثبوت الاشياء  
والاشبهة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل لمن عمل على الرجوع الى مصالح المسلمين رزقا ومن ذلك ان رزاق  
المصدقين والامراء الذين يؤمروهم على البلاد وهكذا ثبت في ايام الخلفاء الراشدين الذين  
قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكره لسنن وسنة الخلفاء الراشدين انهم كانوا يجعلون للولاة  
والقضاة ومن يجعل في الصدقات رزقا من بيت مال المسلمين وكان المسلمون يفرضون  
للائمة رزقا يقوم على حاجتهم اليه مع حاجتهم الى ذلك وعدم وجود ما يقوم بمؤونتهم في  
خالص ما هو ولا شك ان انتصار القاضي للقضا والمفتي للفتيا قيام بمصلحة عامة فلا  
نصيب في بيت مال المسلمين من هذه الحثية وليس ذلك باجرة على واجب بل ثبوت  
حق في مال المسلمين وقد كان الصحابة يأخذون عطاءهم من بيت المال وان لم يروا عملا كما  
هو معلوم فكيف اذا قاموا مع ذلك بما لزمهم به سائر المسلمين وقد جعل الله سبحانه للعاملين  
على الصدقة احدا الاصناف الثمانية المستحقين لها ولا سبب لذلك الا ما مضى من العمل وهكذا

كل ذي ولاية دينية راجعة الى القيام بمصالح المسلمين وأماننا لأموال التي هي معدة  
 في بيت مال المسلمين فلا يشترط فيها فقر القاضي ولا غيره وقد صرح عنه صلاحيته قال  
 لعصر ما جاء لك من هذا المال وارت غير مستشرف ولا سائل فخذة وما لا فلا تتبعه نفسك  
 بعد ان قال عمر لرسول الله صلاحيته يعطيه من هوا حوج اليه منه وقد كان الصحابة رضي  
 الله عنهم يأخذون من العطاء الأوفى المؤلفة كما هو معلوم بل كان الحسنان وعبد الله بن  
 جعفر وأمثالهم يأخذون المائة الألف كما هو أكثر منها قال الشوكاني في دبل النعم مال الله خير  
 لمصالح المسلمين ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم ودنياهم القضاء  
 العادل في أحكامه العارفة من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه في حوائجهم وإبرامه بل ذلك هو  
 المصلحة التي لا توازيها مصلحة لأنه يرشدهم الى مصالح الشرع ويفصل خصوص ما تقرر بأحكام الله  
 فهو المحتل لأعباء الدين التزج عنه لمن يحتاج اليه من المسلمين فوزقه من بيت المال من أحر  
 الأمور ولا سيما إذا استغرق أوقاته في فصل خصوص ما تقرر فقد كان رسول الله صلاحيته الخلفاء  
 الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون أموال الله بين المسلمين ويجعلون  
 للعلماء نصيبا موزنا للقاضي إذا كان متورعا عن أموال العباد قائما بمصالح الحاضر منهم  
 والباد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات كونه من المسلمين ومنها كونه عالما  
 ومنها كونه قاضيا وأما ما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الأجرة من المخصوم على الرقم  
 فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لأنه قد قبض أجرته من بيت المال  
 وإن أظهر من يأتيه أن نفسه طيبة به فالذي أوجب طيبها كونه قاضيا وكون الأعراف  
 قد جرت بمثل ذلك والأفحوا لا يسع إلا بما له لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة  
 وأما إذا لم يكن مكفيا من بيت المال فشرط الحل أن يأخذ مقل راجعة بطيبة من نفسه  
 يقصده ويكون كالأجير لحكمه كونه غير محرر من بيت مال المسلمين انتهى وقد تقدم الكلام  
 على ذلك مستوفى في آخر القسم الأول فاجعه ~~مستوفى~~ الهدية للقاضي نوع من الرشوة  
 لأن كل فرد من أفراد الناس يمكن أن يوجد له غير يرافعه اليه أما أجالا أو أجالا والصنائع  
 تزده الحب في القلوب ولهذا يقول الصادق المصدوق جبلت القلوب على حب من أحسن

وحريم الرشوة ليس لما تفرقه من الميل ولا فرق بين هاتين الهدية في ذلك لأن الكل إحسان  
 إلى القاضي والمتوقع في حريمه المحرم لنفسه من القضاة يأتي من قبول كل هدية من غير فرق  
 بين من كان يهدي له قبل الولاية وغيره وإن كان الخطر في من كان يهدي له قبل الولاية  
 اخذناه لم يفعل ذلك لغرض الولاية لكن العلة الميل المتأخر عن الإحسان وربما كان الهدية  
 من يهدي إليه قبل الولاية لأجل كونه مظنة للولاية أما كونه من العالمة كان أو من بيت  
 يعتادون الدخول في هذا الشأن فاذا رأيت القاضي يقبل الهدايا فاحذر عليك إذا سألت  
 ضاواياك والأعترار بما ورد من الترغيب في المهاداة فان تلك الهدايا المرغوب فيها غير هذه  
 الهدايا التي هي ائتمان الأديان ولهذا صح عنه صلوات الله عليه عن قبول الهدية في مقابل شفاعة  
 أو قضاء حاجة ككافي سنن أبي داود وغيرهما ورواها عن الناس متعلقة بالقاضي أو تتعلق في  
 عمن دينه ويلحق بذلك ما يأخذ القاضي من النكاح عند خطبة النكاح في مجلس العقد باسم  
 حق النكاح قليلا كان أو كثيرا فإنه لا يحل لأحد مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه قاضيا  
 كان أو غيره فاذا أخذ القاضي ذلك فقد كل مال أخيه المسلم بالباطل اللهم إلا أن يعطي الله  
 بيده عقدة النكاح شيئا بطيبة من نفسه من غير تعيين المقدار من جهة القاضي العاقل  
 للنكاح كيف وهذا الأخذ بالحكم لا يوجد بحجازه دليل لا في كتاب ولا سنة ولا في إجماع ولا قياس  
 عندهم يقول بنو الذين الآخرين فكان هذا المال المأخوذ في حكم الهدية أو الرشوة بلا فرق بينه  
 وبينها والله أعلم ومن الأدلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السنن  
 عن الحسن بن سعيد بن جبلة أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السحت أو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم  
 الكافرون والظالمون والفاسقون وأكن السحتان يستعينك الرجل على مظلته فيهلك  
 لك فان أهدى لك فلا تقبل فقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحدا يمة التابعين القاضي  
 إذا أخذ الهدية فقد أكل السحت وإذا الرشوة بلغت به الكفر رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح  
 أخرجه أبو داود عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شفع لأخيه شفاعة فاهلك الهدية

عليه رافعة بلها فقد أتى بابا عظيما من ابواب الربا وفي اسناده القم بن عبد الرحمن الأموي  
 ولازم الشامي وفيه مقال ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الأمراء  
 حديث هذا الأمر غلول أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث أبي حمزة قال إنما فظ  
 واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش عن أهل الحجاز  
 وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة قال إنما فظ واسناده أشد ضعفا وأخرجه  
 سنيد بن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسافر عن الحسن بن عمار  
 واسمعيل ضعيف وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث انس بن مالك بل يفظ هذا  
 العمال سحت وفي باب الزكاة في باب العمالين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم يفظ  
 من استعملناه على عمل فزقناه رزقا فما أخذ به فذلك فهو غلول أخرجه أبو داود وقد  
 بوب البخاري في أبواب القضاء باب هذا العمال وذكر حديث ابن التبية المشهور والظاهر  
 ان الهدايا التي تهدي للقضاة ونحوهم هي نوع من الرشوة لان المهدى اذ لم يكن معتادا للآخذ  
 الى القاضي قبل ولايته لا يهدي اليه الا لغرض وهو ما التقوى به على باطله او التوصل به  
 له الحق والكل حرام واقل الاحوال ان يكون طالبا للقرابة من الحاكم وتفضيحه ونفقه كلامه ولا  
 عرض لذلك الا الاستطالة على خصومه او الامن من مطالباتهم له فيخشى من احدى عليه  
 ويخافه من لا يخافه قبل ذلك وهذه الاغراض كلها تؤل الى ما الت اليه الرشوة فليحذر الحاكم  
 المتحفظ لدينه المستعد للوقوف بين يدي ربه من قبول هذا ما من احدى اليه بعد  
 القضاء فان الاحسان تأثرا في طبع الانسان والبقاوب محبوبا على حب من احسن اليها  
 وبماالت نفسه الى المهدى اليه ميلا يورث الميل عن الحق عند عرض المخاضة بين المهدى  
 وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك ويظن انه لم يخرج من الصواب بسبب ما قد رزقه الاحسان  
 في قلبه والرشوة لا تفعل زيادة على هذا قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد الشوكاني ومن  
 هذه الحيثية امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء من كان يهدي الى قبل ذلك  
 فيه بل من الاقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لمسطره  
 اسأل الله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وصلياً على سيدنا محمد وآله وسلم ان احصى ان اذ الخصم الى رسول الله

صالحاً فاعتدل للوعد فوافي أحدهما ولم يواف الآخر قضى للذي يوفي منهما كما يدل عليه خبر  
 أبي موسى الأشعري أن معاوية بن أبي سفيان قال له أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 إذا اختلف إليه الرجلان فاعتدل للوعد فجاء أحدهما وأمر بآيات الآخر قضى للذي جاء على الآيات  
 لم يجز فقال أبو موسى إنما كان ذلك في الدابة والشاة والبعير الذي نخس فيه أمر الناس  
 رواه الطبراني في الأوسط قال في جميع الزوائد وفيه خالد بن نافع الأشعري قال أبو حاتم ليس  
 بقوي يكتب حديثه وضعفه الأئمة انتهى وله شواهد ذكرها الشوكاني في الفتح الرباني قال  
 وإني لم أجده أحد من الحفاظ كلاماً على إسناد هذا الحديث بعد البحث عنه إلا ما ذكرته  
 وأما الكلام على متنه فلم أجده شيئاً من ذلك والكلام في ذلك ينحصر في وجوه جليلة ستون  
 وجهاً ثم ذكر ذلك قال والظاهر أنه لم يقل ذلك براه به بل قاله حاكم المالكين يفعلاه النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولكن إذا وقع التمرج والعناد والتصميم عليه فذلك مبيع الدم فضلاً عن كثير من المال فضلاً  
 القضاء على من لم يحضر ليس هو القضاء الذي ذكره أهل الفقه على الغائب والتمرح فان الذي  
 نحن بصدده هو القضاء على التمرج بمجرد تمرده بخلاف ما ذكره أهل الفقه فلا بد فيه من مستند  
 الحاكم على التمرج عندهم والله أعلم **مسألة** الإيمان حق ثابت الذي يثبتوا تنصيصاً عليه  
 بالأدلة الصحيحة مجمعة عليه عند جميع أهل الإسلام فاذا قال الذي أنا اطلبه بين خصمي حقاً  
 المنكر الحق كانت إجابته إلى هذا حقاً ثابتة لا زماً متعيناً بالنص والاجماع فان أجاب إلى  
 الإيمان كان على الحاكم المترافع إليه أن يقول للذي هذا خصمك المنكر لما تدعي عليه  
 قد أجابك إلى ما هو الواجب عليه فان لم تكن لك بينة فليس لك إلا هذا فان قال لا بينة في  
 فليس له إلا تلك الإيمان من خصمه وان كانت له بينة الزمها الحاكم بأمرها الحديث شاهدك  
 أو يمينه فاذا قال الذي أريد الإيمان فهو قد أريد الحق الذي أثبت للشرع فليس الحاكم أن يقول  
 ليس لك ذلك بل عليك أن تذهب فتاقي بالبينة فان هذا هو قلب الشريعة ولكن على  
 الحاكم أن يبين للذي أن خصمه إذا حلف فقد انقطع الحق بيمينه ولا بينة بعد ذلك وإذا  
 صنع الحاكم هذا فقد صنع ما هو محض الشريعة الغراء فلو قال الذي بعد أن طلب الإيمان وقضياً  
 لها المنكر له بينة أو يميني موجودة وخصمي لم يحلف فقال الحاكم قد قضى الأمر وجفت القلم

وانقطع الحق وليس لك الا ما قد طلبته من اليقين التي لم يكن قد نطق النكاح بحجوضها المكان  
الحكم بالاحكام القراوشية اشبه منه بالاحكام الطاغوتية فضلا عن الاحكام الشرعية  
ومعلوم ان مثل هذا ليس من الشريعة السخنة الشهادة الى اخوة التي ليها كنهانها فاذا المرجح به  
الحكم الى ذلك فقد ظلم ظلمنا **مسألة** ان كانت الشهادة المعتبرة التي تصلح مستنداً  
لحكم شرعي قد حصلت فلا وجه لطلب زيادة على شهادة شاهدين حدلين او رجل وامرأتين  
ويسمونه التكميل ثم هذا التكميل ان ارد به التكميل باليمين من المدعي هي التي يسميها بعض اهل  
الفقه اليقين للوكة فهذا قد يكون سببه حصول بعض ريبية الحكم لاقرب ترك العمل بالشهادة  
فيطلب اليقين للوكة لتحصيل الطمأنينة وانتلاج الصدور ورفع الحرج وقد يستأنس لذلك بمثل  
قول تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما ومع هذا فان المدعي اذا تكلم عن اليقين  
الوكة ولم يجب اليها كانت الريبة في ذلك قرينة والشك عظيم واخرج بليغا وان ارد به  
طلبه زيادة في الشهادة فهذا الوجه له لان نصاب الحكم قد حصل فان حصل الحكم ريبة لشي  
في الشهود فليس عليه بذلك باس لكن اذا المرجح المدعي غير تلك الشهادة التي قد كمل نصابها  
لمحجز الحكم ان يترك الحكم له بل يجب عليه ان يحكم له بتلك الشهادة لان ما حصل له من الريبة  
لا يدعوه له ترك الحكم مع كمال النصاب قال الله ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اتقضى بما سمع من  
تضدت له بشي من مال اخيه فانما اتقطع له قطعة من النار ولا شك ولا ريب ان طلب الطمأنينة  
سنة انبياء الله عليهم السلام ولا سيما في مثل هذه الازمنة التي قد فشا فيها الكذب فشوا اذا  
على الازمنة المتقدمة قال الشوكاني واني ارى ان هذه حجة قوية ان توقف عن الحكم بعد  
كمال النصاب الاعتبارية وبجئت وخصت حتى تشييب نفسي ويطئن خاطرة لكن بشرط ان لا يهل  
الحكم لمن قد حصل النصاب الاعتباري اذا لم يحصل ما يطلبه من الطمأنينة وكمن قضيا او لنكثت  
لنا فيها مزيد البحث وتكميل الفحص ما يتضح به الحق انضاح شمس النهار وان كانت الاسباب  
الشرعية اذا اجمل الحامل عليها استندت كشينا من ذلك ولو كشف عن المقصد الذي يريد  
والطرح الذي يطلبه لقرب بذلك عينه والحاصل انه لا تناقض في بيان العمل بالاسباب الشرعية  
لحكم والاستنباط في بعض تكون اسبابا يتقوى بها الظن فيظهر بها الحق حتى لا يجرى اذا جرحوا

من غير استنبات ~~حسنة~~ لوجه ليقول من ليس بعدل فان اعتبار العدل امر  
 نطق به الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومع ذلك فهو مجمع على اعتبارها كما حكي ذلك في  
 واحد الاختلاف في تحقيق مفهومها وبيان ماهيتها لا يخبر بها عن كونها معتبرة بالنص  
 والاجماع ولا اختلاف بين المتكلمين في اعتبار العدل انها غير معتبرة في الاخبار والمفيدة  
 للتواترها هنا بحث لشيخنا وبركتنا الشوكاني في نفي التنبية له وامعان النظر فيه وهو ان  
 كثير من القرى التي يسكنها جماعة من الحكرانيين المعروفين الآن بالقبائل قد لا يوجد في القرية  
 الواحدة وان اكثر الساكنين بها من يسكنها جماعة من الحكرانيين المعروفين الآن بالقبائل قد لا يوجد في القرية  
 اهلها ان لم يكونوا اكلهم متساها في الايقان بادران الاسلام كالصلوة والصيام فحيها  
 وان صله مثلا وفعل صلوة لا يحسن لها ذكر ولا يقيدها كمال كثير فيهم لا يحسن النطق بكلمة  
 الشهادة فكان حالهم في ذلك ظلمات بعضها فوق بعض ثم يقع بينهم التطال في الدماء والاموال  
 وليس فيهم عدل معتبر في الشهادة ولا يحضرهم عدل من غيرهم فيترافعون الى حكام الشريعة  
 ونحن نعلم انهم لا يتورعون من منكر من المنكرات ولا يتوقفون عند حد من حدود الشرع  
 ويقدمون على الايمان الفاجرة وعلى شجارات الزور فلما ذاب صنع الحاكم عند رافعههم اليه  
 ان وقف على اعتبار العدل في الشهود وعلى ذلك منه سفكوا الدماء وهتكوا الحرم واكلوا  
 امور البعض من بعضهم في من من ان يقبل عليهم شاهد او يلتفت الى اخبار يخبر بل غاية ما هناك  
 ان الحاكم يسد باب البينة والاخبار اذ لا عدل معتبر ولم يبق الا تخليف الخصم الذي قد علم  
 كل عالم حاله ان اليمن الفاجرة امور شئ عليه واسرار معدة ولو لم يكن على اكثرهم تطبيعهم  
 لغالب هذه النار اليمنية بانه ليس على من قتل نفسا او اخذ مالا او هتك حرمة الايمان  
 لكان ذلك من اعظم البواعث لحر على الاوطاف في ذلك التباكت عليه والتتابع وحينئذ  
 يفتح لهم باب شك لا يفتق وتضرم فيهم نار فتنة لا تنطفئ ابدا وهذه الشريعة المطهرة من عرفها  
 حق معرفتها وجد هامنية على جلب المنافع ودفع المفاسد واعتبار هذا الاصل العظيم  
 من الكتاب والسنة كثيرة جدا لا يحتمل مؤلفا مستقلا فان قال الحاكم المترافع لانه هات البينة  
 التي معك فترسمها وامسكها من عدلها حتى تلوح له امارات الصندق او يبلغ الى حد التواتر



كان ذلك اقرب الي اعتبار حليب المصلحة الشرعية وقد نفع المفاسد المتخافة للمشرع وازجر  
 لمؤلفه العوام الاعتماد عن انتهاك الحرم وسفك الدماء ولربك الاموال فان جاء المدعي بها  
 يفيد ذلك ويتخير به الصواب فيها ونصت ان لهيات بذل الشرجع الى اليقين الشرعية التي  
 لا يعتد في قطعها للحق كون صاحبها غير فاجر لا يترفع عن اليقين الفاجرة وكان في ذلك  
 زجر للعصاة وامل الجسارة عن ان يسفكوا الدماء وينتهبوا الاموال في تنكروا الحرم وليس في  
 الامكان ابرع مما كان وقد يستدل لقبول شهادة غير العدل مع عدم وجود العدل  
 لكن على الصفة التي ذكرناها اصل الاستدلال منهم حتى يحصل من ذلك ما يكون سببا لظهور  
 الحق واتضح الصواب بتمامي الصحيح من ذكر قصة السهمي الذي ايات بارض ليس بها احد من  
 المسلمين فاشهد على وصيته من اهل الذمة ونزل في ذلك يا ايها الذين امنوا شهادة  
 بينكم الآية والكلام على الآية وسبب نزولها يطول وهي مستوفاة في كتب الحديث  
 والتفسير فمن احب الوقوف على حقيقة ذلك رجع اليها وفي سنن ابي داود وسنن  
 الدارقطني عن الشعبي ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة ولم يجد احد من المسلمين  
 يشهد على وصيته فاشهد بجلالين من اهل الكوفة فقدا الكوفة فاتي ابا موسى الاشعري  
 فاخبراه وقد مات تركه الميت ووصيته فقال ابو موسى هذا امر لم يكن بيد الذي كان في  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر ما خانا ولا كان با ولا يلا ولا كتاب ولا غير اذ انما وصية  
 الرجل وتركته فامضه شهادة كصحة شهادة البيت على النبي ليست بمناسبة للمساك  
 الشرعية كما انها ليست بمناسبة للمساك العقلية نعم اذا كانت ايلة الى الاثبات رجحه  
 من الوجوه كانت مثبتة مقبولة وليس الاعتبار بخرج الالفاظ بل بما يستناد منه من المعاني  
 فالحاكم العارف بهذا لولاء الكلام وخواصه ينبغي ان ينظر في شهادة الشاهد وليسمعها  
 وان كانت نافية لافراق تشتغل على ما يفيد المراد من حيث المعنى وان كانت من حيث  
 اللفظ نافية واما الرد لها بخرج كونها نافية فهو من دقة ونظايرية سجيته مع عدم العمل بالحق  
 بعث الاسماء لكل امر من الامور الثابتة في الشرعية ونظر محل الخصومة كالشفقة والجاراة  
 والشرقة سقي الاعلى ومقدرا ما يحل من السبق الاول اختير رساله الى امر بوجوه وعنده لاشك في ذلك

عنه صلوات الله<sup>عليه</sup> بعث أصحابه إلى الأقطار لتعليم الشرائع وقبض الزكوة وإصلاح بين المسلمين  
 كما ثبت عنه أنه بعث علياً في قصص خالد مع بني جذيمة وفي قصته مع مالك بن نويرة  
 بل خرج بنفسه الشريفة لإصلاح بين بني عمرو بن عوف بل بعث أنيساً في أمر عظيم وقال  
 وأعد أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت بالزنا فارجعها وإن لم تبش على القتل الرجل الذي  
 كان يدخل على أمهات المؤمنين فوجدته محتونة فتركه وخوذه الواقعة كثير وذلك ظاهر  
 مكشوف لا يخالف فيه من يعرف الشريعة ولا مانع الأصنام من أخذ ما يستحقونه من الأجرة بل  
 الذبيحة والشريعة الأحرار إعطاء الأجر والأكيدة في ذلك التحذير من التقصير في شأنه والصحابة الذين هم خير  
 القوم قد كانوا يعملون لرسول الله صلوات الله<sup>عليه</sup> الصدقات ونحوها ويجعل لهم ما يعيشون بها بل ثبت في الأحاديث الصحيحة  
 أن أهل الأموال كانوا يشكون إلى رسول الله صلوات الله<sup>عليه</sup> المصدقين في أمرهم أن يصبروا على ظلمهم يقول أعطهم  
 الذي لهم وسألو الله الذي لهم وكان يأمرهم أن يرجع المصدقين لأنهم راضون أن يكسبوا ما أذنوا لعلهم فان  
 كان هذا الظلم الذي شكوه الرسول صلوات الله<sup>عليه</sup> حقاً فكيف يطمع أن في الناس لا يشكون ممن في الدنيا لهم وهم  
 أن كان باطلاً فكيف لا يجوز صدقهم ومثل أهل نعمتنا ونخل المشكوة من على السلامة والطعن على من في  
 مكسب لا يعجز الحاجة إلى الناس يعود عليه من يقول بطلان ما يقع من سلف هذه الأمانة ولا من خلفها  
 وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يسعون في المكاسب على اختلاف أعمارها وما سمع من رسول  
 الله صلوات الله<sup>عليه</sup> أنكر على أحد منهم بل كان يرغبهم في ذلك حتى أمر من لا كسب له أن يأتي ببعض  
 ملبوسه واشترى له بذلك فأساء وأمره أن يذهب فيحط بل قد كان الصادق المصدق  
 صلوات الله<sup>عليه</sup> قبل البعثة بتجارة خديجة رضي الله عنها إلى الأقطار الشامية ثم الاعتياش بمثل  
 هذا المعاش كائن في جميع الأعصار الإسلامية مع جميع قضاة الإسلام فقد كانوا ينتخبون  
 النواب يرسلونهم إلى أطراف ولا يتعمد وزير من عليهم أهل منصب آخر يسمى فخر الشهود وقد كان  
 في النواب من الشهود جماعة من أكابر العلماء المصنفين ومن رجال الرواية المحفاظ المتقنين  
 وهذا يعرف كل من اعترى بأحوال الناس من شك في هذا فليطالع كتاب تاريخ الإسلام  
 أو كتاب النبلاء بل الكتب التي هي موضوعة لأخص من هؤلاء كالمصنفات المشتمة على تلم  
 رواة الأمهات الست وفي هذا المقدار كفاية فليس المراد منه إلا مجرد التذكير ولو كلف القافية

بان يقسم التركات وينظر مكان الخصومات ويجرد السجلات لكان قد كلف بالاطمئنان  
 ولا يدخل تحت قدرته واصر ذلك باهل الخصومات لاسيما عند ان يشد الرجل ويتروك  
 للسفر الى مكان بعيد ينظر اسباب الشفعة بين البدوي والفلاحي وغيره او يقسم تركته المقترة  
 في جوانب الارض فان هذا يعود على الغرض المقصود من نصبه الاحكام الشرعية بالنقص ومن  
 قال ان هذا من عمل القاضي فهو لا يدري ما هو القضاء بل الذي يجب على القاضي ان يقول للورثة  
 المتخاصمين اليه بكيفية القسمة على الفرائض الشرعية ويقول للمتخاصمين في الشفعة بعد  
 ان يحكم العدل ضرورة الاسباب المستحق للشفعة صاحب هذا السبب ومن هذا رخص  
 ذلك وهكذا في سائر الامور المشابهة لهذا واما اذا كان من يامره القاضي بالنظر في القضية  
 من المتاهلين للحكم فيها بالشرعية المطبقة فلا يخرج على القاضي في ذلك وسواء كان الحاكم  
 قاضيا او غير قاض فان تفويضه من القاضي يجعل منزلة القاضي له ان يفوض الحكم اليه  
 لانه يثق به بانه لا يزيغ عن الحق لورعه وامانته ولا يحكم خبطا ولا جزا فالعلماء بالشرعية المطبقة  
 وتاهله للحكم فيها ولكنه لما كان مأمورا بامره ومباشرا بتفويضه كان عليه ان ينظر في  
 حكمه ومستنده اخذا بالجزم وعلا بالعزيمة فان المتأهل غير معصوم من الخطا وقد يخفى  
 عليه مع علمه بالشرعية بعض قايتهما فاذا اعتضد نظره بنظره واجتمع عليه مع علمه  
 كان ذلك غاية ما يجب في نهاية ما يلزم وبالله التوفيق ههنا مثله احلم ان الذي ينبغي اعتقاده  
 في اجرة السجان والاعوان هو ان السجون ومن احتاج الى اعوان الحاكم لا يشاء واما ان يكون  
 قد تقرر عليه حق الغير بحب عليه التناقص منه كالدين ونحوه فامتنع منع ممكنه من ذلك  
 بوجه من الوجوه وعدم وجود عذر شرعي كالاعصار الشرعي فمن كان هكذا فانه الزم للسجان  
 والاعوان فهو عليه من ماله ولا يحل اخذه من خصمه ولا من مال المصالح اما ان لا يحل اخذه  
 من خصمه فظاهر لانه مظلوم وقد دفع مظالمه الى شرع الله فوجب على القاضي والوالي ان  
 يوصله الى ما يطلب من الحق ويدفع عنه الظلم بالزامه خصمه الباطل لا بتسليمه وظلمه  
 فيه فاذا الزمه بشيء من اجرة السجان والاعوان فقد ظلمه الا ان يقتضى الحال وتوجب الضرورة  
 ذلك لمن يطالب بغير ماله في القصاص كان المقتض منه فقيرا او لم يكن في الوجود مال

مصالح من خراج ومعاملة وجزية وفضلة سهم في سبيل الله او كان ولكنه بايدي قوم  
 يتغلبون عليه وكان هذا المطلوب بالقصاص لا يمكن استيفاء ذلك منه الا بالارسال  
 الاعوان عليه وحبسه في السجن وكان الاعوان والسجان لا يفعلون ذلك الا باجرة فذل الظالم  
 للقصاص قد صار لا يتمكن من استيفاء ما اوجبه الله له الا بتسليم ما يعتاد ولا واثمك من اجرة  
 وعلى القاضي ان يوضح له ذلك ويقول له اما رضيت لنفسك بهذا الذي لا يمكن الوصول  
 اليه حقك الا به او تركت واما كونه لا يخرج من اجرة السجان من مال المصالح حيث كان من عليه  
 الحق فمتكنا منه متمتعاً بتسليمه بعد الحكم عليه فلعدم الوجه المسوغ لذلك فان مصر في  
 مال المصالح هو المصالح وهذا الرجل الممتنع من تسليم ما عليه بعد حكم الشرع قد صار جانيا  
 على نفسه ووجب عليه استخلاص الحق منه والاخذ على يديه حتى يتخلص من الذي عليه  
 ولما كان هذا الاستخلاص قد دفع الظالم والحاكم بالحق لا يمكن الا بالارسال الاعوان عليه وحفظه  
 في السجن كان ذلك مما لا يتم الواجب الا به فوجب علينا فعله وحل لنا الزامه بما يطليه الاعوان  
 والسجان من الاجرة على وجه العدل فانه ظالم وقد سمى النبي صالماً فعليه ظماً فقال لي الواحد  
 ظالم لرجل برضاه وعقوبته كما ثبت في الصحيح والعقوبة لا تختص بنوع معين بل لجل لنا ان نذكر  
 به ما يصدق عليه اسم العقوبة واخف العقوبات ما لا يمكن استخلاص الحق منه الا به من  
 الحبس و اجرة السجان والاعوان وهذا ظاهر بل لو لم يرد هذا الحديث الصحيح لكان تسريح  
 ذلك معلوماً من قواعد الشريعة لوجوب دفع المظلة علينا وان ما لا يتم ذلك لا يجب  
 كوجوبه وان من تمام ذلك ما يتبادر للسمان والاعوان ولو لا ذلك ما فعلوا ما نمرهم به  
 وهذا الظالم هو الذي تسبب بظلمه وامتناعه عن التخلص من الحق الى ما يحتاج الى غرامة  
 مالية من اذا كان عليه الحق على الصفة التي ذكرنا واما لو كان فقيراً قد تبين فقره فذل الظالم  
 ارسال الاعوان عليه ولا يجنبه بل يجب عليه الحيولة بينه وبين الظالم به بنقل القران  
 الكور وان كان ذو عشرة فقطرة الى ميسرة فان حبسه الحاكم وارسل عليه كان ظالماً  
 وكان واجبا عليه ان يسلم اجرة من ارسله و اجرة السجان من ماله واذا لم يكن قد تبين  
 فقره واعساره عن تسليم ما عليه ولكنه يدعي ذلك وخصمه يخالفه وينكر فان كان حضرة

الى القاضي ووقف فسمع خصمه الذي يمكنه ان يرسل الاعوان عليه فلا يحل ارسال  
 الاعوان عليه بل على الجأكر ان يطلب ضمه اليه وان جاء به انظر الى ميسره  
 وان عجز عنه اوجاء غريمه بما يفيد ايساره الزمه بالتسليم فانه امتنع مع ذلك كان الحلال  
 فيه كالكلام في الموسر الذي امتنع من التخاصم عليه وقد تقدم واما حبس الملتبس حاله  
 فقد اختلف اهل العلم في ذلك فتوخ بعضهم حبسه حتى يتضح الامر وقال الآخرون لا يحل  
 حبسه بل يجب عليه العمل بما ينتمى اليه الحال قال الشوكاني وعندي ان هذا محل نظر لما ذكرنا فان  
 ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من تكون في حبسه مصلحة يظن عندنا انه متأكد من  
 التخاصم وان دعواه التي ادعاها لا حقيقة لها ولا حاجة وانه انما فعل ذلك فادام من الحق ومروءة  
 وبعد عن الانصاف ومنهم من يكون عرضه اعز عليه من ماله وهم اهل التستر والحياء والمروءة  
 وكذلك ارباب الديانة الذين يغلب على الظن انه لا يرضون الاعتسار الا عند الضرورة فليس كان من  
 هؤلاء فلا يحل حبسه ولا ازال نوع من انواع الهوان به بل ينظر ما يصح من امره وينتهي من حاله  
 ولا مسوغ لحبس لا غير فانه لم يتبين انه واجب حتى يكون مطلوبه ظلم لا يحل عرضه وعقوبته  
 ولا فقهه تتحصل في بطلان دعواه كما تحصل في بطلان دعوى الاول حتى يكون ذلك مسوغا  
 لحبسه وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في القهقهة ولا فرق بين قهقهة وثقة فان قلت اذا كان الحبس بحجة فقهية  
 او كان الامر ملتبسا على الحاكم وهو يبرجوايضاح الحق بعد طول الخصومة وكان يخشى نفوذ  
 احد الخصمين فاستوثق منه بحبسه فعلم من تكون اجرة السجدة الاعوان انما يكون له من المصالح فان لم  
 يكن مال المصالح او كان لا يمكن الوصول اليه فلما ذكرنا ان يجب حبسه بعد ايضاح الحال علم من كان متعذرا  
 فخاص في باطل لانه تسبب بفعله الى لزوم ما لم يرض من الاجرة وهكذا ينبغي ان تكون اجرة هؤلاء من  
 مال المصالح اذا كان السجون عن يخشى على الناس من ضرره اذا اطلق كن تكرر منه السرقة  
 او قطع الطريق والاذية للمسلمين بنوع من انواع وكان لا يمتنع ضرره عنهم الا بحفظه في  
 السجن لمن كان يبرز باقامة المحل عليه فانه لا يحل حبسه بعد ذلك وهكذا تكون اجرة السجدة  
 والاعوان من مال المصالح اذا كان الحبس لمسوخ شرعي نحو من يجب عليه القصاص في الورثة  
 قاصرا وغائب هو مسلم لنفسه غير متمنع من استيفاء حاكم الله منه فان لم يكن مال المصالح

او كان ولا يمكن الوصول اليه كان ذاك من القصاص بالجناية فمن كان محبوسا بحق عليه  
يجب عليه التخلص منه وهو مذكور من ذاك وقد تقررت الحق عليه بمكر الشرع فان لم يستجب  
فعليه لا على غيره ولا على خصمه ومن كان امره ملتسبا وكان حبسه سائلا لوجه من الوجوه  
فان لم يزل المصالح فاذا لم يكن مال المصالح فالحق ان يجعله على من صح ان يخاصم في  
باطل ومطالبة لا يقتضيه الشرع عن امانه مع عليه ومن كان محبوسا لمصلحة راجعة  
الى المسلمين او كان باذلا لما عليه من الحق لكنه عرض ما يقتضي الانتصار كان ذاك من مال  
المصالح فان لم يكن فالحق ان يجعله من المسلمين اذا كان الحبس لمصلحة شرعية ومن له الحق  
اذا طال الحبس لمصلحة واما اجرة المحكوم المأخوذة من الخصمين فان كان ما ياتى المحكوم  
من الخصوم الى مقابل على يملونه كقر السجلات والسير الى الامكنة المتنازع فيها ما يحتاج  
الى مشاهدة كاسباب الشفعة ونحو ذلك وكان الحاكم لا يجزأ له من بيت المال يقضيها  
الى مقابل اجرة وكان ما يخذل بمقتضى رعاياه الذي علمه مع طيبة من نفس الخصوم فذل الاشك  
ان حلال البيع قبضه ولا فرق بينه وبين من يعمل مع الناس ويحترف بنوع من انواع الحرف  
من بخارة او خياطة او عماره او نحو ذلك فان ما يخذل هو لا حلال طلق لانه في مقابل عملهم  
وقد امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاجرة وانما كره على تلك الصفة داخل في هذا العموم لانه اجير  
لخذل اجرة بطيبة من نفس الوجوه وطيبته بجردها محالة لمال الغير وامامات كثيرة كثير من  
اخذل الفقهاء من اعتبار امر زائد على طيبة النفس كالايجاب والقبول بالفاظ مخصوصة  
او نحو ذلك فلا دليل عليه واما اذا كان ما يخذل القاضي الذي يكون زائدا على مقدار  
علمه ولم يظن ان النفس ان كان له اجرة من بيت المال فما يخذل في حرم واكل مال الغير  
بالباطل وقد قلنا تعالى ولا تأكلوا من اموالكم بينكم بالباطل اي قال ان ما يخذل القاضي هو الى  
مقابل الحاكم وهو لجب عليه والاجرة على الواجب حرام لا نقول ليس ما يخذل هذا اجرة  
عن الحاكم بل عن ما ذكرناه من رقم السجلات والنظر في الامكنة التي تتعلق بها الخصومات  
وذلك غير واجب هذا اخرا ما ذكره الشوكاني في فتحة المنان في اجرة القاضي في حقه  
اختلاف اهل العلم في جواز التاديب بالمال على الاطلاق فيجوز في مومنة اخرى في استدلال

الجوز والمانع باد القم الكتاب السنة يطول ذكرها والذي يترجح ان العقوبة بالمال لا يجزئ  
 استعمالها في كل قضية قضية بل في قضايا خاصة وردت في السنة المطهرة ثم وثالث  
 القضايا الخاصة لا وجه لتخصيصك بالامام لان الاصل في الاحكام الواردة عنه صلوات  
 عدم اختصاصها بفرد او افراد ولكنه يعلم بالضرورة اختصاصها باهل الولايات الثلاث  
 والتضري باليهن ولو اجزنا ذلك لكل فرد لم نمان يا كل الناس من اموال بعضهم بعضا بالمباطل  
 وهو باطل وحاكم صلاحية اذا كان عالما من جهة اهل الولايات الذين تحت طاعتهم  
 فيجوز له التاديب بالاموال على ذلك الحق صرف المال فمن يكون الصرف اليه مصلية في  
 الاشك ان الصرف الى احد النخبين اذا كان لا يرضى الا بصرف المال اليه وكان شورع في  
 الى غير فتنه وتنشأ مفسدة مصلية لان الصالح لا يختص نوع من الانواع فلا يصلح من  
 الصرف اليه عند ذلك لان الامر الذي تنفذ به الفاسد مصلح اذا لم تنتسب عنهما مفسدة  
 مساوية او راجحة وقد شرع الله سبحانه لعباده الشرائع وحد لهم الحدود وجعل لكل ذنب  
 عقوبة فالقاتل يقتل او يسلم بالدية ان لم تكمل شروط القصاص او كملت ورضي الورثة بالدية  
 والجارى يقتص منه فيما يجيب فيه القصاص يسلم الارش في الجناية التي لا قصاص فيها والزاني  
 والسارق والقاذف والسكران قد جازت الشريعة بحقوقات مقدرة في كل واحد منهم ثم  
 تارك اذا كان الاسلام وبعضها اذا اصر على الترك ولم يتب جازت له بحسب البطاقة وهكذا  
 جازت الشريعة المطهرة بما يانم كل من فعل محرما او ترك واجبا واكرهات في شيء من هذه الامور  
 الشرعية التاديب بالمال فان ورد شيء من ذلك في الشريعة كتضعيف الغرامة في بعض  
 المسائل واخذ شطر مال من لم يسلم الزكاة واخذ ثياب من يقطع اشجار حرم المدينة ونحو ذلك  
 فهو مقصور على محله لا يجوز مجاوزته الى غيره لان الاصل الاصيل المعلوم بالضرورة الدينية هو  
 تحريم مال المسلم وعصمته وعدم تسويغها الا بطيبة من نفسه وان تلك المواضع التي ورد  
 فيها التاديب بالمال كالمخصصة لهذا العموم فيقتصر عليها ولا يجوز مجاوزتها الى غير ما ذكره لا يجزئ  
 ذلك في هذه المواضع التي وردت الائمة المسلمين التجبرين في معرفة احكام الدين ولا يجزئ  
 لا افرادهم كائنا من كان لا يشك عالما ان تلك المواضع اليسيرة واردة على خلاف الاصل

في هذه الشريعة فان الاصل المعلوم بالضرورة هو ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله  
 من العقوبات المقدرة للعصاة وقد تمايزت الظلمة في هذه المسئلة لقافتا شنيعا حتى  
 عطاوا الحد الواجبة واستولوا اموال المسلمين بغير حق فآخذوا ما حرم الله عليهم  
 اخذوه وهو مال المسلم واحلوا ما اخذ الله عليهم القيام به وهي الحدود الشرعية فجمعوا بين  
 خطيئتين شنيعتين هما استئلال اموال المسلمين واحلوا بالباطل وتعطيل حد حلاله التي  
 شرعها للعبادة واعاظموا على ذلك علماء السوء فافقوا هموا وجدوا في نصوص اهل العلم من  
 الكلام على التاديب بالمال فضلوا واصلوا وكانوا شركاء هم في المظلمة مع ان نصوص اهل  
 العلم مقيدة بيقود ومشروطة بشرط وكذا لا دلالة الواردة في ذلك فافوا في موطن خاصة  
 مبائة لما يفعلها اهل الظلم مبنية على مصالح عامة وخاصة لا يقف على وجه الحاكم  
 فيها الا اواد العلماء ولشيوخنا ويركتنا الشوكاني في ذلك البحوث ورساله شرح فيها المواضع  
 التي ورد فيها التاديب بالمال وهذا زبد منها ~~مسئلة~~ عدل الحاكم العالم المتامل  
 المتمكن من الحكم ما انزل الله في كتابه وعلى لسان رسوله في الحاد ثقله الرأي والاستحسان  
 يخرجها عن مسمى القاضية المسمى الخائن لله والمسلمين وللشريعة بل يلحقه ويلحق حكمه بالطاغوت  
 واهله لانه عدل عن حكم الله الى حكم نفسه وقدم رأيه على رأي الشارع وارتد يانه على  
 ما رضى الله لعباده ودر الاكمة بغير التدبير الذي دبرها الله به فهو عن الحاكم الذي يحكم بالشريعة  
 المطهرة بمنزلة ولا يلزم الاجابة اليه ولا امتثال امره بل يجب على كل مسلم عزاه والحيولة بينه  
 وبين المسلمين فانه مع كونه ظالما للعباد بالحاكم عليهم بغير الشروع هو ايضا ظالم للشريعة معاندا  
 لله ورسوله وشريعته فهو شر من الظلمة الذين يظلمون الناس في دماءهم واهلهم واعراضهم  
 لانه شاركهم في ظلم الناس وزاد عليهم بل كان به علما لله وعلى رسوله وعلى الشريعة وحكمه بالعباد  
 بالطاغوت بصورة الشريعة لكونه منتصباً في منصب المترجمين عن الشريعة هذا على فرض انه متامل  
 لا يخفى عليه ما شرعه الله في تلك الحادثة واما على فرض انه جاهل لا يعقل الحججة بل يقر على نفسه  
 بذل الله ويطير الناس كما هو شأن غير المتأملين فهذا وان كان من فضة النار ومن شر لا شرار  
 لكنه ليس كمن ذهب بغير علم الله وعلى شريعته عالما بان كان لك ستعمل المعدل عما يعلمه



من الشرع الى رأيه الفاسد لان غير المتأهل هو لا يعامر الشرع حتى يقال بعدل منه الاداية  
 او رأي غيره بل ذلك عندنا هو الشرع بعينه واما اذا كان ذلك المتأهل القاضي بالأي  
 والاستحسان انما قضى به بعد ان لم يجد في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في القياس الصحيح  
 مستند لتلك الحادثة فهذا الاكدار عليه فقد عمل جديت معاذ الوارد في هذا الباب  
 مسنداً له الاستناد في الاحكام الشرعية الى الاعراف المأوفة لا ينبغي ان ينسب ذلك الى  
 الشرع الا في مثل حمل اقرار المقر وحلف المحلف ونحو ذلك من المحاورات على عرف بلد.  
 فان من ذلك من دخل فيما يتعلق بالتضامن هذه الحيثية لامن حيث جعله دليل لا الحجة  
 فان ما وقع في كتب اصول والفرع من الكلام على الاعراف لا يراى به الا هذا الا في مثل  
 تقييد معرف الشرع على اللغة ونحو ذلك من الباحت فانه يراى به عرف الشارع واهل  
 الشرع كما اصطليهم ثم ينبع وجعاه عرفهم فان ذلك من دخل في الشرع الا من تلك  
 الحيثية واما ما في الكتاب العزيز من الارشاد الى العيان العرف في المعروف فكل ذلك في السنة  
 الدائمة من الاما ديث الصريحة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمراد المعروف في الشرائع  
 وعند اهلها وكان ذلك ما لا يبرع قول المشركين من تحسين العدل وسائر اللغات النفسانية  
 المستحسنة بانه من المعروف ما كان منافعها من النظام وما يشاهده فهو من المنكر والجملة  
 فتتبع من البحث يحتاج الى تطويل واما ما ينسبه اهل الاصول الى بعض الطوائف الاصلية  
 من النبال بالاعراف والعبادات فينبغي جهل على ما ذكرناه لانه يبعد كل البعد ان يقول عالم  
 من علماء الاسلام ان ما اصطليهم عليه قوم فيما بينهم بعد عصر النبوة بعصور يكون شوا  
 طورهم من الله عليه طلب المصلحة على فرض عدم قيام شاهد ولا غيره من الامور التي  
 يثبت بها الحق غير طريق الاستقلال او مع الانضمام الى الغير كما يكون اقرار ابطالان دعواه  
 ولا ابطال ما لا يستحقه زائد على ما وقعت به المصلحة لما تقر من ان المصالحات ليست  
 باحكام تجب على كل احد من المتصالحين التزامها والتوقف على مقتضى ما وقعت عليه بل  
 لكل واحد منهم ما تقتضيه ما في شأه وهذا اما لا علم فيه خلافا ولا يجوز للدين بعد وقوع المصلحة  
 بغيره ان الذي ادعاه ان يطلب بالزائد عليه فان كان له برهان على ذلك فلا

شك في صحة ذلك ولو سلمه وان لم يكن له برهان فله طلب اليقين من المدعى عليه  
 انه لا يستحق عليه ذلك المقدار ولا يستحق عليه شيئا من الاصل ولا يستحق عليه زائدا  
 على ما وقت به المصالحكة فله هذا الصلح مع كونه غير لازم هو ايضا صلح عن انكار وقت حرم  
 اهل المذهب بانه غير صحيح وان كان الحق انه صحيح اما اوله فله عدم المانع والاصل الجواز  
 واما ثانيا فلان ادلة الكتاب والسنة دللت على مشروعية مطلق الصلح فمن ادعى عدم  
 مشروعية فرد من الافراد فعليه الدليل واما ثالثا فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
 صالما لما سمع خصامة ابي بن كعب بن ابي جندب في السجد قال يا كعب ضع الشطر فقال  
 رضيت يا رسول الله ثم قال لابن ابي جندب دقتم فاقضوه هذا ان كانت الخاصة الواقعة بينهما  
 في المقدار وان كانت في التجيل والتاجيل فليس ما يدل على محل النزاع مسئلة اذا كانت  
 لقبيلة ارض موات يتخونها ولا مزارع لهم فيها ولا بيعة الا اليد الحكمية فينظر في مستند  
 دعوى كوفها ملكا لهم هل هو صدق راحيا في زمان سابق او شراء من محبي او نوع من انواع  
 التملك او كان المستند هو كوفها اصبار السيل الى املاكهم او مواطن رعي انعامهم فان كان  
 الاول فلا شك ان دعوى المالك صحيحة واليد الحكمية تثبت بها الاصل والظاهر فلا تقبل  
 من الغير دعوى تخالف ذلك الا براهان شرعي وان كان المستند ما ذكرنا اخرا فمثل الاصاب  
 والمراعى ليست باملاك في نفسها فيجوز ذلك لا تقبل دعوى المالك لان غاية ما تقبضه اليد  
 على الاصاب والمراعى هو ثبوت الحق لا الملك وعلى الاول اذا علمت غير او نحو ذلك كان له  
 زعمها منه ولا يرجع بما غرم فيها الا باذن وعلى الثاني ليس له زعمها منه ويكون الحق بها الا انه  
 اذا حصل الضرر على الاول بعدم اصباب السيول الى ارضه او مدعي ما شئته في ذلك  
 الجبل فالظاهر ان الامنع ويأمر ان يمتنع والحاصل ان الاسباب المقتضية للمالك معرفة وقت  
 جواز ثمة العلم الكلام في الاحياء والتجوز فوابنه بما يشفي فلا يرجع كلامه صرفي مواطنه  
 مسئلة الاصل التي فيها آثار ملك متقدمة لما لا غير معروف ان كانت في البلاد  
 الامامية ففي بيت مال يكون امرها الى الامام يجعلها لمصلحة مرمصة للمسلمين او يبيعها  
 او ياجرها وان كانت في ارض غير امامية كان امرها الى صلح اهل تلك البلاد يجعلها في

مصاحح المسلمين على أي صفة من الصفات التي يعود نفعها على المسلمين وإذا كان  
 لاحاد الناس اوضاع صحيحة تقيد انهم يملك فيها مقدار ما معلوما غير معين في جهة من  
 جهاتها كان له ذلك المقدار في اوسط بقاعها الذي يكون متوسطا بين اعدائها وادانها  
 إذا كانت مختلفة فان كانت متحدة كان للإمام أو الحاكم من جهة أو حاكم الصلاحية  
 أن يعين لصاحب الوضع ما اشتمل عليه وضعه في أي جهة من جهاتها والمفروض أن كل ثبوت  
 يد عليها كحتمية عارض الوضع الذي بيد المتسك به وإذا كانت تلك الأرض لقوم معترفين  
 وهي منسوبة إليهم من نسبة تقيد الملك فإن كان نصيب كل واحد معلوما غير معين في  
 جهة قسمت بينهم على قدر الانصاء وإن كان النصيب مجهولا قسمت بينهم على الرأس مع  
 عدم البرهان الشرعي بوجه من الوجوه **مسألة** قد مر أنه سبحانه وتعالى باحسان  
 عشرة الزوجات فقال وعاشروهن بالمعروف وفي عن أمساكن خوارا وأمر بالامساك  
 بالمعروف والتشريح باحسان فقال تعالى فامساكن بمعرف أو تشريح باحسان وفي عن  
 مضارهن فقال عز وجل ولا تضاروهن فالغائب أن حصل مع زوجته الضرر بغيبته  
 جاز لها أن ترفع أمرها إلى حكام الشريعة وعليهم أن يخلصوها من هذا الضرر والقالع هذا  
 على تقدير أن الغائب ترك لها ما يقوم بنفقتها وانها لا تقصر من جهة الحثية بل من جهة كفاها  
 من زوجة ولا إية أما إذا كانت متضررة بعدم وجود ما تستنفقه عما تركه الغائب فالفسخ  
 لأنك على انفراد جاز ولو كان حاضر فاضلا عن أن يكون غائبا وهذه الآيات التي ذكرها  
 وغيرها تدل على ذلك فإن قلت هل تعتبر مدة مقدرة في غيبه الغائب قلت لا بل مجرد حصول  
 الضرر من المرأة مسوغ للفسخ بعد الاعتذار إلى الزوج إن كان في علمه أو إذا كان لا يعرف  
 فانه لا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بمجرد حصول الضرر من المرأة ولكن إذا كان قد ترك  
 الغائب ما تقوم به محتاج إليه ولم يكن الضرر منها إلا امر غير النفقة ونحوها فينبغي توقيفا  
 مدة يخرج من أحد الأمرين النساء بأن المرأة تتضرر بالزيادة على تلك المدة وأما إذا لم يترك  
 لها ما تحتاج إليه فالمساعدة إلى تخليصها ووافك أسرها ودفع الضرر عنها واجبة ثم إذا  
 تزوجت بأخر فقد صارت زوجته وإن عاد الأول فلا يعود نكاحه بل يظل بالفسخ

فلا تشتغل بهذه التفاصيل التي ذكرها القمها في كتبهم ومسئلة الاقتصار في  
 الدعوى على البعض لا يوجب افعال ما شئ به الشهود من الزيادة فان هذه الزيادة  
 قد ثبتت المستند الشرعي الذي جعله الله سببا لحكم الشرع كما في الكتاب والسنة  
 فمن ادعى ان هذا السبب الشرعي للحكم لا يكون سببا الا اذا طابن الدعوى فقد ادعى  
 تقييد الكتاب والسنة بما ليس عليه اثاره من علم بل ليس عليه وجه من وجه الرأي  
 المستقيم عند من يعلى به فاذا افام شاهدين شهدوا له بالف على فلان وهو لم يدع من قبل  
 شيئا او ادعى بعض هذا المقدار فقد وجب الحكم له بالالف بحكم كتاب الله تعالى سنة  
 رسوله صلى الله عليه وآله من شهدوا عليه بالالف انه قد نكح بعضه او كاه وبه من على ذلك  
 فله حكمه ولا يقدح في شهادة الشهود بالالف ولا يناقضها باختلاف وقتي الزوم والسقوط  
 وهذا امر معقول ظاهر واضح وهو الشريعة التي شرعها الله تعالى العباد فذع عند ذلك  
 الرأي مسئلة الدعوى التي قد علم كذا جها بما تقدمت من الاجل قروا ولا سيما لان ذلك  
 انساب المدعى عليه بما قد اعترف المدعى بكذبه اذا كان ذلك الذي تقدم في اكل اليه لا يمكن  
 اجماع بينه وبين الدعوى بوجه صحيح وانما حاصل ان المستند لا يبطال هذه الدعوى على اقران  
 المدعى بانها باطلة والا فلا سبب قوى من اسباب الحكم بل هو قوى الاسباب التي ورد بها  
 الشرع فاذا كان من وقتت عليه الدعوى باجابتها وادخلناه في الخصومة كان ذلك  
 ظاهرا بينا وخروجا عن العدل وخالفه الحق وهذا ظاهر لا يخفى مسئلة الحكم امانة الله  
 تعالى في ارضه فان ظهر لهم المستند الشرعي وجب عليهم الحكم بحكم الله تعالى وايصال  
 المدعى بما يستحقه فان جوز الحاكم ان عند المدعى عليه المتمر عن الاجابة او الغائب عن  
 معرفت الحكم ما يدفع ما جاء به المدعى استثبت فان امكن وقوفه على الحقيقة فذلك انما  
 لم يمكن فقد ارفاه العمل بالسبب الذي يصلح للحكم وتقبل الثبوت المحكوم بما في يد المدعى موقوفة  
 حتى يتبين ما عند المدعى عليه مسئلة اقل احوال ثبوت اليد على الحق ان يكون مفيدا  
 لكون الظاهر مع ثابت اليد في استحباب الحال ولا ينتقل عنه الا بناقل ارجح منه كما ان ثبوت اليد  
 على العين يوجب استحباب الحال ولا ينتقل عنه الا بناقل ارجح منه ولا يعارض هذا الا بغير

في منافع الاعيان ان تكون تابعة للعين فان هذا الاصل قد عورض بما هو ارجح منه  
 وهو ما افاده ثبوت اليد من كون الظاهر من ثبوت اليد على الحق هو استحقاق الثابت  
 ويؤيد هذا ما يوجد في الخارج كثيرا من الاعيان التي يتعاقب بها حقوق غير الكفاية  
 ان مجرد نفس الاصل او الظاهر بانما يستفاد منها كون القول قول للمنسك بها والمبينة على  
 خصمه لان المدعي هو من معه اخفى الامرين فاذا عجز عن ايراد الناقل فمن نفسه اعني  
**مسئلة** الحكم بالقران القوية قد حكى الحافظ ابن القبر رحمه الله جمع عليه واستشهده  
 لذلك بقضايها منها اقامة الحد بحجر الجبل وبحجر وجوه الراحة في الخمر بما وقع منه صلب  
 من الامر للزير يتعذبا احدهما بنى التحقيق ليدل على كاذبيته باخبط قد ادعى ذهابه  
 النفقات فقال صلبه هو اكثر من ذلك والعهد قريب من ذلك قصة يوسف عليه  
 السلام حيث استند الحكم الى قد القميص من قبل اودبر وذكر غير هذه الامور من نظائرها  
 هذا الحكم لكل من ثابتي اليد الحكمية بما يليق به هو من الحكم بالقران واقل الاحوال ان يكون  
 ذلك الشيء الذي يليق باحد هادون الاخر فيفيد ان يليق به ظاهره فيكون القول قول من عليه  
 لان من معه الظاهر هو المنكرو ومن معه اخفى الامرين هو المدعي واذا وجد ما هو اقوى  
 من القرينة التي هي كونه يليق باحد هادون الاخر لم يحز العمل بالقرينة ولا التعويل عليها بل  
 الواجب الرجوع الى ما ثبت في الشرع انه يحوز الحكم به من البينة واليمين والاقرار ونحوها  
**مسئلة** الاسباب التي ورد بها الشرع هي الاقرار والبينة واليمين واذا حصل واحد من  
 هذه على وجه الصحة فقد جسي به حكم الشرع ووجب عند الزام الخصم واما النكول فهو  
 ان كان من اقوى القران على صدق دعوى المدعي ولكنه لما كان عليه قد يكون الترفع عن  
 اليمين كما يفعلها كثير من المنكرين وقد يكون الحامل عليه مزيد الضباوة حيث يوجه عليهم  
 اليمين ومذموم عليه بان اليمين واجبة عليه وقد يكون الحامل عليه ما يعتقده كثير من العامة  
 ان مجرد الحلف ولو على حق لا يجزئ وانه ياتر الفاعل له فلا كان الامر هكذا لم يكن مجرد المنكول  
 سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا عجز المدعي عن البينة وامتنع خصمه عن اليمين ضاع الحق و  
 ترك العمل بما يوجب الشرع من افعال كل ذي حق بحقها وانضاف المظالم من الظالم فقلت

لا يجوز تقرير الممتنع من اليمين على امتناعه فان ذلك يودي الى ضياع الحق كما ذكرت  
ويوجب ترك حكم الشرع وما يجب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة احكام الله  
تعالى بل يجب على الامنة وحكام الشريعة ان يعرفوا الناكل بان اليمين حق واجبة عليه وانه  
لا يجوز له الامتناع منها فان اجاب ذلك وان لم يجب ان لو اياه بعض ما ينزل بن اقبال  
الحق ولم يجب الشرع من اخذ بيده واطره على الحق اطرا ولو بان يسه سوط من العذاب  
فان الحق لا يترك الا بذالك والشرع لا يضي الا به وقد اوجب الله تعالى على عباده الحكم بالحق والعلم  
وكف يد الظالم عن المظالم واستخرج المظالم من يد الظالم وردتها الى المظالم فيجب التوصل  
الى ذلك بما يسوغه الشرع وقد قلنا ان النبي صلى الله عليه وآله ان يعذب اليهودي حتى يقرر  
بالمال الذي كسبه بن اخطي يدل على مرضعه والله اعلم بمسائل التي يصح شي في بيان  
الرد قط وما روي في ذلك فلا تقوم به حجة ولا ينتقض الدلالة على المطلوب والاسباب  
الشعرية لا تثبت الا بالشرع واما الاستدلال لمشرعية يمين الرد بقوله سبحانه وتعالى  
او ترحمان بعد ايماءه فمناظرة فان معنى الآية غير هذا كما هو مبين في كتاب التفسير  
فالجور على انها منسوخة فان قلت لا شك ان هذه اليمين لا تحل على المدعي اذا ردها عليه  
فلا يجوز الزامه بها ولا يكون نكواه عنها انكوا لا تثبت به ما يثبت بالانكول ولا يحتاج الى الال  
الاستدلال على لزومها بما ورد من التخصيص على الاسباب الشرعية كقوله صلى الله عليه وآله  
او يمينه وقول المدعي النبينة وعلى النكر اليمين لان الدليل على من ادعى انها سبب شرع  
والاصل عدم ذلك والثاني لكونها سببا كفيها قيامه مقام المنع انما الشأن في شيء آخر  
غير الزام من ردت عليه بها وهوان المنكر ما طلبت منه اليمين التي هي عليه شرعا ولا يندفع  
عنه الحق الا بفعلها قد رضي لنفسه بان يحلف المدعي بان هذا الامر الذي ادعاه ثابت  
على المنكر وقنع بذلك وخرج اليمين المتوجهة عليه بهذا الرد فالحكم عليه بهذه اليمين اذا  
حلف المدعي ليس لكونها سببا شرعيا بل لكون المنكر قد رضي بها عن ذاع اليمين التي عليه  
قلت هذا صحيح من هذه الحيثية والانسان ان يلزم نفسه ما شاء بما شاء فان حلف المدعي  
لزم المنكر ما افادته وان ابى ان يحلف فلا اكرام له ولا يكون ترك فعلها حجة عليه بمطالبة

للدعواه فاعترف هذا وقام له فانه نفيس بمسئلة اليمين الموكدة ليس عليه اعادة من طهر  
 بل الواجب النظر في البينة التي اقامها المدعي فان كانت شهادة مفيدة قد صحت للحاكم وجب عليه  
 الحكم بها ولا يكون طلب المدعي عليه لها موجبا للتوقف في الحكم ولا يحل للحاكم ان يسمع ذلك  
 واما اذا كانت البينة غير صحيحة لاستناد الحكم اليها وجب من الوجوه فعمل المدعي ان ياتي  
 ببينة صحيحة معمول بها فان نقص بذلك فذلك وان عجز عنه فليس له الايمان المنكولان الشهادة  
 التي اقامها : ليست سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا عرفت الحاكم من طلب الطالعين التاكيد  
 انه يعلم ان في شهادة هذا خلا وان كانت في الظاهر صحيحة خاصة بالسببية للحكم فكاه يقول  
 انما لا تكون شهادة الشهود ولا ادعي الفهم والكدب ولكن ادعي ان في شهادة قهر صلة وجب  
 رد ها والمدعي يعلم بذلك قلت اذا كان الامر هكذا لم يحل للحاكم ان يجزم بالحكم ويبحث  
 عن تلك العلة التي يدعيها المنكر ويطلب اليها فان تعد البيان من جهة فهو بهذه  
 الدعوى قد صار مدعي المنكر لعلمه بخلاف الشهادة قد صار منكرا فلا يبعد ان لا يجها بذلك  
 تحت قول صلا على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين فيكون ايجابها على المدعي ثابت من هذه  
 المحمية لمن حيث كونهاموكدة بمسئلة التخليف لما هو الله تعالى لان اليمين التي هي سبب  
 من اسباب الحكم هي اليمين الشرعية لا تنصرف الى غيرها اصلا فمن ادعى انه يجوز الزام المنكر بغير  
 هذه اليمين فعليه الدليل وهو لا يرد لئلا على ذلك هذا على تقدير انه لم يرد الامر بالحق لله  
 وحده والنبي عن الحلف بغيره كما هو ثابت في الاحاديث الصحيحة الكثيرة فمن زعم انه يجوز للمدعي  
 ان يحلف المنكر بغير الله من طلاق او عتاق او نحوها فقد اوجب على الحالف ما لا يوجب الله تعالى  
 عليه واثبت السببية للحكم بما ينبت به الشرع وذلك هو من القول على الله تعالى بما لا يقل  
 واليمين الشرعية فتصالح الاشهاد بالله عز وجل او بصفة من صفاته على الانفراد ولا يجب على  
 من يقب عليه اليمين الاخذ وقول اخرج ابن ماجه باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر  
 عن النبي صلا قال من حلف بالله تعالى فليصدق ومن حلف بالله فليارض ومن لم يرض  
 فليس من الله عز وجل واما ما ورد من تحليمه صلا لم رجل فقال له احلف بالله الذي لا اله الا  
 هو ما اعندني شيئا اخرجه ابو داود من حديث ابن عباس باسناد رجاله ثقات فكان ذلك

ما روي عنه صلواته قال في تخليفه الوجود اذكر كرمه الذي نجاكم من ال ذعون واضعكم  
 البحر وظل عليكم الغمام وانزل عليكم المن والسلوى وانزل التوراة على موسى الخريت اخبركم  
 ابوداود فغاية ما في ذلك انه يجوز الامام التغليظ ببعض الاوصاف اذ اراى في ذلك صلاحا  
 وليس هذا محل النزاع بل محل النزاع وجود التاكيد بالوصف **مسئلة** ان كان المحل هو عليه  
 كما يمكن الخالف ان يقطع بجواز تخليفه على ذلك من هذا القبيل ان يحلف على انه ما قتل  
 او ما غصب ما قال كذا وهكذا اليين على انه ملكة تلقاه من مورثه واشتراه من بايعه او نحو  
 ذلك اما اذا كان لا سبيل الى القطع وذلك بان يحلف المنكر على نفي ملك المدعي فالاسبيل  
 الى القطع في مثل ذلك يجوز ان يكون يملكه في الاصل وانه خرج عنه بما لا يصلح للنقل وخفي  
 ذلك على المدعي عليه فها هنا لا يحلف الا على العلم ولا طريق الى القطع واما ما كان فعلا  
 لغيرة فالاسبيل الى القطع على كل حال ولا يجب عليه ان يحلف الا على العلم اذا اتفق بذلك  
 فائدة فاعرف هذا فان جعل اليمين على القطع تارة وعلى العلم تارة لا بد من تقييده بما ذكرناه  
 والا كان الازام به ظلما والحلف به غير مطابق للواقع فتكون اليمين غموسا في انهما الخالف  
 والقاضي الذي الرضا بها من غير فرق بين مدع ومنكر ومشترو وارث وليس على من عليه  
 اليمين وهو المنكر الا ان يحلف على نفي ما يدعيه المدعي فان طلب منه زيادة على هذا النفي للطاق  
 لم يجب عليه ذلك **مسئلة** الاقرار هو اقوى الاسباب في ثبوت الحقوق والحدود والاسباب  
 والاسباب فاذا وقع على وجه الصحة كان محمولا به اذا كان في جميع من له دخل في ذلك  
 النسب السبب لا ينافي هذا ما صح من قول صلواته الولد للفراس فان هذا الحكم انما هو مع الاختلاف  
 كما شهد له ذلك سبب الحديث واما مع الاتفاق وحصول الاقرار فلا رجوع الى الفرار منه فانه قد  
 وجب ما هو اقوى منه ولا شك ان القرية تقرير لمضمون الاقرار فهو تصديق ولا وجه للفرق  
 بين الاقرار بالمال والاقرار بالنسب السبب بل حجة القبول ولو بالسكوت يكفي في الجميع **مسئلة**  
 الاقرارات يجب حيا على الاعراف الغالبة لانها المقصودة للقر في محاوراته كلها والحدود  
 عن ذلك نادروا ولا يجوز الحل عليه ولا الحكم به لانه خلاف ما هو الظاهر المتبادر  
 اذا عرفت هذا نظرت في عرفت المقر واهل محله ان كان لم يعرف هذه الالفاظ كان العمل



على ذلك فان لم يكن في ذلك عرف اذ كان العرف مختلفا ولا غالب فيجب الرجوع الى  
عرف الشرع ان وجد فان لم يوجد كان العمل على ما يقتضيه لغة العرب ان كان المقر  
عربا وان كان غير عربي كان العمل على ما يقتضيه لفته مسئلة الاقرار بما هو فرع  
لثبوت الشيء او ان يثبت ذلك الشيء فمن قال قد قضيتك ما كان لك على من الدين او  
قال لمن ادعى عليه عينا بعمامي او نحو ذلك فهو بهذه الدعوى وهذا الطلب قد اقر بان  
ذلك الشيء للدين فيجب استصحاب الحال والحكم عليه بثبوت ما اقر بثبوتها حتى ياتي بما يقل  
عن هذا الاستصحاب وهذا امسك شرعي لا يمكن الغدول الا باعماله لا باعماله فان ذلك  
جوز وظاهر مسئلة المراد بالشهادة الاخبار بما يعمل به الشاهد عند التحاكم بالي لفظ  
كان وعلى اي صفة وقع ولا يعتد بالان ياتي بكلام مفهوم يفهمها معا فاذ قال مثلا  
دايت كذا او سمعت كذا او كذا فانه شهادة شرعية وقد احسن المحقق ابن القيم حيث قال  
في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل لمن كتابه لا مينة ولا اجماع ولا قياس  
فيحتمل انتم قال الشوكاني في السيل قد قد من ذلك في كثير من الابواب ان اشترط اللفظ  
انما هو صنيع من لم يعين النظر في حقائق الاشياء ولا جعله يتعقل ان اللفظ غير مرادة  
لن انما هو انما هي قول البالي تودي بها فاذا اقتضى اللفظ التبادلية للغة المراد فاشترط زيادة  
على ذلك لم تدل عليه رواية ولا رواية وهكذا لا وجه لحسن الاداء من عقل ولا نقل ولا ورد  
فيه شيء وليس المراد الا ان يفهم المعنى المراد من كلامه وان جاء بعبارة غير حسنة وبالفاظ  
غير مناسبة فليمن المقام مقام بلاغة حتى يقال انه يشترط حسن الاداء في الشهادة قبل المقام  
مقام اخبار بما عمل به الشاهد ولو بالرباطية واللفظة المستحجة اذا كان يفهم عنه ذلك وتصح  
بمجرد الاشارة المفهمة من القادر على النطق وبالكفاية مسئلة هل الاله الشاهد في الشرط  
الذي يحتج عليه القناطير يترتب عليه القبول وهي الشرط الذي لا يشترط الله سبحانه وتعالى  
في كتابه غير ولا يله عليه ولا يقوله واشهد اذوي عدل منكم وتو لا تعالى من رضون  
من الشاهد والمراد بهذه العبارة ان يعلم الحاكم او غيره من به اطلاع على حال الشهود انهم  
حال تأدية الشهادة قائمين بما ادعاه الله تعالى عليه ثم تاركين لما افاضه عنه ليسوا ممن يجزي

على الكذب ولا كان من نعلمه الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي  
بسند قوي من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يجوز شهادة  
خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه ولا يجوز شهادة القانع لأهل البيت وهو الذي ينبغي عليه  
أهل البيت وفي الباب أحاديث مقوية لهذا الحديث تقدمت في القسم الأول من هذا  
الكتاب المحاصل أن أعظم أركان العدل تحرى الصدق وعدم التسامح في الكلام  
والترديد فيه فمن كان هكذا فهو الشاهد العدل ولا يحتاج بعده إلا إلى أن يكون  
في الحال ظاهر العدل التي هي ملكة تمتنع النفس عن إقرار الكبار والذائل ولا يحتاج  
إلى كثرة التفتيش عن حاله بزيادة على هذا كما يقول بعض أهل الأصول أن الفسق  
مانع فلا بد من تحقق عدمه بل نقول الفسق وإن كان مانعا فالأصل عدم وجوبه  
فينبغي على هذا الأصل حتى يقوم ما ينقل عنه ورضى الخصم بالشهادة ينعى كل علة ترد  
عليها فكانه قد رضي بإثبات ما شهدت به عليه إذا لم يكن الرضا لقصور في نفسه  
وإذا رآه كمن يظن أن مجرد شهادة الشهود عليه على أي صفة كانت موجبة لثبوت  
الحق عليه وليس المعتبر في الشهود إلا أن يكونوا أعداء لمرضيين كما نطق به الكتاب  
العزيز فإن كانوا كذلك لم تتعلق بقرينة فلا يجوز تخليفهم للقرينة وإن تعلقت بقرينة  
فليسوا بأعداء ولمرضيين فتشهادهم مردودة من هذه الحيثية وأما الاستدلال بقوله  
تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما فهذه القصة منسوخة مع كونها واردة  
في أهل الذمة ودعوى نسخ بعضها دون بعض تحكم بإعادة الألفاظ وفي انطباقها على  
عمل النزاع خلاف قال في وبالنعام وأما تخليف الشهود عند الريبة فالظاهر أنه من  
جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان ونواصب كثير من الناس على شهادة الزور  
وكثيرا ما يخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن اليقين الفاجرة والبعض بالعكس من  
ذلك ولم يرد ما يدل على المنع من تخليف الشهود مسئلة إذا كان حال الشهود  
عند الحاكم ملتبسًا فإذا انجذب برصد قهر واثقا قهر على ما شهد به فإلا بأس بهذا  
فانه مما يتوصل به إلى إثبات الحق ودفع الباطل قال الشوكاني في السيل وقد انتفعنا بهذا

التعريف في غير قضية ولا سيما اذا كان الشهود قد جاؤا بالشهادة بلفظ واحد من غير  
 اختلاف فان ذلك مما يؤذن بالرؤية ويدعو الى التهمة باخرون فواطوا ان يشهد بذلك  
 اللفظ وتواصوا به بينهم والغالب في شهادة الصدق ان يؤدى كل شاهد معنى ما شهد به  
 به الاخر بالفاظ يعبر بها عند التادية سواء وافقت لفظ شهادة من شهد معه او  
 خالفته مع الاتفاق على المعنى وما يوضح الصدق من الكذب مع الرؤية ان يقر قهر الحكم  
 لقرئنا لهم عن صفات تتعلق بالزمان او المكان او الحال وينبع لهر ذلك فان الشهادة  
 الكاذبة عند هذا تتعثر غاية التعثر ويظهر خلها او يتبين صدقها قال في دبل الغمام  
 واما تقريق الشهود فهو اعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة واكذبها  
 ولا سيما اذا سألهم الحكم عن بعض الاحوال التي لا يجوز تواطئهم عليها ولقد تنقعت بتقريق  
 الشهود وتنوع سؤالهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحكم لا يحل له التساهل بل يجب عليه  
 اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه انتهى مسئلة ولا تصح  
 الشهادة من كاذب صريح وهذا اجمع عليه كما نقله المحققون من اهل المذاهب المختلفة  
 ولم ينقل فيها خلافا ومن زعم ان في المسئلة خلاف فقد اخطا والوجه في هذا ما صرح  
 به القران الكريم من اشتراط ان يكون الشهود عدلا مرضيين والكا فليس بعدل  
 ولا مرضي فهو مساوب الاهلية ومظنة للتهمة واما قولهم عز وجل او اخوان من غيركم  
 فليس ذلك مما نحن بصدده بل هو في شيء اخر كما بينه محققو المفسرين وايضا الآية متشبهة  
 فلا حكم للاستدلال بشيء مما اشتملت عليه والحاصل ان الامر واضح واجل من كل جلال  
 ولكن من حجب اليه الجبي بما يخالف الناس وقع في مخالفة الكتاب والسنة والاجماع وهو  
 لا يشعر بمسئلة تصح شهادة اليه على مثاله لاننا ما مدون بتقريرهم على شرعهم ومن  
 التقرير على شرعهم قبول شهادة بعضهم على بعض ولم تقبل شهادة بعضهم على بعض  
 لكان ذلك مقتضيا لهدار كثير من القضايا التي لا يوجد فيها شاهد يشهد بينهم المسلمون  
 لان المتأخة والمداخلة انما هي فيما بينهم والمسلمون متنازعون عنهم مسكنوا وخلاطة  
 وهذا الدليل اعني تقريرهم على شرعهم يغني عن الاستدلال بشيء مما اخرجنا ابن ماجه من

حديث جابر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **أصل الشهادة** أحل الكتاب بعضهم على بعض فإن في استنادها  
 مسئلة للبرهان في شيء من الأدلة ما يدل على أن الشاهد يجوز له أن يشهد على نفسه  
 شاهد الخلل أو جباة سبها على الشهود إن ياقوا بالشهادة التي ترواها فقال سبحانه ولا  
 ياتى الشهود إذا ما دعوا وقال تعالى ولا تكتفى بالشهادة ومن يكتفى بما فيه التفرقة بين  
 هذا الأمر لعدم وروده في الشرع فإن عرض الشاهد على نفسه معه في كل امرئ عرض  
 له من الممكن بعيد كان الأمر حاشا ما أزالنا قد اقتضته الضرورة وفي تركه إضار  
 من له الشهادة وتقوية حقه ورجح السعي في تلافي الأمر بحسنه الممكن وهذا غاية ما يمكن  
 وحاشا يقوم مقام الأمر إذا لم يكن أقوى منه أن يكتب شهادة بخطه إذا كان معروفاً في الخط  
 أو يكتبها بخط من يعرف خطه ويشهد على ذلك فإنها قد وردت الأدلة الصحيحة الدالة على  
 العمل بالكتابة الصحيحة في مواضع من الكتاب والسنة وورد ما يدل على قبولها على اليوم  
 وقد تقدم الكلام على قبول الخط في القسم الثاني من هذا الكتاب فالحق مسئلة  
 ارتفاع إحدى الشهادات المتعارضتين بأي مزية من المزايابصيرها راحة فتكون إحدى  
 موجهة والظن بجهة الراحة أقوى كما أنه بجهة الموجهة انقص وقد يبلغ إلى رتبة لا يشق  
 الموجهة تأخير في تحصيل الظن المعتبر وليس اعتبار مجرد وجوب النصاب مقتضياً لأمع  
 المانع ووجود الشهادة الراحة من جملة ما يصدق عليه وصف المانعة فاعرف هذا  
 كل اختلاف يمكن جملة على تعدد الواقعة من غير مانع لا يضر من هذا الاختلاف في زمن  
 الاقتراد الانشاء أو مكافأهما أما الاختلاف في قدر المقومة فهو وإن أمكن جملة على تعدد  
 الواقعة لكنه لا يلزم إلا ما اتفق عليه لأنه الذي تعلق به نصاب الشهادة فإن أمكن  
 تكميل النصاب على الزيادة بأن يشهد شاهد آخر على ما شهد به من شهد بالزيادة أو يخلف  
 المدعي كان الواجب العمل بذلك لوجود النصاب المعتبر في الحكم والاثبات مقدم على  
 النفي لأن الشاهد به شاهد يعلم ونافيه ما تضمنته شهادته أنه لا يعلم وعدم العلم  
 ليس علماً بالعدم فإن كل المدعي شهادة المثبت يمينه أو شهادته مع شاهد آخر وجب الحكم  
 بذلك وهكذا الكلام في الاختلاف في قدر العرض والحاصل أن المعتبر في جميع هذا الباب

فوجدنا دلالة الفرق بين بعض حدوده ونبحث في الشبهة على النفي قد ابادت في الكلام  
 المتفكر ذلك الشيء في عام الشاهد فان عورض هذا النفي بالاثبات فهو انسخ منه وافتى  
 لانه شهادة عن علم وان لم يعارض هذا النفي لوجه المحرم بعينه صحة الشهادة عليه بل  
 معارض اخص منه لانه قد افاد في الجملة فائدة معمل لا يوافق عدم المعارض ولو لم يكن الا  
 كون هذه الشهادة عاصرة للاصل ومقوية له فان العدم مقدم على الوجود والشهادة  
 المقضية للاشبات هي شهادة اثبات ولا اعتبار بدخول النفي في لفظها لانه لا اعتبار  
 بمجرد الالتفات وان ذلك هو لا يليق باهل التحقيق <sup>مستعمل</sup> لما كانت الشهادة لا يكون  
 الا عن يقين ولا يكفي فيها ظن كانت الشهادة على الاعتقال متوقفة على الرؤية التي يحصل  
 عند ما العلم اليقيني وهكذا الشهادة على الاقوال فانه لا بد من رؤية صاحب القول  
 وسماع صوته الا ان يكون الشاهد حارسا انك القائل بحيث يعلم علم يقينيا ان القول  
 قراءه ولا يمتري في ذلك بوجه فانه لا يحتاج حينئذ الى مساعدة القائل <sup>مستعمل</sup> في الشهادة  
 مستند ضعيف فاذا عورضت بما هو اقوى منها لم يبق لها حكم فكون شدة تنشأ عن عجز  
 ارب كاذب وهرل هازل وقد يحصل لسامع لها ظن كثر فافيت كشف خيال كاذب <sup>مستعمل</sup>  
 الواجب الاصل هو قضاء ما لزم بوجه الشرع فصاحب الحق يطالب من هو عليه بتسليمه  
 ليس عليه ان يقبل الضمين حتم بل يجب انصافه بالتسليم فان تعدد الاعسار وجب الاظا  
 كما حكم الله به عز وجل في كتابه واذا اطلب ان يحصل له صاحب الحق مدة وكان الوفا متعذرا  
 في الحال اما لتعدد ماله او لعدم نفاذه في الحال كان الاميال متوجها لها انقصه الضرورة  
 ولصاحب الحق ان يتوفى من خريمه رهن او ضمان ان طلب ذلك وهكذا اذا كان من عليه  
 الحق ممتنعا من التسليم في الحال بلا مانع ورعي من له الحق باجماله مدة مع التوفى بضمين  
 كان هذا اليه لان مالك المال لا المضيق في التسليم مع الامكان وله التفتيش  
 على من عليه الحق بالاجيل هكذا ينبغي ان يقال <sup>مستعمل</sup> في دخول الكفيل في الكفالة  
 باختيار نفسه لزام ان يقية لزم الغير على معين او التزام بما ذهب على الغير <sup>مستعمل</sup> في الامكان  
 ان دخول ذيله لانه رضى بما يقبضه من الضمان والا لئلا يمان ان يخرج من ماله ما يرد

اتباع ثمارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاجابته فقال الذي صلى الله عليه وآله  
عليه فلم يبلغ وفاديه فقال خذ وأما وجدتم ليس لكم الا ذلك ومنعوا منه اذ اجاز  
تتمين مال المغلس جميعه بين أهل الدين كان جاز حجة حتى يفرق بينه وبين حوائج  
وما تدعو اليه الحاجة الضرورية من ملبوس مسكن وما يحتاج اليه لوقاية البرد والحر  
وفي حكم المستثنى مما يجب فيه القضاء من ماله ولهذا المنقلب انما هو صلاحه من ماله  
مسكنه او غيره من ثيابه او اخراج ما يحتاج اليه من متاع المنزل الذي لا بد منه وهكذا  
ينبغي ان يتركوا المغلس على كل تقدير وما تدعو حاجته اليه من الطعام والادام الى وقت  
الدخل وهكذا يترك للجاهد والمحتاج الى المداقة عن نفسه او ماله سلاحه والعالم ما  
يحتاج اليه من كتب التدريس والافتاء والتصنيف وهكذا يترك لمن كان معاشه بالحرث  
ما يحتاج اليه في الحرث من ذاباة والاة الحرث وهكذا يترك لمن كان كسبه بدارته يحتاجها  
ونحو ذلك ولا شك ان الرجل الكسوف والسعي في وجوه الرزق وادوار الدخل هو في حكم المستثنى  
عن استثناء القوت والادام اذا كان يحصل له من الكسب ما يقوم بذلك وان كان كسبه  
يقصر عن الوفا بما يحتاج اليه كان له حكم غيره في القدر الذي تدعو الحاجة اليه والحاصل  
ان تقويض مثل هذا الامر الى انظار احكام العدل العارفين بالحكم ما انزل الله تعالى هو الذي  
لا ينبغي غير الاختلاف في الاحوال والاشخاص والامكنة والازمنة **مسئلة** ومن اسباب الحجر  
الضغرة والرق والجنون والوهن اما سببية الضغرة فوجهها ان الصغير لا يتصرف عنه الاوليه  
والعبد لا يملك شيئا ولا يتصرف في شيء الا باذن مولاه والجنون يتصرف عنه وليه لانه لا  
يعقل ما فيه النفع والضرر وقيل التكليف لم يحجر عليه ما دام مجنونا واما الوهن فوجهه كونه مريض  
الحجر ما دام به ناطقا لان الحق قد تغلق به للوهن فلا يخرج عن الرهنه الا بما ذكره في ارباب  
الوهن وهكذا من اسبابه السفاهة والضعف وعدم ادراك ما فيه مصلحة من مفسدة  
وما فيه ربح مخسر قد قامت على ذلك الادلة والتأجيل حتى للمدين ولم يحصل الحجر عليه  
ما يقتضي سقوط الحق **الثاني** له **مسئلة** والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حراما حلالا  
او احلا حراما كما ورد بذلك حديث عمر بن عوف عن ابي داود والترمذي وابن ماجه

وأما كروان حبان وصححه الترمذي وهذا الصحيح منه هو ما انتقد عليه فان في سنده  
 كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف وقد قال الشافعي وابو داود فيه انه ركن من اركان الائمة  
 واعتذر الترمذي بانه صحيح باعتبار كثرة طرقه وقد أخرجه ابو داود من غير طريقه من  
 حديث ابي هريرة وصححه ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وأخرجه الحاكم من حديث  
 انس وأخرجه ايضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة وله طرق غير هذه وبعضها تقوم  
 به الحجة في كل صلح الا ما استثناءه الخواكيري وبهذا الدليل يتقرر لك صحة الصلح بالمنفعة كما  
 يصح بالمال وبالبعض كما يصح بالكل وبالمجمل والمجمل وتقيد الصحة في بعض هذه الصور  
 بقيد لا بد من قيام دليل عليه فان لم يرقم عليه دليل كان كل صلح جائزا الا ما حل حراما او  
 حرم خلا لا يخرج الصلح عن المحمول بمعلوم والمعتبر في هذا حصول التراضي الذي هو مناط  
 الشرعي في تحليل الاموال فاذا حصل ذلك جاز على كل حال مهما امكن الوقوف على المقدار  
 جازا او تفصيلا لان ما لا يوقف على قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ويدل عليه جواز  
 الصلح بالمحمول عن المعلوم ما ثبت في الصحيح ان جابر بن عبد الله كان عليه تمر ليهودي  
 فعرض عليه تمر لستانه فابى فحكم جابر رسول الله صلوات الله عليه ان يكلم اليهودي فعرض صلواته  
 على اليهودي فابى فمشى رسول الله صلواته فقال جده فاو في اليهودي وبقي لهما بركة وهن  
 سبعة عشر سقا بعد ان او في اليهودي ما هو له وهو ثلاثون وسقا وتيج الصلح عن انكار  
 لدخول تحت عموم الحديث المتقدم وليس فيه تحليل حرام ولا تحريم حلال وقد وقع ذلك  
 من رسول الله صلواته في قصة الرجلين المتنازعين في السجدات فغضت اصواتهما فاشار النبي صلواته  
 الى صاحب الدين بان يضع الشطر من دينه فوضي بذلك والقصة ثابتة في الصحيح وهذا الصلح  
 عن الانكار ايضا داخل تحت قوله تعالى والصلح خير وقوله تعالى او اصلاح بين الناس قال  
 الشوكاني في ذيل الغمام الظاهر انما تجوز المصالحات عن انكار وخوان يدعي رجل على امرأة  
 دينار فينكره في جميعها فصالحه على النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي  
 والمنكر قد رضى بان يكون عليه بعض ما انكره وامي مقتضى منع هذا وان كان مثل حديث  
 لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب من نفسه فذلك انما هو لبعض ما انكره طيبة بانفسه وان

كان غير ذلك فاهونم حديث كعب المتقدم ان كان الشان مع بينهما في المزداد فمراية  
 صلح عن انكار وقد جوز المشايخ وان كان الشان بينهما في التجمل فكان جيل غير ايضا  
 صلح عن انكار لان منكر الاجل فله صلح على ان تجمل البعض من دينه ويسقط الباقي الى  
 مقابل دعوى صاحبه الاجل انتم هم مسئلة لا شك ولا ريب ان القواعد الشرعية قاضية  
 بان ملك كل مال باق على ملكه لا يخرج عنه الا وقوع التصرف منه باختياره او موته والثابت ان المصير موته  
 لجميع وانما له باق على ملكه لا يخرج عنه الا وقوع التصرف فيه بوجه من الوجوه لكن اذا خشي غلب الفساد كان للحكام من النظر  
 في المصالح ان يجلبوا بنظر العدل ليقوموا ما يحتاج الى اقامة ويدينون كخشي عليه الفساد فلهذا راجع  
 كما اخذ من ذلك من الاجراء الحاضرين فان كان في الورثة من يصير الى الشان فلهذا راجع من غير  
 مسئلة الذي نقله الينا ائمة اللغة والاعراب وصاروا يجمع عليه عند هم ان العدل  
 في الاعداد يفيد ان الميرور ولما كان متكررا يحتاج استيفاءه الى اعداد كثيرة كانت  
 صيغة العدل المفرجة في قوة تلك الاعداد فان كان حجب القوم مثلا اثنين اثنين او ثلاثة  
 ثلاثة او اربعة اربعة وكانوا موافقة فقلت جاءني القوم مثني واذا بت هذه الصيغة  
 الصخر جاوا اثنين اثنين حتى تكاملوا فان قلت مثني وثلاث ورباع او اذا ذك الشان القوم  
 جاؤك تارة اثنين اثنين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة اربعة اربعة فهذه الصيغة بينت  
 مقدار عدد دفعات الحجى لا مقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها اصلا بل غاية  
 ما يستفاد منها ان عدد متمكنا اكثر من اثنين اثنين او اربعة اربعة ومثل هذا اذا قلت تكلم النساء  
 مثني فان معناه تكلمن اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على ان كل دفعة من هذه الدفعات  
 لم يدخل في تكلمه الا بعد خروج الاولى كما انه لا دليل في قولك جاءني القوم مثني انه لم يصل  
 الاثنان الاخران اليك الا وقد فارقك الاثنان الاولان اذا انقضى هذا بقوله تعالى مثني  
 وثلاث ورباع يستفاد منه جواز تكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا واربعاً ارباعاً  
 والمراد جواز تزوج كل دفعة من هذه الزفبات في وقت من الاوقات وليس في هذا نص  
 بمقدار عدد من بل يستفاد من الصيغة ان اكثر من غير اثنين كما ان منافي حجب القوم وليس فيه  
 ايضا دليل على ان الدفعة الثانية كانت بعد سفارقة الاولى دفعة الاولى ومن رحم انه



نقل الخليفة المذنب والاعراب من خالف هذا في مقام الاستغناء منه فليته فضل  
 يصالحنا وابن عباس ان عمر عنه ما نقل في الآية انه قصر الرجال على أربع فيجوز من احدى  
 واما القصة بدعوى الاجتماع فما هو نجا وليس خطبها عند من لخرتفرعها  
 هذه الجلبة وليفت بصح اجتماع خالفته الظاهرة وابن الصباغ والعمراني والقسم ابراهيم  
 نجوال الرسول وجماعة من الشيعة وثلة من محقق المتأخرين وخالفه ايضا القرآن  
 الكريم وما بيناه وخالفه ايضا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك تواترا من جمعه بين  
 تسع او اكثر في بعض الاوقات وما اتاكم الرسول فخذوه وانهاكوا عنه فانهاكم فقد كان لكم في رسول  
 الله اسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ودعوى الخصوصية مغلطة  
 الى دليل والبراه الاصلية مستحبة لا ينقل عنها الا ناقل صحيح منقطع عنده المعاذير  
 واصح حديث امره صلى الله عليه وسلم وقتها عشرة اشهر بان يختار من حضر اربع او ثمانية  
 سائر من كما اخرج الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان كان له طرف فقد قال ابن عبد  
 كل ما عملوا قواعدا مغيرة من الحفاظ لعل اخرى ومثل هذا لا ينتهض النقل عن الدليل القاطع  
 والفعل المصطفوي الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه والبراه الاصلية ومن صح لنا  
 هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة او جاءنا بدليل في معناه فجزاه الله خيرا فليس بارجح  
 وبين الحق حداوة وعلى العالم ان يوفي الاجتهاد حقه لاسيما في مقامات التحرير والتقرير  
 كما نفعنا في كثير من الابحاث اذ احاك في صدره شي فليكن قد روعى في العمل لا في تقرير القول  
 فايالك ان تقاي التصريح بالحق الذي يبلغ اليه ملكك لقليل وقال ولا سيما في مثل موطن  
 تجن عنها كثير من الرجال فانك لا تسأل يوم القيامة عن الذي يرتضيه منك العباد بل  
 عن الذي يرتضيه المعبود واذا جاءه الله بطل فمر معقل مع ومن ورد البحر استقل  
 السواقيا - انتهى ما في وبيل الغمام وان شئت الاطلاع على بيان هذا الجمل فعليك بالرجعة  
 الى النيل وتفسير تافه النبيا

خاتمة القسم الثاني في جواب الاسئلة الى حكام الشريعة

الاجابة الى الشريعة المطهرة واجبة على كل مسلم من دعاخصمه على قاض من القضاة  
 الذين يعرفون حكم الله في تلك الخصومة ويتمكنون من الحكم بما امر الله بالحكم به في  
 حكم كتابه فانه امر رسوله وسائر عباده بالحكم بما ازل الله بالعدل والقسط وبما اراه  
 الله وجب عليه اجابته ومعلوم انه لا يعرف ذلك الا من يعرف ما ازل الله في كتابه  
 وعلى لسان رسوله فان ذلك هو الشريعة المجردة وجميع ما يحصل من المسائل الشرعية  
 بالمقاييس الصحيحة هو من جملة ما تناوله الكتاب والسنة بتلك الواسطة وكذلك ما كان  
 من المسائل بدليل فحوى الخطاب لا يحسنه ويدل على وجوب هذه الاجابة دليلان من  
 كتاب الله تعالى وهما قوله عز وجل انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم  
 بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا وقوله سبحانه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
 ثم لا يجدوا في انفسهم جرما مما قضيت ويسلموا تسليما ولا يعرف خلاف لفرد من اهل المسئلة  
 سابقهم ولا حقهم في وجوب اجابة من دعاخصمه الى التحاكم الى الشريعة المطهرة فمن ادعى  
 ان ذلك لا يجب الا في رضى النبوة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد طوى بساط الشريعة بعد  
 الرسالة وخالف جميع اهل الملة الاسلامية من اذن الصحابة الى الان فانهم متفقون على وجوب  
 الاجابة الى الشريعة متفقين باحكامها وقولها وفعالها واعتقادها واذا تقرروا وجوب اجابة  
 الطالب لخصمه الى الشريعة المطهرة بالضرورة الى النية فلا بد ان يكون القاضى المدعى اليه  
 على الصفة التي قد مرنا من العلم بالشريعة التي هي الكتاب والسنة وما يلتحق بها وقد قلنا بلوغ  
 درجة التحقيق فيهما والاتقان لهما جدا خصوصا في ديارنا هذه فان وجود من يعرف تفسير  
 واحد من معتبرات التفاسير ويعرف الامهات الست فضلا عن غيرها غير نادر جدا مع ان  
 التوسع في معرفة السنة المطهرة لا بد منه لمن يدعي انه يقتدر على الحكم بين المتخاصمين بما  
 في الكتاب والسنة لان دليل المسئلة قد يوجد في كتابه لا يوجد في كتاب اخر فان كثيرا  
 من المسائل التي تقع فيها الخصومة لا يوجد دليلها في الامهات الست وهو موجود في غيرها  
 من المسانيد المستندات والمستخرجات ونحوها هذا يعمل كل باحث عن الادلة وناظر  
 في مواظنها فواجب ان يكون المتخصص الى من هو اعلم بالمسائل الشرعية الماخوذة عن الادلة

متعينة اذا كان في مكان معلوم لا يحصل به الالتباس لمخصمين وما اذا لم يكن في ذلك  
 المكان قاض كذا لك بل كان فيه من القضاة من لا يتحمل الحجية الشرعية اذ اجابته فجزا  
 وجود كعدمه وتوافع الخصمين اليه جعل على جهل ولا وكشف للخصمين ان القاضي لا يعلم  
 بالشرعية لم يتخاصم اليه وهكذا الواعظ القاضي الجاهل بانه غير عالم بالشرعية لم يصدر  
 للحكم اذا كان فيه ادنى نصيب من الدين واحقر حصاة من التقوى ولكنه شبه عليه الا  
 فطن لجماله ان الشرعية المطهرة في ما يحفظه بعض الممارسين للخصوصيات من تلك  
 القوانين التي وقع الاصطلاح عليها فاقد من على الحكم اذ لم من جعل الحكم الشرعي وجعل  
 جاهل به وهذا القاضي لا يوفق بينه وبين من يتكسب بالوكالة الخصوم في ديارنا هذه والحا  
 ان المحل الذي يسكنه النجسان ان كان من يتمكن من الحكم بينهما بالشرعية المطهرة على  
 وجه الخصامة فلا يجوز لاحدهما ان يطالب بالآخر بالخروج الى قاض اخر في مكان غير المكان الذي  
 يسكنانه لان ذلك مجرد اتعاب محض مشقة وان لم يكن فيه من هو كذا لك بل لم يوجد  
 فيه قاض او وجد فيه وهو غير عالم بحكم الله سبحانه على الوجه المتقدم فالواجب التراجع الى  
 قاض يعرف ما شرعه الله لعباده وان بعد مكانه لان التراجع الى من لا يعرف الشرعية  
 ليس يتراجع الى الشرعية ومجرد وجود اسم القاضي لا يستلزم ان يوجد في ضمنه المسمى  
 بالاختلاف وحكم الله تعالى في الحوادث ليس الا واحد يصيبه من اصابه من اهل الاجتهاد  
 ويخطئه من اخطاه ولو كان حكم الله هو مطلق كل مجتهد لكان تابعا لاجتهادات  
 المجتهدين وموارد المريد وهو يستلزم انه حكم الله في تلك الحادثة اصالا لحكمه  
 فيها مجتهد بوجود اجتهاد كل مجتهد على حسيب يقتضيه اجتهاده وهذا باطل وان قال به  
 بعض المتأخرين من المعتزلة وقلة من قللة ممن جاء بعده فمن جاء بالقول القاسم  
 شورد عليه كائنا من كان وما استلزم الباطل واللام على هذه المسئلة طویل  
 الذي بول وليس المراد ما هنا الا الاشارة الى فساد هذا القول والحاصل ان اجابة الداعي الى  
 الشرعية بمجرد كونه الطالب للداعي اليها واجب على المسلمين بخصوصا وعلى اولى الامر  
 عموما فاذا اتجهوا لم ظالم وصرح صاخر بانه قد وقع الحكم عليه بخلاف الشريعة المطهرة

دام من حاكم متاهل غلطا او جرة او من مقصر خطا و جزافا و طلب ان ينظر في قضيته  
 حاكم اخر من يوثق بعلمه و ورعه و دينه فاجابته و اجبته لان الحكم المذكور ان كان حاكما  
 فالحق لا يرد ولا يدفع وان كان غلطا او جزافا كما ذكره المظلم فانصافه بايصاله الى الحق  
 واجب ليس في ذلك ما يخذل في الزعامة ولا ما يفت في عضد الرئاسة بل هو من كمال العدل  
 وتمام الادب لان نصر الشريعة و ايصال طالبها اليها و انتقاد تظالم المتظلم لا يزيد اهل الرئاسة  
 الانحماة ولا يكسب باب الحيل والعقد الاضخامة بهذا لجرت عادة الله تعالى في المتكلمين  
 للاعباء المتقدين للامر والنهي فانفذهم امر او اوق امر او ايد او اصدار او اشد هم عضدا و  
 اكثرهم مد النصر لهم هذه الشريعة واعظمهم اهتماما بشاغلها و اكثرهم اشادة لادراكها و  
 كان مطلع على احوال الدول في قد ير الزمان و حديثا لم يتكره هذا و لقد تعاضدت اللجنة  
 على الاسلام و املاه يقوم ينقرون عن الاحكام و الفتاوى المستندة الى نصوص الكتاب  
 و السنة و ياتسون بالاحكام و الفتاوى المنسوبة الى بعض افراد الامة الذين هم مكفون  
 بالشريعة كغيرهم و متعبدون باحكامها كسائر الناس ليسوا بشرا عيان بل منتشرين  
 ولا متبوعين بل تابعين و ناهيك خسارا و بوارا و جهلا بمن ياتونهم من ههنا من جهة التقيد  
 بالشرع على كلام من جاء بالشرع فضلا عن ان يسوي بينهما فضلا عن ان يقدم ما يجتهد  
 و قد ايمان من هذا و سمعنا ما يحج القاهر عن سرده حياء من الله سبحانه فانه من اعظم التجرب  
 عليه و التقصير له تعالى عن ذلك فلا يستبعد هذا من امر يشاهده بل عليه ان يحمد الله  
 على السلامة و العناية و قد الف شيخنا و ركننا الشوكاني رح في ذلك رسالة سماها الايجاز  
 البديعية في وجود الاجابة الى احكام الشريعة و قال في تشنيف السمع بجواب المسائل السبع ما  
 حاصله اذا عمل المجتهد المطلق بغير ما قد ثبت دليلا في احد القاضيين الذين هما في  
 النار بل هو شرهما و اتفهما لانه قضيه خلاف الحق و هو يعلم الحق فان قلت اذا اتى المجتهد  
 بقولي القضاء في ارض لا يعرف اهلها الا التقليد و لا يميزون الا بما صرح به من هم مقلدون  
 له و يعيدون من خالف ذلك خارجا عن الشريعة الطهرية كما هو في هذه الارض كائن في  
 غالب الديار الاسلامية شامها و يمنها و هندها و مصرها و رومها و شرقها و غربها بل قلت

انه قد عموها كما ولم يخرج من ذلك الا المشاذ الذي ذكره الواحد الفرد من الاولين بل من  
عبات الاولين بل من اولئك لم يكن ذلك بعيدا من الصواب وحيث ان ذلك لا يراه  
في بعض مولفات الشيخ العلامة صلح الفلاني النازل بالمدنية المتوفرة في هذا العصر  
وصحاحه شحاني الايام القريبة فانه قال انه دار الغرب في شرق ومصر الشام والحرمين فلم  
يجد فيها هذه الديار مع طول البحث ومزيل الكشفت من نعل بالادلة ويزورها على التقليد الا  
ثلاثة رجال فقط انتقلت من الجتهل السكين المبني من جنتان الاولى توليه القضاء  
كونه في ديار القرارة الذين هم بتلك الصفة عجب عليه ان يقدم حتى الله عليه ويزورها  
منه فيقتضيه بما يقتضيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ملتفت الى غيرها ولا  
مورثا سواهما ويخرب بذلك وجه الحكم عليه فان وجد الحق ناصرا فيها ونعمت ان لم  
يجد الحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه سواه الا انه قد بلغ الحجة ووفى بما اخذ الله عليه  
من البيان وقام بالبيان الذي يجره الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن ذلك وجنته  
عن الجحيم به واداره واصابه الجحيم الذي يصاب كثيرا من جملة العالم فاجب عليه وجوب  
مضيق ان يتخلص مما هو فيه ويعزل نفسه وليستخرج ويرجع فان لم يقبل منه ذلك كان  
من يساعده عليه ويقبل منه ففي شعبة الخافقين مضطرب دقي بالاد من اجتهاد بل  
فان لم تساعدة المقادير على ذلك ولا بلغت اليه طاقته فعليه ان يرد كل خصومة ترد  
عليه وفيها دليل واضح لا يتمك من الحكم به الى غيره من الحكم ولم يوجب الله عليه ان يحكم  
بخلاف الشرع ولا يسوغ له ذلك بوجه من الوجوه ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة مما اضطر  
فيها الادلة وتعارضت فان المجتهدين ان رجع اخذ الادلة فالحال انه قد رجع دليلا معا  
للإمام بوجه من وجوه الترجيح على اختلاف الأنظار في ذلك وتباين مراتب العلوم و  
تفاوت اقدار العلماء وان العقبة الكثرة والمعضلة الغميمة الصعاب ان يكون قد اختلف الناس  
بسبب التقليد قولا هو محض رأي وقد عارضه دليل صحيح ظاهر الا انه واضح المعنى كما هو  
حديث المصراة المتفق عليه بتلك الحالات المختلفة والآراء المختلفة وامثاله كثيرة و  
نظائره جمة وأخطر مواطن الخلاف في اصحابها مواطن الرطب الاول ما ينشئ من اجل الخا

له  
او صباه بن عبد العرس  
الشهير بالخطاب في تولد  
كتاب ايقانهم اول  
البحار والافعال  
المهاجرين والافعال  
تتميمهم من ارباب  
الشافعي في الفقه والاشاعرة  
من تشييع الزعماء  
الحجة والحجبة من فقهاء  
الاعصا ما من ذلك  
المعروف من عم  
بن بركة المعروف بالافاعي  
واخذ منه الشيخ محمد  
السيد المرسل  
نورا الحسن خان

الشرع التي سوغها بعض اهل العلم ليشهد لها دليل ولا شرع من سبيل الحق في سبيل الوطن  
 الثاني لترى الضررات في الوارث التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين ادائها  
 وتوزيعها بين مستحقها فاذا اجاب الحاكم عن الصديق بالحق في هذين الوطنين فالمرتبة  
 من الحياة لانه يتسبب عن ذلك مفاسد ومخالفات لادلة الكتاب والسنة يصعب حصرها  
 وتتسلسل اطرافها وما عدا هذين الوطنين فهو في الصعوبة ولا يفجر عن توجيه الحق  
 فيه ولو بدريعة من ذرائع التوصل الى الحق الا من عجز وضعف ومن كان كذلك فليس  
 باهل الدخول في هذا المنصب ولهذا اعل صلوات الله عليه في ذلك من قوله الامانة  
 بضعفه عن القيام بها كما ثبت ذلك في الصحيح ولست اظن بحاكم لغير الكتاب والسنة  
 ويغتمها ان يعدل عنها الى ما ليس منها بل الى ما يخالفها فان قد تقم البناء على بصيرة  
 واستحي العقاب على حاكم منة اما اذا الرجى مستند الحكم في تلك الخصومة من كتاب ولا  
 سنة ولا قياس معتد ولا اجماع يحج به على خلاف ذلك فحديث معاذ وان كان فيه مقال  
 لبعض اهل العلم فطرقه قد اكثر سجدا وبعضها حسن لذاته وبمجموعها يقتضى الاحتجاج فالأول  
 على الحاكم ان ينظر في نصوص الكتاب والسنة فان وجد ذلك فيها قدمه على غيره وان لم  
 يجد اخذ بالظواهر منها وما يستفاد بنصوصها ومفهوم منها فان لم يجد نظري افعال النبي  
 صلوات الله عليه في تقريراته لبعض امته ثم في الاجماع ان كان يقول بحجية ثم في القياس على ما يقتضيه  
 اجتهاده واذا عوزه ذلك تمسك بالادلة الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان  
 يقدم طريقا على وجه مقبول فان اعوزه رجع الى الموجهات المذكورة في كتب الاصول بعد  
 ان يعلم انه ان ذلك الموضح مخرج وذكر الشوكاني في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق  
 من علم الاصول وذكر قول من قال ان النصوص لا تقي بالحدود وتعتقب ذلك بما يخالفه  
 وقال في الفخ الرازي وعند من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والاحاديث النبوية  
 وجعل ذلك ذريعة لوجه المية فيمنه واستعان بالله عز وجل واستبد منه التوفيق وكان  
 متعظا به وعمرى قصده الوقوف على الحق والعثور على النص اذ من دون تعصب لمذهب  
 من المذاهب فجزء مما يطالبه فانها اكثر الطيب والنجس ان لا يعرف والنجس ان لا يشرب

منه كل وارد عليه والمعتصم الذي يادي اليه كل خائف فاشدد يدك على هذا  
فانك ان قبلته بصدور منشرج وقلب موفى وعقل قد حلت به الهداية وجدت فيها  
كل ما تطلب من ادلة الاحكام التي تريد الوقوف على دلائلها كما نسا ما كان فان استبنت  
هذا المقال واستعظمت هذا الكلام فمن نفسك اتيت ومن قبل تقصيرك اصبحت  
على نفسها يراقت تحنى وانما تنتشج مثل هذا الكلام صدر ورقم من مدين وقلوب رجال  
مستعدين لهذه المرتبة العلية لا تغذل المشتاق في اشتواقه حتى تكون حشاك  
في احشائه لا يعرف الشوق الا من يكابد ولا الصباية الا من يعانيتها  
دع عنك تعنيف وذاق طعم الحوى فاذا هويت فعد ذلك عتف اذا عرفت هذا  
فاصل ان الحكم الموثوق به وعلما يعمل في حكمه من الاحكام بمجموع الكتاب والسنة  
يخفى على كثير من يطالع على ذلك فيظن به انه على الراي عند عدم الدليل او عدل الى  
نوع من انواع المناسبات المعمول به عند البعض والملثي عند آخرين وربما يظن ان خالف  
رضا يعرفه ولو علم ما عند ذلك القاضي من الوجه السويح للعدول لتبين انه لو عدل  
الا الى ما هو حقيق بالعدول اليه بل لا يبينه يكون العدول اليه اجلب لصالح الشريعة وادفع  
للمفسد عنها لو راى وجه حبيبي عاذلي لتفارقا على وجه جميل والاموات قبل  
الصادق المصدق عليه في اجمع عنه في الصحيحين وغيرهما اذا اجتهد الحاكم  
فاصاب فله اجران وان اجتهد فخطأ فله اجر وده بين اجر واجر وان هذا الامر  
تقر به من قضاة الحق كل حين ولسان حال ذلك القاضي يقول ستفقدني قومي  
اذا جد جهم وفي الليلة الظلماء يفقد البدل فان قلت واين هذا القاضي ومضى  
جاد الزمان مثله وفي اي بلاد تجد قلت انما قلت ما قلت على الفرض والتقدير وعدم  
وجود ذلك لا يستلزم عدم قبولك لكلامي هذا انتهى

خاتمة الكتاب في بيان تيسير اكل الحلال في كل زمان

قال شيخ الاسلام احمد بن حنبل رضي الله عنه في فتاواه مسئلة في رجل نقل عن بعض

الرئيس المولود في  
سماذج من اصول  
من اخصيه الرسول  
والى قضاة القوم  
كان سماه اعلام  
الوقفين المان  
حقائق النقشا  
والاوقاف  
بقا وبمقتضى  
فلكل له

الفقهاء انه قال اهل الحلال مستند لا يمكن وجوده في هذا الزمان فقيل له ان هذا  
 فذكر ان ورقة المنصورة لم تقسم الغنائم فيها واختلطت الاول بها المتعاملات فقيل له  
 ان الرجل يجر نفسه بعمل في الاعمال المباحة ويأخذ اجرتها الا انه قد ذكر ان الدرهم في نفسه  
 حرام فقيل له وكيف قبل الدرهم التبعين او انصار حواميا السبب الممنوع ولم يقبل التبعين  
 فيكون حلالا بالسبب المشروع فما الحكم في ذلك الجواب هذا القائل الذي قال ان الحلال  
 في هذا الزمان لا يمكن وجوده غلط في قوله باتفاق اية الاسلام فان مثل هذه المقالة لا  
 يقولها بعض اهل البدع وبعض اهل الفقه الفاسد وبعض اهل الشائكة الفاسد فانكر  
 الائمة ذلك حتى ان الامام احمد مع ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة وجاء رجل  
 من النساء فذكر له شيئا من هذا فقال انظر الى هذا الحديث يحرم اموال المسلمين وقال  
 بلغني ان بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لان المال ليس بمخصص ومثل هذا ان يقياه  
 بعض المنتسبين الى العاص من اهل العصر بناء على هذه الشبهة الفاسدة وهوان الحرام  
 تغلب على الاموال لكثرة النصوص والعقود الفاسدة وهوان الحرام لم يميز من الحلال  
 ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء فافتقروا بان الانسان لا يتناول الا  
 بمقدار الضرورة وطائفة لما رأوا مثل هذا الحرج الشديد لبسوا بالربع صارت انواعا  
 الاباحية لا يميزون بين الحلال والحرام بل الحلال ما حل بايديهم والحرام ما حرموا لا يفرقون  
 مثل هذا الظن الفاسد وان الحرام قد طبق الارض وراوا انه لا بد للانسان من الطعام  
 والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث ما يمكن فلا ينظر العاقل ما في ذلك الربع الفاسد  
 كيف اوزت الاختلال عن دين الاسلام وهو لا يحكون في الربع الفاسد حكايات بعضها  
 كذب عن نقلت عنه وبعضها غلط حكوا عن الامام احمد ان ابنه صالح لما قوال القضا  
 لم يكن يجزي ناره وان اكله خبز وفي تنورة فامر باكل الخبز والقوة في ذبلة فلم ياكل من  
 صيد جملته وهذا من اعظم الكذب والفرية على مثل هذا الامام ولا يقبل مثل هذا الامن  
 من اهل الناس واعطى حرمه واخذت اهل الامور قد نزهه الله من هذا ولم يعلم  
 ان ابنه قوال القضا في حياته وانما في الدنيا لا يجد موته لكن كان من الخليفة المتوكل قد اجاز ولا



واهل بيته جواز من بيت المال وامرهم ابو عبد الله ان لا يقبلوا جواز السلطان فاعتدوا  
 اليه في حاجة فقبلوها منه فترك الاكل من اموالهم والامتناع بهن اخر في خدمهم ونكحهم  
 نكحهم قبلوا جواز السلطان وسألوا عن هذا المال احرام هو فقال لا فتقوا وانج منه فقال  
 نعم وبقي لحرانه انما امتنع لئلا يصير ذلك مباحا ان يدخل الخليفة شيئا يريد كما قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم العطا ما كان عطاء فاذا كان عوضا عن دين احدكم فلا تأخذوه ولو القى في دجلة ادم  
 وكلم الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ومن الناس من الة الا فراط في الورع الى  
 امر اجتهاد فيه فيغاب على حسن قصد وان كان للشروع خلاف ما فعله مثل من امتنع  
 من اكل ما في الاسواق ولحموا كل الامانة في البراري ولم يأكل من اموال المسلمين ونما ياكل  
 من اموال اهل الحرم وامثال ذلك ما يكون فاعلمه حسن القصد وله فيما فعل تاويل لكن  
 الصواب للشروع خلاف ذلك فان الله جل جلاله خلق الخلق لعبادته وامرهم بذلك  
 وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله امر المؤمنين بما امر به  
 المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال يا ايها الذين امنوا كلوا  
 من طيبات ما رزقناكم فذكر الرجل يطيل السفر اشعث اعرج مفديا الى الله يقول اني ارب  
 ومطعم حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني لست بجواب لذلك فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان الله  
 امر المؤمنين بما امر به المرسلين من اكل الطيبات كما امرهم بالعمل الصالح لا يمكن الا بالكل وقدر  
 ولباس ما يحتاج اليه من سكنى ومركب وسلاح يقاتل به وكراع يقاتل عليه وكتب يعلم  
 منها وامثال ذلك مما لا يقوم ما امر به الله وما لا يترك الواجب الا به فهو واجب فاذا كان  
 القيام بالواجبات فوضا على جميع العباد وهو لا يترك الا به في الاموال فكيف يقال ان الحلال  
 مستعذر بل كيف يقال انه قليل بل هو كثير بل الغالب على اموال الناس وان كان الحرام  
 هو الاغلب الذين لا يقوم الا به الزم احد الامرين اما ترك الواجبات من اكثر الخلق واما  
 ابله الحرام لاكثر الخلق وكلام باطل والورع من قواعد الدين ففي الصحيح عن النعمان بن بشير  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبين ذلك امور مشبهات لا يعلم كثير  
 من الناس فمن ترك المشبهات استبرأ لرضه ودينه ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام

كالراعي يرى حول الحمى يوشك ان يقع فيه الا وان لكل ملك حمى وان حمى الله محارمه الا  
 وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد كله  
 الا وهي القلب وفي الحديث الاخر عنه صلوات الله عليه ما يريكم الى الا ليريكم وراى ثمرة ساكنة  
 فقال لا اخاف ان تكون من الصدقة لا كلمتها وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وهذا نبأ  
 بذكر اصول احدها انه ليس كل ما اعتقده فقيه معين انه حرام كان حراما انما الحكم ثابت  
 تخريجه بالكتاب السنة والاجماع او قياس مخرج لذلك وما تنازع فيه العلماء من هذه  
 الاصول ومن الناس من يكون نشأ على مذهب امام معين واستفتى فقيهام معين او سمع  
 حكاية عن بعض الشيخ فيريد ان يحمل المسلمين كلهم على ذلك وهذا غلط ولهذا انما  
 منها مسألة الغنائم كان السنة في الغنائم ان تجتمع وتختصم تقسم بين الغنمين بالعدل  
 وهل يجوز للامام ان ينقل من اربعة اخماس ما فيه قولان فمذهب فقهاء الثغور وابي حنيفة  
 واهل الحديث ان ذلك يجوز لما في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل في بدائه الاربعة بعد الخمس ونقل  
 في رجعتة الثلث بعد الخمس قال سعيد بن المسيب مالك والشافعي لا يجوز ذلك بل  
 يجوز عند مالك التنقل من الخمس ويجوز عند الشافعي من خمس الخمس وكان احمد يعجب من  
 سعيد بن المسيب ما لك كيف لم تبلغها هذه السنة مع وفور علمها وقد ثبت في الصحيحين  
 عن ابن عمر انه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد فبلغت سهما منا اثني عشر  
 بعيرا ولم يجعل خمس الخمس ان يخرج منه لكل واحد يعني فان ذلك لا يمكن ان يكون السهم عشرون  
 بعيرا وذلك لان السهمين بعد الخمس من اربعة اخماس المال فاذا زيد عليهما بقدر ربعهما  
 كحل المال فاذا كان السهمان اثني عشر جزءا كانت القسمة خمسة عشرة جزءا فيكون النفل  
 ثلث الخمس ولو كانت الغنيمة خمسة وعشرين جزءا وكان الخمس خمسة اجزاء  
 لا يمكن ان يكون حينئذ النفل المذكور خمس الخمس ولذلك اذا فضل للامام  
 بعض الغنمين على بعض لمصلحة راجحة كاعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة  
 بن الاكوع في غزوة ذي قرد سحر راجل وفارس فان ذلك يجوز في اصحابنا وقال العلماء  
 ومنهم من لا يجوز ذلك كما تقدم واذا اقل الا امام من اخذ شيئا فهو له ولم يقسم الغنائم

هو جازي في أحد أقوال العلماء وهو ظاهر من مباح ولا يجوز في القول الآخر وهو الشك في من  
مذهب الشك في وفي كلام المذاهبين خلاف وجعل مثل هذا الأصل تبني الغنائم إلا في  
المتأخرة مثل الغنائم التي غنمتها السلاجقة إلا أن ذلك الغنائم التي غنمها المسلمون  
من البضاري من تغر الشام ومصر فإن في هذه أفتى بعض الفقهاء كابن محمد الجوني  
والثوري أنه لا يحل لمسلم أن يشتري منها شيئاً ولا يطيأ منها فاجاً ولا يملك منها ما لا  
ولزم من هذا القول من الفساد ما لا يهمل به فعارضه أبو محمد بن سباع الشافعي  
فأفتى أن الإمام لا يجب عليه قسمة الغنائم بحال ولا تجزئها وإن لا أن يفضل الرابض وإن  
يجوز بعض الغنائم ويجوز بعض مروزعهم أن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك في هذا القول  
خلاف الإجماع والذي قبله باطل فيمنكر أيضاً وكلامه الخراف والأصواب في مثل هذه  
أن الإمام إذا قل من أخذ شيئاً فهو له فإن قيل يجوز ذلك ولم ينه عن الغنائم بل أراد  
منها ما لا يسوغ بالاتفاق أو قيل أنه يجب عليه أن يقسم بالعدل لا يجوز له إلا ذلك في الإجماع  
فمنها ما لا يسوغ بالاتفاق أو قيل أنه يجب عليه أن يقسم بالعدل لا يجوز له إلا ذلك في الإجماع  
فمنها ما لا يسوغ بالاتفاق أو قيل أنه يجب عليه أن يقسم بالعدل لا يجوز له إلا ذلك في الإجماع  
ذلك وإذا شك في ذلك فاما أن يحتاط أو يأخذ بالورع المستحب أو يفتي على طالب ظنه  
ولا يحلف بالله بنفسه أو سبها أو كذب الزارعة التي تسمى بها بعض الناس الخبابة وقد تنازع  
فيها الفقهاء لكن ثبتت السنة بجوازها فإنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من  
مروزعهم أن يجرهم وأما من أكلهم وأما نفعها عن الخبابة فقد جاء مفسراً في الصحيح أن البراءة  
أن يشترط مالك زرع بقعة بعينها أو كان أكرام الأرض بحسن الخراج منها فيؤخذ بها وحقيقة  
والشافعي وأبو حنيفة في إسناده عنهما وفي عندهما مالك وأحمد في رواية ونظائر ذلك كثيرة فوجدنا  
أصله في الأصل الثاني أن المسلم إذا عامل معاملة يعتد بجوارها وقبض المال جاز لغيره  
من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال وإن لم يعتد بجوارها في المعاملة فإنه قد ثبت  
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع إليه أن بعض عماله يأخذ نحو أنيس أهل الذمة على الجزية  
فقال قابل له فلا تأما عامل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليهود حرفت عليهم الشهم  
فجارحوا بآمرها وأكلوا ثمنها ثم قال عمر لو هم يبيعوا وخذوا ثمنها فامر عمر أن يأخذها ومن

أصل الزمة الإلهية التي باعونها الخمر لا فهم يعتقدون جواز ذلك في دينهم ولهذا قال العلماء  
 إن الكفار إذا تعاموا بينهم معاملة لا يعتقدون جوازها وتقاضوا الأموال ثم أسلموا  
 كانت تلك الأموال لهم خلا لا وإذا احتاكم الدين قرأها في أيديهم سواء كانوا قبل الإسلام  
 أو بعده وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين  
 فامرهم بترك ما بقي في الذمم ولم يرهم برد ما قبضوا لأفهم كانوا يستحلون ذلك فالمسلم  
 إذا عامل معاملة لا يعتقد جوازها كالحيل الربوية التي يفتي بها من يفتي من أصحاب <sup>حقيقة</sup> أي  
 والشافعي وأخذ من ذلك أوزاع على أن البذر من الغامل أو كرى الأرض حرمه <sup>الخارج</sup>  
 منها ويخرج الخراج أو يؤخذ ذلك وقبض المال جاز لغيره من المسلمين إن تعامله في ذلك  
 المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والأخرى ولو أنه تبين أنها باعة  
 نجان التحويل لم يكن عليه إخراج المال الذي كسبه بتأويل سايع فإن هذا أولى بالعفو  
 بعد ذلك من الكفر المتناول ولو طبق بعض الفقهاء على بعض أهل الورع الجاهل إلى أن يعامل  
 الكفار ويترك معاملتهم المسلمين ومعلوم أن الله تعالى ورسوله لا يأمر المسلم أن يأكل من أموال  
 الكفار ويدفع أموال المسلمين إلى المسلمين أولى بكل خير الكفار أولى بكل شر الأصل الثالث  
 أن الأحكام نوعان حرام بوصفه كالميتة والدم وحكم الخنزير فهذا إذا اختلط بالمباح وغير  
 لونه أو طعمه أو ريح محرم وإن لم يغير ففيه نزاع ليس هذا موضع التنازع في الأحكام بكسبه  
 كالماخوذ غصبا أو بعقد فاسد فهذا إذا اختلط بالحلال لم يجرمه فلو غصب الرجل  
 دراهم أو دينار أو دقيقا أو خبطة أو خبزا أو خلط ذلك بماله لا يحرم الجميع لأجل هذا  
 لأجل هذا بل إن كانا متماثلين أمكن أن يقتسموه فيأخذ كل واحد حقه وإن كان قد  
 إلى كل منهما عين مال الآخر إلى أي أخذ الآخر نظيرة وهل يكون الخلط كالتلاف فيه وجهان  
 في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أنه كالتلاف فيعطيه مثل حقه من حيث أحسب  
 والتباني أن حقه باق فيه فلما لا شك أن يطالب حقه من الخلط فهذا أصل نافع فإن كثيرا  
 من الناس يتوهم أن الدرام الحرمه إذا اختلطت بالحلال حرم الجميع وهذا خطأ وإنما ترفع  
 بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فما علم فيه نزاهة الأصل الرابع إذا تعد

معرفة ما ألكه صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء كما لك واجل أبي حنيفة وغيره  
 فاذا كان بيد الأسيان غصوب أو عوامر أو ودايع أو رهون قد ليس من معرفة اصحابها  
 فانه يتصدق بها عنهم أو يصرفها في مصالح المسلمين أو يسلمها إلى قاهر عدل يصرفها  
 في المصالح الشرعية ومن الفقهاء من يقول بل توقف اهل الحق يتبين اصحابها والصواب  
 الاول فان حبس الأموال دائما لئلا ياتي به فائدة بل تعرض لأهلاك المال واستيلاء الظلمة  
 عليه وكان عبد الله بن مسعود قد اشتد جارية ودخل بيتا ياتي بالثمن فخرج فخرج  
 البائع فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم جارية بالثمن ويقول اللهم عن رب الجارية  
 فان قبل ذلك وان لم يقبل فهو لي وعلي مثله في يوم القيامة وكذا اني بعض التابعين  
 خل من الغنية ومات بعد فقر فمر ان يتصدق بذلك عنهم ورضي هذه الفتوى الصحابة  
 والتابعون الذين بلغتهم كعناية وغيره من اهل الشام وهذه مبنية على اصلين احدهما  
 وقف العقود والتصرف عن الغير بخلافه وفيه ثلاثة اقوال احدها ان يبيع موقفا على  
 اجازة المتصرف عنه فان اجازة جاز وهذا مذاهب ابي حنيفة واجل في احد  
 الروايتين عنه واحدا قول الشافعي وغيره الثاني انه يقع باطلا وهو المشهور من مذهب  
 الشافعي الثالث التفصيل بين بعض المواضع وبعض غيرها رواية الاخرى عن اهل فاذا  
 تقدر فتبين ان المالك واجتبه الى التصرف وقع موقفا وكذلك في الشفعة في الذمة والحر  
 يسميه في العقد الاصل الثاني ان المالك اذا جعل صار كالمعدوم وهذا يتبين بالاصل  
 وهو الذي يكشف عن المسئلة وهو ان الجعول في الشريعة كالمعدوم ومثله المعجزع قال  
 الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال تعالى فان تقولوا له ما استطعتم وقال صلى الله  
 عليه وسلم ما استطعتم قال الله اذ امر بامر كان مشروطا بالقدرة عليه والتمس  
 من العمل به فان عجز ناص معرفته والعمل به سقط عنا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في البقعة فان  
 صاحبها نادى ما اليه والا في مال الله يوتيه من يشاء فبذلة البقعة ملك لما لم يمتنع  
 ووقعت فلما تعذرت معرفته قال النبي صلى الله عليه وسلم في مال الله يوتيه من يشاء فذل ذلك  
 على ان الله شاء ان ينزل عنها ملك المالك الاول ويعطيهما لحد الملتقط الذي عرفها

ولانواع بين الامنة انه بعد تعرف الستة من الملقطان يتصدق بشاؤك ذلك لان  
 يتكاملان كان فقيرا وادله التملك مع الغنا فيه قولان مشهوران فمن حيث الشافعي واحدا  
 انه يجوز ان يحنيفة انه لا يجوز ولو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصحح  
 المسلمين وان كان في نفس ماله وارث غير معروف حتى لو تبين الوارث سلم اليه ماله وان  
 كان قبل الثبوت صحوقه الى من يصرفه جازا واخذ له غير حرام مع كثرة من يثبت له عصبة  
 تعرف بعد واذا تبين هذا يقال اني الوجود من الاموال المخصوصة والمقبوضة يعقود  
 لا يباح بالقبض ان عرفه المسلم اجتنبه من علم انه سرق ماله اذ خان في امانته او  
 عصبة فاخذ من المعصوم فهذا يخرج لم يخرج انه اخذ منه لا بطريق الهبة ولا بطريق  
 المعاوضة ولا عن عدة ولا عن مبيع ولا عن دماء عن فرض فان هذا غير ما ذكره المظالم  
 واما اذا كان ذلك المال قبضة بتاويل سابع في مذهب بعض الامية تجازله ان يستوفيه  
 عن المبيع والاحرة والقرض وغير ذلك من الدين فان كان مجهول الحال فالمجهول كالمعدوم  
 والاصل في ما يبيد المسلم ان يكون ملكا ان ادعا انه ملكه او يكون وليا عليه كالمناظر  
 للوقف وولي اليتيم وولي بيت المال او وكيله فيه وما تصرف فيه المسلم الذي بطريق  
 التملك والولاية والوكالة تجاز تصرفه فاذا لم يعلم حال ذلك المال يثبت الامر على الاصل  
 فان كان ذلك الدرم في نفس امر قد اغتصبه هو ولم اعلم به ان كنت جاهلا بذلك  
 والمجهول كالمعدوم فليس اخذني لشئ المبيع واحرة العمل في بدل القرض بدون اخذ النقطة  
 فان النقطة اخذتها بغير عوض ولا اعلم بها كما لو كان هذا المال اعلم له مالكا من هذا وقا  
 اخذته عوضا عن حبي فكيف يحرم هذا علي لكن ان كان ذلك الرجل يعرف ان في ماله  
 حراما ترك معااملته ورجاه وان كان اكثر ماله حراما ففيه نزاع بين العلماء واما المسلم  
 المستقر فلا شبهة في معااملته اصلا ومن ترك معااملته ورعا فقد امتنع في الدين  
 بل عاقبا انزل الله بهما من سلطان وبهذا يتبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغلط  
 يقول ان الحان والامان التي توكل قد تكون في الاصل قد ثبتت وعصبت فيقال للرجل  
 كالمعدوم واذا لم يعلم ذلك يقينا كان له تركه وخبره لان الله تعالى انما يحرم ما حرم

من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فانه يقول في كتابه لقد ارسلنا رسلنا  
 بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وانزلنا الحديد فيه  
 بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب ان الله قوي عزيز  
 والعصب انواعه كالسرقة والخيانة داخل في الظلم والميسر الربى حرام لما فيه من  
 الظلم واذا كان كذلك فهذا الظلم الذي اخذ حقه بغير حق فربيع لغيره وقبضه  
 ذلك المشتري والمشتري لا يعلم بذلك ثم انتقل من المشتري الى غيره ثم الى غيره فلم  
 ان اولئك لم يظلموه وانما ظلمه من اعتدى عليه ولكن لو علم به فحصل له حقه لم يظلم  
 بما لا ترعوا ضامته على قولين للعلماء اصحهما انه ليس له ذلك والذين قالوا يستقر الضمان  
 على الغار لا على المغرور كما هو الصحيح تنازعوا هل للمالك مطالبة المغرور والضمان على  
 الغار وليس له مطالبة على قولين في ذلك في مذهب احمد وغيره ومثال ذلك ان الظالم  
 اذا ادفع ماله عند من لا يعلم انه غاصب فتلقت الوديعة فحصل للمالك ان يطالب الوديعة  
 على قولين اصحهما انه ليس له ذلك اطعم المالك لضيافته ولم يعلم بالظلم ثم علم للمالك فحصل له  
 مطالبة الضيف على قولين احدهما انه ليس له ذلك من قال بمطالبة لا يقول  
 انه حرام بل يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه وانما عليه اداؤه منه بمنزلة المشتري  
 وضمانه القول يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه لصاحبه بحال وانما الغرم على الغاصب  
 الظالم الذي اخذ منه بغير حق فاذا نظرنا الى معين بيد انسان لا نعلم انه مغضوب  
 ولا مقبوض قبضه لا يفيد له المالك واستوفينا منه او اقتبناه او استوفينا من اجرة او  
 بدل قرض لا اثر علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس الامر قد سرقة او عصبه ثم اذا  
 علمنا فيما بعد انه مسروق فعلى اصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد لا يستقر  
 علينا الضمان اهدأ او وهب لا ضمان الا من الثمن وكذا الاجرة وبذل القرض اذا كان  
 قد تصرفنا فيه لم يستقر علينا ضمان لكن تنازع الفقهاء ما هنا في مسئلة وهو انه هل للمالك  
 تضمين هذا المغرور الذي تلف المالك عند ترجع على الغار بما غرمه بغير دية ام ليس له  
 المطالبة بالمغرور الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هما روايتان عن احمد ومثل هذا

لرغص بجل جارية فاشترها كمنية انسان واستولها ما او وهبها اياها فقد تمتق الصحابة  
 والائمة علان ولد هذا المغرور يكون حر لان الواطى لم يعلم انما تزكاته فليس ويل اعتقد  
 انها ملكه مع اتفاق على ان الولد يتبع ابيه في الحرية والرق ويتبع ابيه في النسب ولا يصح  
 جعلوا البنا حر الكون الولد لم يعلم المحض كما بعد ثم وادجوا السيد الجارية بمول الولد  
 لانه كان يستحقه الا انهم ردوا فاذ اخرجوا عن ملكه بغير حق كان ابدا لحر وادجوا المغرور  
 منه وقالوا في اصح القولين هذا يلزم الغار الظاهر الذي غصب الجارية وباعها ولا يلزم  
 المغرور والمشتري اما الاتم بالعقد وهو الثمن فقط فزهل لصاحبها ان يطالب المغرور  
 بضد الوان والمهر فترجع به المغرور على الغار ام ليس الا الاطالبة الغار الظاهر اولين  
 هما روايتان عن احمد لا نزاع بين ائمة ان وطئها ليس بحرام وان ولده ولد بشدة لا ولد  
 زنية فهو ولد حلال لا ولد نكاحا وكن في سائر هذه الصور لم يفتان عوانه لا اثم على الاصل  
 ولا على الابن ولا على الواطى الذي يعلم وانما تنازعوا في الضمان لان الضمان من العبد  
 الواجب فحق الادميان وهو يجب في العمد الخطا وما كان لو من ان يقتل مومنا الخطا  
 ومن قتل مومنا خطا فخير رقة مومنة ودية مسلمة الى اهلها الا ان يصدر توافقا  
 النفس خطا لا يات ولا يفسق بذلك ولكن عليه الدية وكن لك من اتلف ما لا مخصص باخطا  
 فعليه بذل الدية اثم عليه فقد تبين ان الاثم منتفع مع عدم العلم وحينئذ فجميع الاموال  
 التي باين المسلمين واليهود والنصارى التي لا يعلمون لالة ولا اماراة انها مخصصات ومقبضات  
 قبضا لا يجوز معه معاملاة القابض فانه تجوز معاملاته حرفيا بالارباب لا نزاع في ذلك  
 بين ائمة ومعلوم ان غالب اموال الناس كن لك والقبض الذي لا يفيد المالك هو الظم المحض  
 واما القبض فقد فاسد كالرأب الذي يخرج من كاهل لا يفيد المالك في نفسه لا في غيره فلهذا قال ابن العلماء احد ائمة  
 يفيد المالك هو الذي لا يخفى والثاني لا يفيد وهو الذي لا ينفك عن المالك في نفسه لا في غيره فلهذا قال ابن العلماء احد ائمة  
 والثالث ان مات افاذ المالك وان امكن ردة الى المالك ولم يتخير في وصفه لا سعة لغيره  
 المالك وهو المحكي عن من هب لك هذه الامور والقواعد قد بسطنا كما في غير هذا الجواب  
 ان بعض مصلحي اهل شريفة تنسب باب الاشتباه في من الاصل الذي هو احد اصول الاسلام



كما قال الامام احمد في غير ان اصول الاسلام تدور على ثلاثة احاديث الاحكام بيان والحلال بغير قول  
 انما الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فان الاعمال الممنوعة والمحظورة  
 والاول فيه ذكر المحظورات والما هو مقصده القلب في النية واما العمل الظاهر هو الشرع  
 الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله ليباركوا لكم احسن عملا قال اخلصوه  
 قالوا يا ابا علي ما اخلصه واصب به قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا او يكون صوابا  
 ولا خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على  
 السنة وتبين بما ذكرناه ان هذا القائل الذي قال اكل الحلال مستعذر ولا يمكن وجوده في  
 هذا الزمان قول مخالف للاجماع بل الحلال هو الغالب على اموال الخلق وهو ليس من الحرام  
 وهذا القول قد يقوله طائفة من المتفهمة المتصوفة واعرف من قاله من كبار المشايخ في  
 العراق ولعله من اولئك المتقبل لبعض الشيوخ من شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك عليه  
 ان يسد باب كل بل قال ان الورع حينئذ لا سبيل اليه ثم ذكر ما يورث فيما يفعل ويترك  
 ولم يحضر في الان فليتمد بالعقل فليعلم ان من خرج من القانون النبوي المحمدي الشرعي الذي  
 دل عليه الكتاب والسنة واجماع سلف الامة وامتها احتاج الى ان يضع قانونا خريديا  
 متنافيا رده العقل والدين لكن ان كان مجتهدا محققا بالطاعة لله ورسوله فانه يثبته  
 على اعتقاده ويغفر لخطاه ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا  
 غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها  
 المغنم دخلت الشبهة فيها على الامان اصله ان يقال الذي اختلط باموال الناس من  
 الحرام المحض كالغصب الذي ينفصه القادرين عليه من الولاة والقطاع واهل الفتا  
 وماين خل في ذلك من الخيانة في المعاملات اكثر من ذلك لكنه لا سيما في هذه البلاد المصرية  
 فانه اكثر من اقلير الشام والمغرب ظن الظاهر بعضهم لبعض في المعاملات بالخيانة ومحمد  
 الحق وكثرة ما فيها من الظاهر الموضعي من جهة المتولين ينبغي فاحالة الصلحهم على هذا الامر  
 اولي من اجالته على المغنم الثاني ان تلك المغنم قد ذكرنا من سبقتها فيها وبيننا العجم  
 ان الامام اذا اذن في اخذ من غير قسم جازوا انه اذا لم يجز فمن اخذ مقدرا حقا جاز وان

اخذ اكثر من حقه وتعد رده على اصحابه لعدم العام لهم فانه يتصدق به عنهم وانما لو  
 لم يتصدق به عنهم وتصرف فيه فمن وصل اليه منه شيء لم يعمل بحاله لم يكن محوما ظليه  
 ولا عليه فيه امر وهل هذا الحكم جار في سائر النصوص المذكورة ام لا فقيه اختلاف و  
 يتبين بما ذكرناه ان من اجر نفسه او دابة او عقارا فاخذ الثمن والاجرة لم يحرم عليه سواء  
 علم ان ذلك الثمن والاجرة حلال للمالك ولم يعلم حاله بل كان مستورا لكن ان علم ان غصب  
 تلك الدار او سرقها او قبضها بوجوب لا يبيح اخذ ثمنه واجرته مع ان هذا موضع نزاع  
 بين العلماء والفقهاء قضيت مدة الورقة عن بسطة واما قول القائل الدار هم كيف قبل الثمن  
 فصاحوا بالسبب الممنوع ولم يقبل الثمن فيصير حلالا لا بالسبب المشروع فيقال لا بل قبل  
 الثمنين فيما حرم بوصفه وما حرم كنسبه فالاول مثل الثمن فانها لما كانت حصيرا كان الحصيد  
 حلالا ظاهر باتفاق العلماء فلما تحرك كان حراما نجسا فاذا اتخاذه يبيع الله ثم قصد لتخليها  
 كان خل الثمن حلالا ظاهر باتفاق العلماء واما اختلافنا فياذا قصد تحرقها وقد تنازعوا في  
 سائر النجاسات كالخنزير اذا صار ملحاً والنجاسة اذا صارت دما اذا قيل لا تطهر كقول  
 الشافعي وأما في مذهب مالك واحمد فهو صحيح والثاني مثل الماء المصوب فهو حرام لانه  
 قبض بالظاهر فاذا قبض حتى ابيع مثل ان ياذن المالك للخاص ببيعها اياه او يبيعه منه  
 او يقبضه المالك له او وليه او وكيله فله الخاص به اعطاه من لا يعلم انه مخصص  
 كان قبضه حتى كان الله لم يكلفه ما لا يعلمه وكذلك من قبضه من القابض حتى والله اعلم  
 هذا الخوما سمح بجميعه الخاطر الكليل من ذلك المطلب الجليل الذي يكون طاردا من المقاصد  
 الحسنة خیر ليل والرحمة الذي بنعمته تدر الصالحات وكان الفراغ من زب يوم الاحد  
 عشرين من اواخر شهر ربيع الثاني سنة اربع وتسعين ومائتين والالف الهجرية  
 على صاحبها افضل الصلوة والتسليم والتحية ببلدة تسمى بالانجليزية تسمى بالاداء الى الدكن  
 الهندية قائلا لا اله الا الله يا من عليه التوكل يا من اليه متابي سجل لي في قوله خي اذا اخذ  
 كتابي واخذ حياي ان الحزن يهرق والى المين وعيلة اياه على سيرة من خيرة المؤمنين خاتم  
 النبيين وشيخهم الملائكة العارفين يوم الذي ينزل الله وصيحي وسيتكلم في قوله خاتم

وخذمة سنته الطاهرة اجمعين الكتيعين ابصعينه

## خاتمة الطبع لولد المؤلف

يقول الربيعي من ربه النان جزيل الفضل وكرم الامتنان وجليل الجراء ووسيع الاحسان  
 علي بن صديق بن حسن احسن الله اليه في السر والعلن ان عملا يحتاج  
 الى البيان بشهادة المحسن به والعيان ان حضرة الرئيسة العظمى وخبة الدولة الكبرى  
 ذات الجود والكرم صاحبة السيف القام حضرتنا فواب شاهجهان بيگم  
 والية محزنة بهو بال المحروسة ومالكة مملكتها المورثة لا تحصى مناقبها ولا تستقصى اهلها  
 فكم لها من اثار حسنة ومشروعات مستحسنة صادرة عن روية سليمة صابغة مستقيمة  
 وحسبك شاهد على ميلها الى ترفيه العباد ومحبة النشر المعارف على الحاضر منظم  
 والباك صدور امرها الشريف بطبع كتبه نية وصحف شرعية يقينية في الطبعة الشاهجانية  
 المنسوبة اليها منها هذا الكتاب الذي جمع من احكام القضا ما يزدى بالقلان الدرية ويزيد  
 العقد الجوهري الموسوم بظفر الاضي بما يجب في القضا على القاضي  
 السيد الوالد والاب الماحد الذي تضلع من العلوم والمعارف بكل نال منها وطارد فكشبه  
 من طالعها المطارف وتقيما من ظلالها بالمديد الوارف لاجازة لافانج الحمامد والتفاخر  
 المخاطب بنوا على الجاه امير الملك السيد محمد صديق حسن خان بهادر  
 فتح الله في امدة فتلقى امرها العالي بالامتنان والانتثار وطبع حتى ساح سحبه في الامصار  
 والافطار وابتغى ثمرتها ما حقه كل وجابج الله تعالى وعونه على وفق الامن تصحيحه الرافل  
 في حاة الفضيلة التوسل الى الله سبحانه باحسن الوسيلة السيد الكريم الماحد الواحد  
 ذوالفقار احمد الولوي البهوفالي طابت ايامه واليالي بشركة الشيخ العابد الماهر  
 العالم الصالح الباهر الولوي عميد الصفي الفشاوري حتى جاء حديته في فن التصحيح  
 بمنه تعالى ما بين حسن وصحيح يقر عين الودود وليسفطون المحسود وكان قد تصدى بزره  
 المنيد ونسخه الجيد البرئي عن كل شين المتحلي بكل زين المنشئ من احمد حسين الصفي ورا

عافاه الله القوي تحت ادارة المأمور بتجنيز اشغالها ومباشرة اعمالها المولوي محمد  
**عبد المجيد خان** سلمه الرحمن مدير مطابع الرياسة العليا محروسة بهون بالحمية  
 هذا واداني طبع ذلك الكتاب جد التمام وفاح من تمثيله مسك الختام موافقا لختم شهر ربه  
 ذي الحجة من شهر سنة اربع وتسعين ومائتين والف الهجري عن صاحبها الصاوي الشيخ محمد  
 بدتم وعسل بحر الصلح وظم - وقيل انتدب لخرير ختامه الشيخ الذي المتوقد الذين  
 الفاقد المثل ذو الطبع المشتعل والنحاطر المشتغل ابو الفتح محمد بن عبد الرشيد الشويبياني انج الله  
 له الامال والاماني بما صورت هذه \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الله العالمين ابدي  
 عليك ما اعجز عنه الالسن  
 سبحانه واخبر كماله لديه  
 علي نبى هديه قويم  
 من ختم الله به الرسالة  
 وصحبه ذوي الهدى الاعلام  
 المحمية هفتت في ربح القضاء الى اختبار الطرية وينطت علي عمائر القيام بحقوقها وميظمت  
 عني تمار الطمانينة بما في خلب بروقها فاغضيت الاجفان علي قذاه وطويت الاحشاء علي  
 تعبها واذاها وجعلت كلما جرت علي لساني كلمة تاسف فيه اتمثل بقول القائل المبتلي بده الرز  
 ع ذبحت نفسك لكن لا يسكين : فاشتدت رغبائي والحالة هذه الى العثور علي كلامه  
 عنه لمن انتصب لهذا المنصب فنطق به لسان الشرع ودرج عليه الجمهور واليه ذهب  
 بيدان الوقوف علي الحق الحقيقي بالقبول تقصير عنه باع الجهد وان تطاول في الطول  
 اذ الممر متقاعد قاصر والكتب المتضمنة بما تمس اليه الحاجة عزيزة نادرة فبينما انا كنت  
 متيقظا وانما ومتقلبا وهي الى جهة الساقا ما اذا وقفت علي رسالة بدعية بهمية سنية

وضئبت جامعة زاهرة ران مضئبة التي سماها مولفها ظفر الراضي بما يجب في القضا  
على الفاضل فامعنت فيها النظر وقلل بشاوجه الفكر واستظلت بظلمها الوردية وستمتم  
من نسيبها الطبقت الفيتهما متصفا بكل وصف بديع ومجازبة لاطراف الطبايع بازهار  
المزرية بالربيع ملئت باداة الكتاب السنة خضراء اوراقها وحليت بحلي نقل هذا السلف  
والتحقيق كخال ساقها استنطق اللسان ليعرب عن حسن تهنيتها فاستعجم واستقدم جواد  
القمار الجري في هذا الميدان فاجمروا وقد فيها من مصباح السنة المضئبة السرج والشمع كما  
جنة وثراحتى عنها لا مقطوع ولا ممنوع فلهذا در كتاب غاية في الباب في نهاية في النصاب  
ضالة منشودة ودرة منشودة قد سرى مسرى السلاف في طبع اللبيب الماهر اليشار

### بنان ابيات الشاعر

كافها روضة او خلق صاحبها	في التي جمعت من كل نادرة
في العقل واكس الصهب الشاربها	كافها محراجفان الحسان بنا
كافها الشمس اذ تطوى بمغربها	كافها البدر ان قلبتها صحفا

كيف لا قد قدح زند جمع من اتفق على بلوغه في هذه الصناعة المحمدية الغاية القصوى  
واجتهادهم من شجرة الخلد ملك لا يبلى الذي اصبحته السنة المطهرة بمساعيه وقد نذرت عليها  
من كل جانب في قد وقلبت اجساد عصره بقلا لاند الفوائد قد لصحت بجواهر العقود وصيغت  
الشريعة المحمودة بواقيفه عن تطرق الضياع والخل والاموال اتباع للحق الى ما كان يؤلها  
في الثالث والثاني والاول فلو نجس كلامه نكاح ياقق تاوا اسنطم لكان للدراية والرواية فأكلة  
وق تاجد في تجديد السنة واجتهد وحرر وقرر وودع هذا ممتلا لوطا به وشرف بالانتماء الى العلم  
انتسابه وربحت تجارته وحسنت اشارته وعظمت فائده وجلت عائلته المصنف المصنف  
والعارف المعروف الامير الكبير الذي يظهر منه ما يظهر عن الاحرار ويصدر نواب الاجاويد  
الملك الشريف صدر بقى حسن خان بهاء زكرا برحت خاتل الفضائل برتحات  
اقلامه مخضلة ونسائم الفواضل بنسائم ازمناسه معتناه ما ترفعت الاقلام بصورها والاغنى

ولا مريدت الدنيا والآيات يد العدا	بقيت سليما لا تقابل بالرد مني
ولا باد جنس الدين منك مسجدا	ولا شاب صفو العيش منك تكديرا
بكل الذي قهرى وجانبك الردي	ولا زلت منه والنفاد ممتعا
متبعاً وركنا للعالم مشيدا	ولا زلت حصنا لا ما جد سيدي

وقد استغرب أهل الرأي وشرذمة التقليد كفاية السنة المطهرة للحجرات وأنى لحر التناوش  
من مكان بعيد فقالوا قد سدد الباب عن فهم معاني السنة والكتاب فتعين المصير إلى آراء الرجال  
في الاعتقاد والاعتقال وقد عليهم المؤلف في غير هذه الرسالة مراعاة الفهم وبين الأمور خلاف  
مما ادعوه جالباً حتوفهم وجاء في اثبات دعواه ببنية أمثال هذه الرسائل فافتى مفتي الاعتراف  
بالحق وقضى قاض الأوصاف بالصدق بكفايتها في جميع المسائل هذا وما حل بدلتها  
في مملها وبلغ المدي إلى كعبة محاصد الأمور بتصنيفها وطبعها وبذل الجهد البالغ في  
حسن تحريرها ووضعها من الملكية الكريمة والدررة اليتيمة هبة الهبة ومعجزة الهبة روح  
السياسة المدنية وروح جنات الراحة العمومية مسئلة العدل ورواية الفضل غرة الدرر  
ودرة البحر المحيية آثار الجود والكرم رئيسة المحزبات حضرة تاج الأشراف **شاهجهان بيگم**  
لا زالت كواكب سعدها زاهرة المطالع ومواكب جنودها قاهرة الطلائع فطبع طبعاً جيداً  
ان تضرب به الأمثال وتفتخر على مصر القاهرة مطبعة جوال والقيت مقاليد التصحيح والتعريب  
إلى الماهر العارف الأديب الأريب من نبغ في هذا الفن قدماً ولم يزل في مراعاة حقوق مستند  
التضلع من هن الممثل الروى الشريف العلامة **ذوالفقار احمد البوفال القوي** بمشاركته  
من بلغ من الفضائل قاصديتها وطاك من الفواضل ناصيتها والله قام وركع وسجد المولى  
**عبد الصمد** تحت إدارة المشار إليه بالبنان العامل الكامل المولى **عبد المجيد**  
في الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٢٩٢ من هجرة من حج بالتلبية وشيخ وانا الفقير الخا  
الجانى المقنن من انوار الايمان اليماي ابو الفتح **عبد الرحمن** الكاشميري الشوباني  
أيد الله بالفخ الزباني بجاه من زلت عليه السبع المثاني وحسنت بركاته القاصي **الذاني**  
كانت بعد الرسالة التي في **احمد حسين المصطفى** في غزاة ذوقه ترعيبه

نحمد الله ذوالطبع المستنير الشاعر الماهر الباهر الساهر الحافظ خان محمد خان  
المخلص بالشعر حفظه القدير بابيات فارسية صور رقاً مائة

امیر ملک شهیرت فدای تقریرت  
تو هر چه گفتی و گویی جز این نخواهم گفت  
چه گویت که چهار دای و چهار برو  
گویی کلام خدا را انگاشتی نقییر  
مگر تویی که برو ز نخست استهاد  
بهر فنی که خرد پروران دانشند  
بهر کتاب تو خوشتر ندید باویم  
هر آنچه آمده پوشید اشک از پشت  
بیک کنایه توانی ز صد کتب تصریح  
تو هر چه بود بهر علم در خور آوردی  
اگر تو خسته خریدی ز مرهم آوردی  
بگوش غنچه دمی که فسانه ز بیم  
بمنتظر پر پرواز تو بدید بد را  
برای بر مبنای تو پیرین بردی  
کس نگشته نوا بای متصل که دگر  
علیل بود شفا آردی طبیبی  
لباس فهم نیداشت قامت قاضی  
یقین که بعد ازین خطبه با صواب کند  
نماند قرض بدوش قضا حاکم را  
کتاب نیست قضا را تو داده نه هر  
خطا اگر بحث ز دار القضا که دور است

ما قضا سفیدہ گر اور ایسی پور بخت : زبان بون بونشی ز ناز خدا گشتی : تو کا نکاح باقبال مان کر سلام پہ بلو نہ گو نہ ادا ما سے خوش نما گشتے : تمام شد

تو خوب گفتی و خوش گفتی و بجا گفتی  
 بسند گفتی و به گفتی و بلا گفتی  
 چه گویمت که چها کردی و بجا گفتی  
 گوی تو شرح احادیث مصطفی گفتی  
 مقدم از همه دانشوران بی گفتی  
 ز بهت دانستند زانها گفتی  
 بزور علم تو اکثر گفتها گفتی  
 هر آنچه در پس صد پرده بر ملا گفتی  
 بیگانه اشاره ز قانون خدا گفتی  
 تو هر چه بود بی حیل و فن بسند گفتی  
 و گرسکسته شنیدی ز مومنان گفتی  
 سوچمن خبر از مقدم صبا گفتی  
 بهندید طلب افسانه سبا گفتی  
 برای گرسنه علم از خدا گفتی  
 سرود تازه بدلداری قضا گفتی  
 مرلیض بود قضا رفتی و دوا گفتی  
 مریمان ز پیر این و قب گفتی  
 طلا قنانه ز قاضی سو خطا گفتی  
 که عاقلانه ز پروانه ادا گفتی  
 کتاب نیست بقاضی ز پیشوا گفتی  
 هم از صواب نوشتی هم از ضلالت گفتی

الحمد لله العلي العظيم والصلوة والسلام على سيدنا محمد الكريم وآله وصحبه على التعظيم  
تصحيح اغلاط طبع رسالة القضا

صواب	خطا	صفح	سطر	صواب	خطا	صفح	سطر
واجبها	واجبه	٣٥	٢	القضا	القضا	٣	١١
عمر بن مرة	عمر بن مرة	٣٦	٢٢	شرعها الله	شرعها	٥	٢
وصلاته	وصلاته	٣٤	٢٢	معاذ	معان	=	١٦
لا يهدي	لا يهدي	٣٠	٩	للمنتقى	للمنتقى	٨	٥
لفقره	لفقره	=	١٤	قدي	يهدى	=	٢٢
لا تغزير	لا تغزير	٢٢	١٨	وتصد	ويصد	=	٢٣
حقيرا	حقير	٢٣	٢	امروا	امروا	٩	٣
ابو يعلى	ابو يعلى	٢٥	١	يقفه	يقفه	١١	١
وجده	وجده	=	٩	وثقه	وثقة	=	٢
الشهادة على	على	٢٦	٩	لان	لان	=	٣
يتصف	يتصف	٢٤	٢٠	لا انحراف	لا انحراف	=	٣
الصواب	الصواب	٥٠	١١	راس كازيبية	كازيبية	١٢	٦
حديث عن ابي	حديث عن ابي	=	١٩	ويكون	ويكون	=	١٩
لا يقتضي	لا يقتضي	=	٢٢	فج	فج	١٤	١١
فيجب	فيجب	٥١	٥	ياخذ له	ياخذ له	١٤	١
انضاف	انضاف	٥٥	٢٢	التخزير	التخزير	١٩	٢
غير مافية	غير مافية	٥٦	١	ياذا المدعي	ياذا المدعي	٢٣	١٥
وهجرا	وهجرا	٥٨	١	ويوضح	ويوضح	٢٢	١٥
ان دل دليل	ان دليل	٥٩	٢١	اوطينا	اوطينا	٢٤	١١
ليهم	ليهم	٦٠	٢٢	كلا حالتيه	كلا حالتيه	٢٨	٢٢



صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٦١٠	١٩	لم يكن	لم يكن	١٣٨	١٣	الابطال	الابطال
٦١٣	١٢	غير مسلم	غير المسلم	١٣٣	٢٧	او غيره من به	او غيره من به
٦١٣	٤	لصغير	نصفين	=	٢٣	قائمين	قائمون
٦١٨	١٦	متعت	منعت	=	=	تاركين	تاركون
٤٣	١٠	والزاماة	والزاماة	١٣٦	٢	اذ	اذا
٤٦	١٥	ماخوذ	ماخوذا	١٣٨	١	بان يخرج	بين ان يخرج
٤٩	٢١	بني فينقاع	بني فينقاع	=	٩	وتفرج	وتفرج
٨٦	٨	ان يتيقن	ان يتيقن	١٣٢	٢	وليف	وكيف
٨٩	١٦	فاض	فاض	=	٦	بما	كما
٩٣	٣	اليها	اليها	١٣٨	١١	انه خالف	بانه خالف
=	١٨	ما اراة	بما اراة	١٣٩	١٣	صاروا	صاروا
=	٢١	فيهما	فيهما	١٥١	١٦	ان يكون	الا ان يكون
٩٣	٢٢	لغرض الاخر	لغرض الاخر	١٥٢	٣	السلحفة	السلحفة
٩٥	١٢	اللاذين	اللاذين	١٥٣	١٢	احد	احد
٩٤	=	ابن عسك	ابن عسك	١٥٥	١٦	وبذل	وبذل
١٠٤	٨	المراذعات	المراذعات	١٥٤	١١	يعلم	لم يعلم
١٠٩	١٤	لن يخل	لن يخل	١٦٠	١٣	وكتسى	وكتسى
١١٠	اشياء	ما اللحم	اللحم				
١١٦	١٨	اليمينة	اليمينة				
١١٨	١٢	من سعي	من سعي				
١٢٠	١	مصالح	المصالح				
١٢٦	١١	محبي	محبي				
١٢٤	=	وفي	وفي				

د ب م ن ه

قد تم تصحيح الاغلام

للسلالة ظفر الالاضي بما  
يجب في القضاء على القاف